GIEM

168
2026

إنسلاخ المؤسسات من بيئتها
ضرورة لتبني التغيير

انسلاخ الأفعى من جلدتها مثالاً

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور محمد بن يوسف، المدرسة السويسرية للأعمال.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الدكتور محمد مروان شموط: دكتوراه في محاسبة الزكاة، مستشار مالي - الأردن.
- الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر: ماجستير في المحاسبة والتمويل - السودان.
- الدكتور عبد المنعم دهمان: مدرب ومستشار تطوير الأعمال – ألمانيا.
- الأستاذ الدكتور محمد فهمي رشاد: جامعة القصر الدولية كلية الحقوق قسم الشريعة الإسلامية - ليبيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.
- الأستاذة آلاء محمود ديدح / ماجستير مهني MBA - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة..... 3

فهرس المحتويات..... 4

لوحة رسم: حديقة الطفل..... 7

عدسة مصطفى حسن مغمومة

إنسلاخ المؤسسات من بيئتها ضرورة لتبني التغيير..... 9

دورة حياة الأفعى مثالاً

د. سامر مظهر قنطقجي

من صدمة الطاقة إلى هشاشة الأصول..... 12

كيف يمكن للحرب على إيران أن تختبر الاقتصاد الأمريكي؟

أحمد علي الحسن

الإطار المالي لمنظمة الزكاة..... 19

د. محمد مروان شموط

التضخم في الاقتصاد الأمريكي بأكمله يهز ويرقص، وليس فقط قطاع الطاقة..... 36

وولف ريختر

دراسة تحليلية عن انضمام مصر للبريكس وتأثيراته على سوق المال المصري وأبعاد الأمن القومي باستخدام تحليل swot..... 44

د. رحاب عادل صلاح الدين أمين

ديون مرتفعة، خيارات صعبة..... 62

الديون العامة المتصاعدة وأسعار الفائدة المرتفعة ترهق المالية العامة وتفرض قرارات صعبة

إيرا دابلا-نوريس

رودريغو فالديس

رمادية اليوم التالي في مستقبل المنطقة والنظام العالمي الوليد..... 71

د. المحامي منير محمد طاهر الشواف

كيف تستجيب التجارة العالمية للصدمات؟..... 74

خمسة أسئلة جوهرية

أيهان كوسى

ألين مولابديك

شيجي شي

مراجعة نقدية للنظريات الاقتصادية التقليدية 83

عرض تحليلي من منظور الاقتصاد الروحي

أ.د. صالح حسن عرابي

الانتشار الرسمي وغير الرسمي للذكاء الاصطناعي في مكان العمل في ضوء التجربة الألمانية الحديثة... 100

د. عبد المنعم محمود دهمان

التشخيص الطبي المدعوم بالذكاء الاصطناعي: 110

دراسة تأصيلية في الموثوقية التقنية والأبعاد الأخلاقية والقانونية

أ. م. د. محمد فهمي رشاد

بعض قواعد لغة التجارة العالمية "الانكوتيرمز" 123

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

ضرورة تطبيق معيار المحاسبة / ٣٧ / عند إعداد القوائم المالية للمؤسسات الوقفية 126

د. هلا المالح

مؤشرالتشتت النسبي المعدل MRDI 138

أوهاج بادنين عمر

هدية العدد– كتاب: الإسلام والنظرية السياسية 144

دراسة فقهية تأصيلية

لمؤلفه: حمزة عبد الرحمن عميش

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: حديقة الطفل

عدسة مصطفى حسن مغمومة
دكتوراة فخرية في التصوير الضوئي
زميل الجمعية الملكية البريطانية للتصوير الضوئي

بروكلي Broccoli متاح الآن

محاسبة احترافية
بجهد أقل

بروكلي يتولى دفاتر المحاسبة حتى تتفرغ الإدارة للأعمال، مع تقارير فورية وامتثال كامل للمعايير الدولية ومرونة تتوافق مع طريقة عمل شركتك فعلياً.

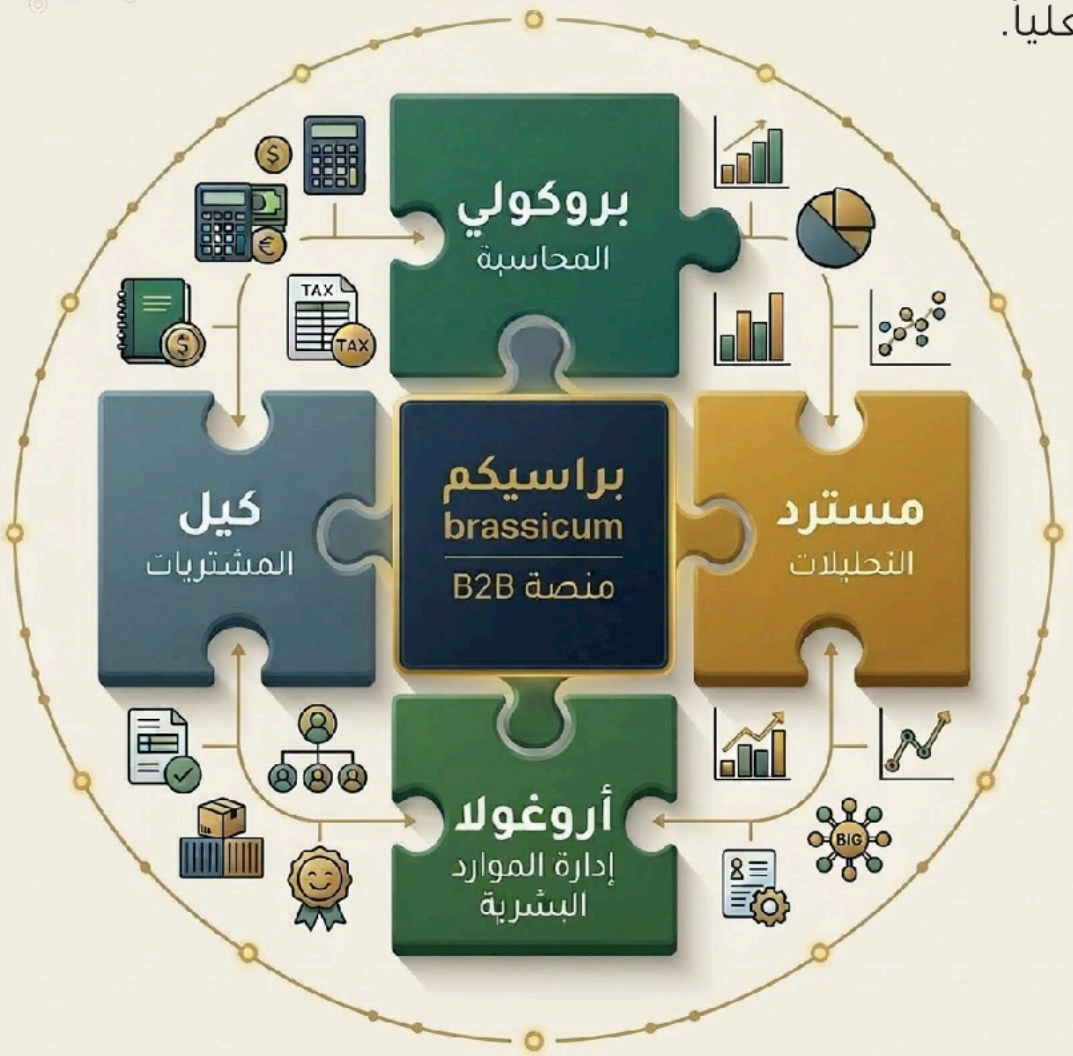

يستوفي المعايير الدولية

GAAP، IAS، IFRS و FAS قريباً.
إضافة لحسابات الزكاة والضرائب والربط الإلكتروني.

النمو

نظام يكبر معك؛ يُحدَّث باستمرار دون تكاليف إضافية. مع توسع عملك، تضيف براسيكم وحدات: مسترد، أروغولا، كيل، دون الحاجة إلى ترحيل أو مورّد جديد.

اللغة

العربية في الصدارة، لا كإضافة، ثنائي اللغة على مستوى البيانات. دليل الحسابات والتقارير وكامل الواجهة بالعربية مع دعم كامل للاتجاه من اليمين إلى اليسار، لا طبقة ترجمة مضافة.

المرونة

دليل حسابات غير محدود، قوالب متعددة، قيود مركبة، ترحيل الحسابات \- بروكلي يتكيّف مع عمل شركتك فعلياً

https://www.brassicum.com/ar

إنسلاخ المؤسسات من بيئتها ضرورة لتبني التغيير

دورة حياة الأفعى مثالًا

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

تمر الأفعى خلال حياتها بعدة دورات من الانسلاخ، وهو ما يُعرف بالانسلاخ الجلدي، فتزحف خارج جلدها القديم، تاركة وراءها غلافًا يحمل بصمة قشورها الفريدة[1]. هذه الظاهرة الطبيعية تسمح لها بالنمو والتجدد، فيُشعرها بأنها دخلت مرحلة جديدة بعيدة عن مخاطر قد تُهلكها، وكانت تمثل لها تحديًا.

فهل يجب على المؤسسات الانسلاخ من بيئتها لتنطلق بحرية نحو بيئة مُحفِزة وابتكارية؟

تستلزم بيئة الابتكار – في أغلب أحيانها – التخلي عن الموظفين والأتباع البليدين والكسولين الذين يعارضون التطور والإبداع، كما يلزمها الهجرة بعيدًا عن الإجراءات المقيدة للفكر وللتجارب.

وبتتبع مراحل إنسلاخ الأفعى من جلدها يمكننا الاستفادة من دروس عدة، وهي كالآتي:

١. يَسمح الانسلاخ الجلدي للأفعى بالنمو: فقشورها مصنوعة من بروتين الكيراتين الموجود في خلايا الجلد والأظافر والشعر، وبما أنه لا يتمدد، فإن الأفعى تتخلص من جلدها دفعة واحدة. في حين أن البشر يفقدون خلايا جلودهم تدريجيًا على شكل رقائق دقيقة.

إذًا الإنسلاخ من الجلد القديم البالي هو مرحلة ضرورية لفسح المجال لنمو الأفعى، وكذلك هو حال

[1] الكشف عن السر البيولوجي وراء عملية تخلص الأفاعي من جلودها، ١٥-٦-٢٠٢٥، نقلا عن Live Science، موقع إضاءات، رابط، بتصرف.

المؤسسات، يترتب عليها أن تتخلص من كل ما يعيق نموها، طالما كانت ترغب بتحقيق توسعات أفقية وعمودية.

٢. تنسلخ الأفاعي قبل التزاوج وبعده، أو خلال مرحلة وضع البيوض، وهذا يدل على بلوغها، وأنها صارت مؤهلة للتكاثر.

وكذلك يجب على المؤسسات أن تنسلخ عن بيئتها المحافظة لتتمكن من النمو، خاصة إذا بلغت من العمر ما يهدد بقاءها واستمرارها.

٣. إن الانسلاخ يساعد الأفعى على النجاة من الأمراض والطفيليات.

وكذلك يساعد الابتكار المؤسسات على النجاة من التهديدات، كالترهل أو خسارة أسواقها لصالح مؤسسات صاعدة.

٤. إن الدرس الأكثر نفعًا، أن الانسلاخ الأول من الحياة المبكرة للأفعى يمثل جزءا مهمًا لها، لأنه يحدث بعد أيام من الفقس أو الولادة[1].

إذًا المؤسسات لديها فرصة في حياتها المبكرة لتشرع حياة جديدة تتبنى فيها الابتكار، قبل أن تتراكم مشاكلها وتستفحل، فيصبح قرار التبني مُكلفًا، وقد يشكل حرجًا أمام أصحاب المصلحة.

٥. تبدأ الأفعى، مع بدء عملية الانسلاخ، بتكوين طبقة كيراتين جديدة تحت الطبقة القديمة، فتفرز سائلا بين الطبقتين لتسهيل الانفصال، ثم تفرك رأسها بجسم خشن لإحداث شق في الجلد، ومنه تبدأ بالخروج مستخدمة عضلاتها.

وهذا معناه أن التغيير مؤلم، يحتاج استعدادًا لائقًا بقدره، يتمثل باستعداد المبدعين التابعين للمؤسسة، لبحث مشاكل مؤسستهم من جميع جوانبها، وهم لا يفكرون في المشكلة تفكيرًا مباشرًا أو إراديًا (كمون سلبي)، إلا إن تتالت أحداث عقلية لا شعورية ولا إرادية، تؤدي لاستيعاب المعلومات المكتسبة (كمون إيجابي). مما يؤهل لانبثاق أفكار جديدة، يمكن إخضاعها لاختبارات تجريبية لتحقيقها.

[1] بعض أنواع الأفاعي تضع بيضا (وهي حالة الأغلبية، كأفعى الذرة والصل المخطط)، وبعضها الآخر تلد صغارا أحياء (كالأفعى الجرسية وأفعى العشب).

٦. يكون الجلد الجديد بعد الانسلاخ أطول بنسبة ٢٠٪ من الأفعى نفسها، بسبب الليونة المؤقتة للجلد قبل أن يجف.

وهذا معناه أن الابتكار الذي لأجله انسخلت المؤسسة عن بيئتها المحافظة سعيًا للتطور، يجب أن يحقق زيادة ٢٠٪ كأقل تقدير من المزايا والمنافع.

٧. انسلاخ الأفعى لا يهدف إلى تحقيق النمو فقط، بل هو آلية دفاعية ضد بعض الأمراض الخطيرة التي تصيب الأفاعي كالأمراض الفطرية، التي تصيب جلدها، وأحيانًا أعضاءها الداخلية، ودماغها.

لذلك فانسلاخ المؤسسة عن بيئتها المحافظة غير الابتكارية هو آلية دفاعية ضد مخاطر الترهل والتقادم وعيوب الإنتاج الكبير، وغيرها من المخاطر الموسمية، وكذلك مواجهة سباق الابتكار الذي تخوضه مثيلاتها ومنافساتها.

٨. وحسب دونالد ووكر، أستاذ الأحياء في جامعة ولاية تينيسي، تبدأ الفطريات باستهلاك الكيراتين والدهون الموجود في القشور، فيكون التخلص من الجلد المصاب وسيلة نجاتها.

وكذلك انسلاخ المؤسسة عن بيئتها التقليدية يُبعد عنها الأمراض المهلكة، التي قد تؤهلها للإفلاس، ويكون وسيلة نجاتها، للبقاء والاستمرار في الأسواق.

٩. تحمل عملية الانسلاخ تكاليف تخصها؛ كاستنزاف الطاقة، وضعف البصر أثناء الانسلاخ، بسبب إفرازات تعكر العدسة الكيراتينية الشفافة التي تغطي العين، مما يعرضها لخطر الافتراس لبطء حركتها وضعف رؤيتها.

وكذلك يحمل الابتكار الجديد مخاطر طاقية تتمثل بقدرة المؤسسة على التحمل والصبر، أما ضعف الرؤية عند قادة المؤسسة فسيعرضها لموت بطيء أو سريع، كأن تضطر المؤسسة المتكاسلة للاندماج بمؤسسة أخرى، أو أن تبتعلها مؤسسة أخرى، لتختفي من الأسواق.

حماة (حماها الله) ٤ ذو الحجة ١٤٤٧ هـ الموافق ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢٦ م

من صدمة الطاقة إلى هشاشة الأصول

كيف يمكن للحرب على إيران أن تختبر الاقتصاد الأمريكي؟

أحمد علي الحسن

مهندس نظم وبرمجيات

باحث في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

قراءة تحليلية في التضخم، السندات، الفقاعات المالية، ومخاطر انتقال الصدمة حتى ١٧ مايو/أيار ٢٠٢٦. تستند الأرقام والتصريحات والبيانات الواردة في هذه النسخة إلى مواد منشورة حتى ١٧ مايو/أيار ٢٠٢٦. وقد أُضيفت الإحالات داخل المتن، مع قائمة مصادر تفصيلية في نهاية المقالة.

لا يبدو الاقتصاد الأمريكي، حتى منتصف مايو/أيار ٢٠٢٦، على حافة انهيار وشيك بسبب الحرب على إيران وحدها. لكنه يواجه اختباراً مركباً: صدمة طاقة رفعت التضخم، كلفة حرب مباشرة أعلن البنتاغون أنها بلغت ٢٩ مليار دولار حتى ١٢ مايو، عوائد سندات طويلة ارتفعت بقوة، وبيئة أصول مرتفعة التقييم والتي تتداخل مع توسع الائتمان الخاص وتمويل طفرة الذكاء الاصطناعي. [1][7][8][12][14]

المؤشر	القيمة	الدلالة	المصدر
التضخم الأمريكي	3.8% سنويًا في أبريل/نيسان 2026	أعلى قراءة سنوية في ثلاث سنوات بحسب رويترز	[2][3]
الطاقة والبنزين	الطاقة +17.9%، البنزين +28.4% سنويًا	الصدمة انتقلت إلى المستهلك مباشرة	[2][3]
تكلفة الحرب	المعلنة 29 مليار دولار حتى 12 مايو	ارتفاع بنحو 4 مليارات عن تقدير 29 أبريل	[1]
عوائد الخزانة	10 سنوات: 4.599%، 30 سنة: 5.131% في 15 مايو	ارتفاع تكلفة التمويل وإعادة تسعير الأصول	[7]
المالية العامة	عجز 2026: 1.9 تريليون دولار؛ الدين: 101% من الناتج	هامش المناورة المالية أضيق	[6]
الائتمان الخاص	أكثر من عُشر القروض خُفِّضت قيمتها 50% أو أكثر	إشارة ضغط في سوق تقدرها رويترز بنحو 3.5 تريليون دولار	[12]
الإنفاق التقني على الذكاء الاصطناعي	أكثر من 700 مليار دولار متوقعًا في 2026 لأربع شركات كبرى	توسع رأسمالي كبير يتزايد تمويله بالدين	[14]

مقدمة

لا تُقاس التداعيات الاقتصادية للحروب الكبرى بحجم الدمار المباشر وحده، بل بقدرتها على إعادة تسعير المخاطر داخل النظام الاقتصادي العالمي. والحرب على إيران تكتسب أهميتها الاقتصادية من ثلاث قنوات متزامنة: اضطراب الطاقة والملاحة، انتقال الصدمة إلى التضخم الأمريكي، ثم تفاعل ذلك مع هشاشات مالية قائمة داخل الولايات المتحدة. وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية، وفق تغطية رويترز، من أن إمدادات النفط العالمية قد تهبط دون الطلب في ٢٠٢٦ بسبب الحرب، مع تقدير عجز سنوي يبلغ ١.٧٨ مليون برميل يومياً في السيناريو المحدّث. [18]

الولايات المتحدة أقل هشاشة من الاقتصادات المستوردة للطاقة، لكنها ليست معزولة عن التسعير العالمي للنفط، ولا عن أثر الطاقة في التضخم والفائدة وتكلفة التمويل. ففي ١٥ مايو ارتفعت أسعار النفط بأكثر من ٣٪ بحسب رويترز، وسط تصاعد القلق من تعثر التهدئة ومن استمرار اضطراب الملاحة حول مضيق هرمز. [19]

أولاً: صدمة الطاقة انتقلت بالفعل إلى الاقتصاد الأمريكي

التحول الأهم خلال أبريل ومايو هو أن صدمة الطاقة لم تبقَ محصورة في أسواق السلع. بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي أظهرت أن التضخم ارتفع إلى ٣.٨٪ سنوياً في أبريل ٢٠٢٦، مقابل ٣.٣٪ في مارس / آذار وفق رويترز، بينما سجّل مؤشر الطاقة ارتفاعاً شهرياً قدره ٣.٨٪ بعد قفزة بلغت ١٠.٩٪ في مارس. كما ارتفع البنزين ٥.٤٪ في أبريل و ٢٨.٤٪ على أساس سنوي. [2][3]

الأثر لم يقتصر على الوقود. رويترز ربطت أكثر من ٤٠٪ من الزيادة الشهرية في التضخم بارتفاع أسعار الطاقة، كما أظهرت البيانات ارتفاع أسعار الغذاء المنزلي ٠.٧٪ في أبريل وصعود أسعار تذاكر الطيران ٢.٨٪، ما يوضح كيف تتسرب الصدمة عبر النقل والخدمات وسلاسل الكلفة. [2][3]

لهذا يصبح ارتفاع الطاقة قابلاً لأن يتحول إلى كرة ثلج: بنزين أغلى، دخل حقيقي أضعف، استهلاك أكثر تحفظاً، ثم ضغط على الشركات التي تواجه كلفة نقل وتمويل أعلى. ليست هذه النتيجة حتمية، لكنها تصبح أكثر ترجيحاً إذا طالت الأزمة أو تكررت موجات ارتفاع النفط.

ثانياً: الفيدرالي أمام معضلة تضخم لا تباطؤ فقط

في بيانه الصادر في ٢٩ أبريل، قال الاحتياطي الفيدرالي إن التضخم مازال مرتفعًا «جزئيًا بسبب الزيادة الأخيرة في أسعار الطاقة العالمية»، وأبقى نطاق الفائدة عند ٣.٥٠٪–٣.٧٥٪. [4]

ثم جاء تصريح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، أوستان غوولسبي، في ٦ مايو، ليصوغ جوهر المعضلة: تأثير الحرب يبدو على نحو متزايد «صدمة تضخمية»، مع قلق من اضطراب سلاسل الإمداد ومن تحول الزيادة المؤقتة في الأسعار إلى أثر أكثر ديمومة. [5]

تزداد حساسية هذا المشهد لأن ارتفاع التضخم يضعف مساحة خفض الفائدة. فإذا ظل الفيدرالي حذرًا، تبقى تكلفة الاقتراض مرتفعة، ما يضغط على الرهن العقاري، تمويل الشركات، وإعادة تقييم الأسهم ذات المضاعفات العالية. [4][5]

ثالثًا: كلفة الحرب تتقاطع مع دين عام مرتفع

أعلن مسؤول في البنتاغون، بحسب رويترز، أن تكلفة الحرب الأمريكية في إيران بلغت ٢٩ مليار دولار حتى ١٢ مايو، بعد أن كانت التقديرات عند ٢٥ مليار دولار في ٢٩ أبريل. وأشار التقرير نفسه إلى أن منهجية التقدير لم تكن واضحة بالكامل، ما يجعل الرقم دالاً على اتجاه الكلفة أكثر من كونه حصيلة نهائية مستقرة. [1]

تأتي هذه الكلفة فوق وضع مالي عام حساس. فمكتب الموازنة في الكونغرس يتوقع عجزًا اتحاديًا قدره ١.٩ تريليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٦، مع دين عام لدى الجمهور يبلغ ١٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية ٢٠٢٦، ويتجه إلى ١٢٠٪ في ٢٠٣٦. كما يتوقع المكتب أن تتجاوز مدفوعات الفائدة الصافية تريليون دولار في ٢٠٢٦. [6]

الاستنتاج هنا ليس أن الدين العام سيقود تلقائيًا إلى أزمة، بل أن ارتفاع العوائد في بيئة دين مرتفع يجعل كل صدمة جديدة أكثر كلفة: خدمة الدين تصبح أثقل، شهية الاقتراض الخاص تتراجع، وتتعرض تقييمات الأصول لضغط أكبر. [6][7]

رابعًا: عوائد السندات – الحلقة التي تعيد تسعير الاقتصاد كله

في ١٥ مايو، أفادت رويترز بأن عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات بلغ ٤.٥٩٩٪، بينما وصل عائد الثلاثين سنة إلى ٥.١٣١٪، وهما أعلى مستوياتهما في نحو عام. وربط التقرير ذلك بارتفاع النفط، ومخاوف التضخم، وإعادة تقييم مسار أسعار الفائدة. [7]

هذا التطور جوهري لأن عائد الخزانة ليس رقمًا معزولاً، بل هو مرجع تسعيري للرهن العقاري، سندات الشركات، صفقات الاستحواذ، وتقييم الأسهم. وإذا تزامن ارتفاع العوائد مع سوق مثقلة بالرافعة المالية، فقد يصبح سوق السندات نفسه نقطة تضخيم للمخاطر. [7][8]

خامسًا: الفقاعة الأولى – سوق الخزانة والتمويل المرفوع

تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مايو ٢٠٢٦ قال إن تقييمات الأصول بقيت مرتفعة، وإن علاوة أجل سندات الخزانة زادت وسط فترات من تقلبات أسعار الفائدة، كما أشار إلى ارتفاع الضغوط في بعض مكونات التمويل غير المصرفي. [8]

تزداد أهمية هذا التحذير لأن الرافعة العالية لدى بعض الصناديق قد تحول الارتفاع الطبيعي في العوائد إلى حلقة ضغط: خسائر سوقية، مطالبات هامش، بيع قسري، ثم ارتفاع إضافي في العوائد. هذه ليست أزمة معلنة، لكنها نقطة هشاشة نظامية تستحق المراقبة الدقيقة. [8]

سادسًا: الفقاعة الثانية – الأسهم الأمريكية وتقييمات الذكاء الاصطناعي

الأسهم الأمريكية بقيت قوية رغم ارتفاع المخاطر. ففي ١٧ مايو نقلت رويترز أن مؤشر S&P 500 كان أعلى بأكثر من ١٧٪ مقارنة بقيعان مارس، لكن مستثمرين حذروا من أن السوق قد لا تسعّر بما يكفي خطر العوائد المرتفعة والتضخم المستمر. [9]

تقرير الفيدرالي في مايو أشار بدوره إلى أن مؤشرات تقييم الأسهم بقيت عند مستويات مرتفعة، وأن مضاعف الربحية الآجل ظل أعلى من متوسطه التاريخي. هذا يعني أن السوق لا تحتاج إلى انهيار في الأرباح كي تتراجع؛ يكفي أن ترتفع أسعار الخصم أو تتراجع شهية المخاطرة. [8]

في هذا السياق، تصبح شركات الذكاء الاصطناعي محوراً مزدوجًا للفرصة والمخاطر: فهي تقود الإنفاق والاستثمار، لكنها ترفع كذلك درجة التركّز في السوق وتزيد حساسية التقييمات لأي خيبة في الإيرادات أو في العائد على الاستثمار. [8][14]

سابعًا: الفقاعة الثالثة – العقار، ولا سيما التجاري

حتى الآن، لا تبدو الولايات المتحدة أمام تكرار مباشر لأزمة الرهن العقاري لعام ٢٠٠٨. لكن ارتفاع الفائدة بدأ يضغط على القدرة على الاقتراض. ففي ١ أبريل نقلت رويترز عن جمعية مصرفيي الرهن

العقاري أن متوسط الفائدة على القرض العقاري الثابت لثلاثين سنة وصل إلى ٦.٥٧٪، مرتفعًا بنحو ٤٨ نقطة أساس منذ بداية الحرب. [10]

أما الخطر الأشد، فيبدو في العقار التجاري. تقرير الفيدرالي قال إن هناك احتمالاً لمبيعات عقارية متعثرة إذا عجز المقترضون التجاريون عن إعادة تمويل قروضهم المستحقة. وهذا يربط سوق العقار التجاري مباشرة بمسار العوائد طويلة الأجل. [8]

ثامنًا: الفقاعة الرابعة – الائتمان الخاص وتمويل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي

هنا يبرز خطر جديد لم يكن في قلب الأزمات المالية السابقة: تزاوج طفرة الذكاء الاصطناعي مع توسع التمويل بالدين. رويترز ذكرت في ١١ مايو أن شركات التكنولوجيا الكبرى تتجه بوتيرة أكبر إلى أسواق الدين لتمويل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، وأن إنفاق Alphabet و Amazon و Microsoft و Meta قد يتجاوز ٧٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٦. [14]

هذه الطفرة لا تتصل بالأسهم وحدها، بل بمراكز البيانات والكهرباء والبنية التحتية وعقود التمويل طويلة الأجل. بنك التسويات الدولية كان قد أشار في مراجعته الفصلية لشهر مارس إلى أن نسبة متزايدة من الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي يجري تمويلها بالاقتراض، بما في ذلك قنوات داخل الميزانيات وخارجها. [15]

تزداد الحساسية لأن الائتمان الخاص نفسه يُظهر إشارات ضغط. ففي ١٢ مايو أفادت رويترز بأن صناديق ائتمان خاص خفضت قيمة أكثر من عُشر قروضها بما لا يقل عن ٥٠٪، استنادًا إلى بيانات MSCI، في سوق قدرتها رويترز بنحو ٣.٥ تريليون دولار. كما حذر مجلس الاستقرار المالي، وفق رويترز، من ارتفاع الروابط بين الائتمان الخاص والبنوك ومديري الأصول وشركات التأمين. [12][13]

إذا تباطأت عوائد الذكاء الاصطناعي عن التوقعات، أو ارتفعت كلفة الكهرباء والتمويل أكثر، فقد تتحول هذه القناة إلى تصحيح مزدوج: تراجع في تقييمات الأسهم، وضغط على الديون والائتمان الخاص في آن واحد. [12][14][15]

تاسعًا: الأسمدة والأمن الغذائي – القناة البطيئة التي قد تعود إلى أمريكا

قد يبدو ملف الأسمدة بعيدًا عن الاقتصاد الأمريكي، لكنه في الواقع جزء من سلسلة العدوى. رويترز نقلت في ١٤ أبريل عن المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية أن نقص الأسمدة بات مصدر القلق الأكثر

إلحاحًا للدول النامية، لأن أثره ينتقل مباشرة إلى الأمن الغذائي والاستقرار. وذكرت أن ثلث تجارة اليوريا العالمية يمر عادة عبر مضيق هرمز. [17]

وفي ٢٨ أبريل، ذكرت رويترز أن اضطراب تدفقات اليوريا والكبريت والأمونيا، إلى جانب ارتفاع أسعار الأسمدة، يدفع بعض المزارعين عالميًا إلى إعادة النظر في خطط الزراعة، ما يهدد غلال الموسم اللاحق. [16]

بالنسبة للولايات المتحدة، لا يعني ذلك بالضرورة نقصًا غذائيًا محليًا مباشرًا، لكنه قد ينعكس على أسعار المدخلات الزراعية، سلاسل التجارة، ودرجة الاستقرار في دول شريكة أو حساسة سياسيًا. [16] [17]

عاشراً: متى تتحول الصدمة إلى كرة ثلج؟

السيناريو الأكثر خطورة ليس ارتفاع النفط وحده، ولا هبوط الأسهم وحده، بل تزامن خمس حلقات:

١٠. طاقة مرتفعة تبقي التضخم عنيداً.

١١. فيدرالي متردد في خفض الفائدة.

١٢. عوائد سندات أعلى تضغط على العقار والأسهم والائتمان.

١٣. استثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي تعتمد أكثر على التمويل الخارجي.

١٤. ائتمان خاص أكثر هشاشة، وعقار تجاري يواجه اختبار إعادة التمويل.

إذا بقيت هذه الحلقات منفصلة، يمكن احتواء الصدمة. أما إذا تفاعلت معًا، فقد تنتقل الولايات المتحدة من «صدمة تضخمية» إلى بيئة أقرب إلى ركود مالي تضخمي: لا أزمة واحدة ظاهرة، بل سلسلة من إعادة التسعير والإجهاد الائتماني تتراكم فوق بعضها. [5][7][8][12][13][14]

الخاتمة: إن الولايات المتحدة لا تقف حتى ١٧ مايو/أيار ٢٠٢٦، أمام انهيار حتمي. لكنها تواجه مزيجًا نادرًا من المخاطر: حرب مكلفة، تضخم طاقي محسوس، عوائد طويلة مرتفعة، دين عام ثقيل، وأسواق أصول لا تزال غالية. [1][2][6][7][8]

لهذا لا ينبغي أن ينحصر السؤال فيما إذا كانت الحرب على إيران ستؤدي إلى ركود أمريكي مباشر. السؤال الأعمق هو: أي هشاشة داخل النظام المالي الأمريكي ستتفاعل أولاً مع هذه الصدمة؟ وهل يبقى الأثر محصوراً في التضخم والأسعار، أم يتحول إلى أزمة تمويل وأصول أوسع؟

المراجع والإحالات

[1] Reuters، «US war in Iran has cost $29 billion so far, Pentagon says»، 12 May .2026
[2] Reuters، «US annual consumer inflation posts largest gain in three years as prices increase broadly»، 12 May .2026
[3] Bureau of Labor Statistics، «Consumer Price Index Summary – April 2026»، 12 May .2026
[4] Federal Reserve، «Federal Reserve issues FOMC statement»، 29 April .2026
[5] Reuters، «Fed's Goolsbee says Iran war impact looking more like an inflationary shock»، 6 May .2026
[6] Congressional Budget Office، «The Budget and Economic Outlook: 2026 to 2036»، 11 February .2026
[7] Reuters، «Yields surge to one-year high as oil prices and inflation data rattle markets»، 15 May .2026
[8] Federal Reserve، «Financial Stability Report»، May .2026
[9] Reuters، «Bond yield spike is risk to unprepared equities market, investors warn»، 17 May .2026
[10] Reuters، «US mortgage rates jump to 6.57%, highest since August, MBA says»، 1 April .2026
[11] Federal Reserve، «April 2026 FOMC Press Conference Transcript»، 29 April .2026
[12] Reuters، «Private credit funds slash loan values as borrower stress rises»، 12 May .2026
[13] Reuters، «Watchdog flags risks in banks' growing private credit ties»، 6 May .2026
[14] Reuters، «Tech companies tap debt markets to fund AI and cloud expansion»، 11 May .2026
[15] Bank for International Settlements، «Financing the AI infrastructure boom: on- and off-balance sheet borrowing»، Mars .2026
[16] Reuters، «Iran war fertiliser squeeze could spell trouble for next year's grain harvests»، 28 April .2026
[17] Reuters، «Fertiliser shortages due to Iran war are a key worry for developing world, UN agency says»، 14 April .2026
[18] Reuters، «Global oil supply to plunge below demand this year due to Iran war, IEA says»، 13 May .2026
[19] Reuters، «Oil prices climb more than 3% on fears of new US-Iran combat»، 15 May .2026

الإطار المالي لمنظمة الزكاة

د. محمد مروان شموط

دكتوراه في المحاسبة الإسلامية

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

يُعدّ الإطار المالي لمنظمة الزكاة أحد أهم مكونات بنيتها المؤسسية الداخلية، لما لأموال الزكاة من خصوصية شرعية واقتصادية تميّزه عن غيره من الموارد المالية العامة أو الخاصة، ويندرج ضمن هذا الإطار الأسس المالية التي تحكم عمل منظمة الزكاة، بما يضمن صيانة المال الزكوي، وحسن إدارته، وتوجيهه إلى مصارفه الشرعية في إطار مؤسسي منضبط وشفاف.

وانطلاقًا من ذلك، سيتم تناول الإطار المالي لمنظمة الزكاة من خلال ثلاثة محاور رئيسية تمثل جوهر العمل المالي الزكوي، وهي: جمع أموال الزكاة بوصفه المدخل الرئيس لتكوين الموارد الزكوية، وتوزيع أموال الزكاة باعتباره الغاية الشرعية والاقتصادية للفريضة، وحفظ أموال الزكاة وتمويل النفقات بما يضمن صيانة المال الزكوي، واستدامة عمل المنظمة، وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد، ويُسهم هذا التقسيم في تقديم معالجة شاملة ومتكاملة للجوانب المالية لمنظمة الزكاة، تجمع بين الانضباط الشرعي والكفاءة الإدارية والمالية في إطار مؤسسي منظم.

أولاً – جمع أموال الزكاة:

تمثل عملية جمع أموال الزكاة المرحلة الأولى في الدورة المالية لمنظمة الزكاة، وهي الوظيفة المالية الأساسية التي يتوقف عليها نجاح بقية وظائف المنظمة، ولا سيَّما التوزيع وتحقيق المقاصد الشرعية والاقتصادية للزكاة، وتتنوع آليات جمع الزكاة بحسب المرحلة الاستراتيجية التي تمر بها المنظمة، فتكون إما طوعية أو إلزامية، على أن الأصل الذي تسعى إليه المنظمة – انسجامًا مع طبيعة الفريضة ومقاصدها – هو الوصول إلى مرحلة الجباية الإلزامية المنظمة بقوة القانون.

ومهما كانت آلية الجمع المعتمدة، فإن الدور المالي لمنظمة الزكاة لا يقتصر على تحصيل الأموال فحسب، بل يمتد إلى وضع الأسس والسياسات والإجراءات التي تضبط عملية الجمع وتكفل سلامتها وانتظامها، ويشمل ذلك تحديد أساليب الجباية، وتوزيع الصلاحيات بين المركز والفروع وفق درجة المركزية أو

اللامركزية، وتنظيم عمل اللجان الشعبية المفوضة عند الاقتضاء، إضافة إلى ضبط آليات جمع مختلف الأموال الزكوية، سواء أكانت نقدية أم عينية.

ويهدف هذا الإطار الإجرائي إلى ضمان جمع أموال الزكاة بصورة منضبطة وشفافة، تحقق العدالة بين المكلفين، وتحفظ المال الزكوي من الهدر أو التلاعب، وتؤسس لعملية توزيع سليمة وفعالة، بما يعزز ثقة المجتمع بمنظمة الزكاة ويدعم قدرتها على أداء دورها المالي والمؤسسي بكفاءة.

ثانيًا – توزيع أموال الزكاة:

تمثل عملية توزيع أموال الزكاة المرحلة الختامية في الدورة المالية لمنظمة الزكاة، فهي الغاية التي من أجلها شُرعت الجباية، إذ تتجسد فيها المقاصد الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، ولا تقل أهمية التوزيع عن الجمع، بل إنَّ كفاءته، وانضباطه الشرعي والإداري، يعدَّان المعيار الحقيقي لنجاح منظمة الزكاة وفاعليتها في المجتمع.

وتقوم وظيفة التوزيع في منظمة الزكاة على الالتزام الصارم بمصارف الزكاة التي حددها النص الشرعي، مع مراعاة ترتيب الأولويات والحاجات الفعلية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبما يحقق مقاصد الزكاة في سد الحاجات الأساسية، وتحسين مستوى المعيشة، والانتقال بالمستحق – متى أمكن ذلك – من حالة العوز إلى حد الكفاية ثم الإنتاج.

ويناط بالإدارة العليا المختصة بالتوزيع في منظمة الزكاة تحديد الأصناف وآليات التوزيع فيما بينها، واستناداً إلى الدراسات الإحصائية، والموازنات التقديرية، وقواعد البيانات التي يتم تحديثها بصورة مستمرة، وتُظهر التجارب المؤسسية المعاصرة نماذج تطبيقية واضحة لهذا النهج؛ فعلى سبيل المثال، قامت منظمة بيت الزكاة (الكويتي)[1] في لوائحها التنظيمية، وبعد تحديدها للأصناف الثمانية – كما وردت في القرآن الكريم – إلى وضع ضوابط تفصيلية لكل صنف، فقد نصَّت المادة السادسة على تحديد صنف الفقراء والمساكين ضمن فئات محددة، كالأيتام، والأرامل، والمطلقات، والشيوخ، والعجزة، والمرضى، وذوي الدخول الضعيفة، والطلبة، والعاطلين عن العمل، وأُسر السجناء، وأُسر المفقودين، مع اشتراط تحقق معايير دقيقة لكل فئة، فمثلاً الشروط الواجب تحققها في الأيتام كما وردت في المادة السادسة نفسها[2]:

---

[1] - بيت الزكاة الكويتي: هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، تأسست في الكويت بصدور القانون رقم 5 لعام 1982.

[2] - بيت الزكاة - الكويتي، لوائح وأنظمة بيت الزكاة، الإصدار الرابع 2010، ط1، 2010، ص 35.

- وفاة الأب أو كونه مفقوداً أو مجهول الإقامة أو مجهول الأب.
- ألاّ يتجاوز سنَّه ١٨ سنة.
- ألاّ يكون له دخل أو مال تزيد قيمتهما ولو مجتمعين عن المعاش في جدول المعونات.
- ألاّ يوجد له عائل ملزم شرعًا بإعالته.

وعليه، لا يقتصر دور المنظمة في توزيع أموال الزكاة على مجرد الصرف، بل يمتد ليشمل وضع السياسات والضوابط والإجراءات المنظمة للعملية برمتها، من حيث تحديد معايير الاستحقاق، وآليات الحصر والتدقيق، وأولويات الصرف، والتوازن بين التوزيع المحلي والمركزي، وذلك وفق درجة المركزية أو اللامركزية المعتمدة، كما يتطلب التوزيع الفعّال تنسيقًا مستمرًا مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ولا سيَّما الجهات المعنية بالشؤون الاجتماعية، بما يضمن دقة البيانات، ويحد من الازدواجية، ويحقق العدالة في إيصال أموال الزكاة إلى مستحقيها الحقيقيين.

والأصل في توزيع الزكاة أن تصرف فور استحقاقها أو تحصيلها، غير أنه يجوز تأخير الصرف؛ تحقيقًا للمصلحة الراجحة، أو انتظارًا لقريب فقير، أو لدفعها دوريًا لمواجهة الحاجات المعيشية المتكررة للفقراء ذوي العجز، وهذا ما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي[1]، وهذا ما أخذت به غالبية منظمات الزكاة المعاصرة، حيث يتم صرف الأموال الزكوية النقدية على هيئة معاشات شهرية إلى مستحقيها، من الفقراء والمساكين، والعاملين، وحتى الغارمين كالذين عليهم كمبيالات شهرية، وأيضًا من أبناء السبيل كالطلاب الذين انقطعت بهم السبل فهم بحاجة إلى معونات شهرية تساعدهم على إكمال دراستهم في البلد.

وانطلاقًا من ذلك، يُعد توظيف الوسائل التقنية الحديثة في عملية التوزيع – كإيداع المستحقات في الحسابات المصرفية للمستفيدين – من الأساليب المعاصرة التي تحقق جملة من المقاصد، أبرزها صيانة كرامة المستحقين وتقليل الأعباء الإدارية، وترشيد النفقات، ورفع كفاءة الأداء المالي للمنظمة.

وخلاصة القول، فإنَّ التنظيم المؤسسي لعملية توزيع أموال الزكاة يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للمال الزكوي، وتعظيم أثره التنموي، وترسيخ الثقة المجتمعية بمنظمة الزكاة بوصفها جهة أمينة ومختصة في إدارة هذه الفريضة، وقادرة على توجيه مواردها بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوازن الاقتصادي في المجتمع.

---

[1] - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 165(3/18) دورة المؤتمر الثامن عشر المنعقد بماليزيا، عام 2007.

ثالثًا – حفظ أموال الزكاة وتمويل النفقات :

تمثل مسألة حفظ أموال الزكاة وتمويل النفقات إحدى الوظائف المحورية في الأداء المالي لمنظمة الزكاة، إذ ترافق هذه الوظيفة مختلف مراحل الدورة المالية لأموال الزكاة، من لحظة تحصيل المال الزكوي، مروراً بفترة الاحتفاظ به وإدارته، وانتهاءً بصرفه في مصارفه الشرعية، وتتركز هذه الوظيفة على نحوٍ أوضح في المرحلة الوسطى التي تتولى فيها المنظمة صيانة الأموال الزكوية والمحافظة عليها وضمان سلامتها إلى حين توزيعها، مع تنظيم تمويل النفقات الإدارية والتشغيلية المرتبطة بإدارة هذه الفريضة.

وتنبع أهمية هذا المحور من كونه الإطار الضابط لحماية المال الزكوي من الضياع أو سوء التصرف، وضمان الفصل بين أموال الزكاة وغيرها من الموارد، وضبط آليات الإنفاق في حدود مصرف العاملين عليها، وبما يحقق مقاصد الشريعة في الأمانة، والكفاءة، والشفافية، ويعزز الاستدامة المؤسسية لمنظمة الزكاة.

كما أن منظمة الزكاة تُعد إحدى المؤسسات ذات الطابع الخدمي المنتظم، سواءً كانت تجمع الزكاة طواعيةً أم إلزامًا، وهو ما يقتضي وجود نفقات وتكاليف إدارية إلى جانب نفقاتها التشغيلية المباشرة المرتبطة بعمليات الجمع والتوزيع، ومن هنا تبرز مسألة تحديد الجهة التي تتحمّل هذه النفقات والتكاليف، وبما يضمن حقوق مستحقي الزكاة، لكون الأموال التي تديرها المنظمة أموالاً عامةً يُحظر إنفاقها أو توزيعها في غير مصارفها الشرعية.

إنَّ نشأة منظمة الزكاة في صدر الإسلام جاءت في أبسط صورها التنظيمية، الأمر الذي انعكس على محدودية نفقاتها المالية، حيث انحصرت في الغالب في الجهود المباشرة التي يبذلها عمال الزكاة من السعاة والجباة وغيرهم، ممن كانوا يتولون جمع أموال الزكاة وتوزيعها في أماكنها دون تعقيد إداري أو مؤسسي، وقد عبّر عن هذه البساطة ما رُوي عن سعد بن الأعرج[1] رضي الله عنه، إذ قال: كنا نخرج فنأخذ الصدقة، ثم نقسمها، فما نرجع إلا بسياطنا[2]، في دلالة واضحة على محدودية التكاليف وعدم استحقاقهم إلا أدوات العمل الأساسية.

ومن بين مصارف الزكاة الثمانية التي نصَّ عليها القرآن الكريم، خصَّ الشارع الحكيم مصرف العاملين عليها، تعويضًا عن الجهد المبذول في جمع الزكاة والإشراف على شؤونها، ولا سيَّما ما يترتب على ذلك

[1] - سعد بن الأعرج: هو سعد بن مالك ويقال الأقرع اليماني، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وبعثه عمر رضي الله عنه مصدقا.

[2] - ابن زنجويه، حميد بن زنجويه، الأموال، ج2، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1986، ص 873.

من انتقالهم إلى أماكن تواجد الأموال الزكوية ومتابعتهم الميدانية لأعمال الجمع والتوزيع، فلم يُلزم النبي صلى الله عليه وسلم المكلَّفين بأداء الزكاة بنقل أموالهم إلى أماكن تواجد العاملين، كما لم يُجز إبعاد الأموال الزكوية عن مواضعها المعتادة، وهو ما دلَّ عليه قوله صلى الله عليه وسلم: **(لا جَلَبَ، ولا جَنَبَ، ولا تُؤخَذُ صدقاتُهم إلَّا في دُورِهِمْ)**[1]، وهو ما يُعد أصلاً تنظيميًا في سياسة جمع الزكاة.

وفي المقابل، يقتضي هذا الأصل عدم تحميل مستحقي الزكاة أي نفقات أو أعباء مالية تحول دون وصولهم إلى حقوقهم الشرعية، الأمر الذي يُبرز الحكمة من تخصيص سهم مستقل للعاملين عليها، باعتباره عوضًا مشروعًا مقابل عملهم، لا من باب المواساة، وقد قرَّر الشيرازي هذا المعنى بقوله: فإن كان الذي يفرق الزكاة هو الإمام؛ قسَّمها على ثمانية أسهم ومنها سهم للعامل، وهو أول ما يُبتدئ به؛ لأنَّه يأخذه على وجه العِوَض وغيره يأخذه على وجه المواساة[2].

وفي تصنيف العاملين على الزكاة، عدَّد الماوردي جملةً من الأصناف التي تتولى الأعمال المرتبطة بجمع أموال الزكاة وتوزيعها، مبيِّنًا طبيعة مهام كل فئة، وأجورها المستحقة من سهم العاملين عليها، وذلك على النحو الآتي[3]:

١. **العَرِيف**: هما عريفان: عريف على أرباب الأموال، وعريف على أهل السُّهْمان[4]، فأما العريف على أرباب الأموال فهو الذي يعرفهم ويعرف أموالهم، وهذا يجب أن يكون من جيران أهل المال ليصح أن يكون عارفًا بجميعها وبأربابها، وأما عريف أهل السُّهمان فهو الذي يعرف كل صنف منهم ولا يخفى عليه أحوالهم، وهذا يجب أن يكون من جيران أهل السُّهمان ليصح أن يكون عارفًا بظاهر أحوالهم وباطنها، وكلا الفريقين أجرته من سهم العاملين، وأجرتهما أقل؛ لأنهما ممن لا يحتاج إلى قطع مسافة لكونهما من بلد الصدقة لا من المسافرين إليه.

---

[1] - الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٨، حديث رقم (7484)، ص 1246.

[2] - النووي، محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذب للشيرازي، مكتبة الإرشاد، ج6، ص 167.

[3] - الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤، ص 522.

[4] - السهمان جمع سهم، وهو النصيب، وفي كتب الفقه، يُطلق "أهل السهمان" على الفئات الثمانية المذكورة في آية مصارف الزكاة.

ب. **الحَاشِر**: هما حاشران: حاشرٌ لأهل السُّهمان يقتصر على النداء في الناحية باجتماعهم لأخذ الصدقة، وهذا أقلهما أجرة؛ لكونه أقلهم تحملاً، والثاني: حاشر الأموال لأنه لا يلزم العامل أن يتبع المواشي سارحة في مراعيها فاحتاج إلى حاشر يحشرها إلى مياه أهلها، وهذا أكثرهما أجرة؛ لكونه أكثرهما عملاً، وكلاهما أجرتهما في سهم العاملين.

ج. **الحاسب**: هو الذي يحسب النُّصُب، وقَدْر الواجب فيها وما يستحقه كل صنف من أهل السُّهْمان، ويجوز أنْ لا يكون من جيران المال، وأجرته من سهم العاملين، فإن كان كاتبًا كانت أجرته أكثر وإن لم يكن كاتبًا وكان العامل يكتب وإلا احتاج إلى كاتب يكتب ما أخذ من الصدقات من كل مالك ثبت عليه قدر ماله ومبلغ صدقته، وما أعطي كل صنف من أهل السُّهمان بإثبات أسهم كل واحد ونسبه وحليته وقدر عطيته، وكتب براءة لرب المال بأداء صدقته، ويعطى أجرته من سهم العاملين.

د. **العدَّاد**: هو الذي يَعدُّ مواشي أرباب الأموال فيعطى أجرته من سهم العاملين.

ه. **الكَيَّال أو الوزَّان**: هو كيال مال رب المال، وكيالٌ لحقوق أهل السُّهمان، فأما كيال المال على رب المال ففي أجرته وجهان: الأول على أرباب الأموال؛ لأنَّ ذلك من حقوق التسليم والتمكين، والثاني، أنَّها من سهم العاملين. وأما الكيال لحقوق أهل السُّهمان، ففي أجرته وجهان، أحدهما: في مال أهل السُّهمان، والثاني: من سهم العاملين وربما احتاج العامل إلى غير من ذكرنا من الأعوان فيكون أجور من احتاج إليه منهم على ما ذكرنا من اعتبار حاله فيما يختص به من عمله.

ويُستفاد من هذا التفصيل أنَّ النفقات اللازمة لإدارة الزكاة في صورتها الأولى كانت تنحصر – في الجملة – في أجور العاملين عليها، دون وجود أعباء مالية أو إدارية مركبة. غير أنَّ مأسسة الزكاة واندراجها ضمن كيان تنظيمي موحَّد، أفضى إلى تنوّع النفقات واتساعها، بحيث لم يعد الجهد البشري المباشر كافيًا لتحقيق أهداف المنظمة في ظل مقومات الدولة المعاصرة.

فأصبحت نفقات منظمة الزكاة تشمل، إلى جانب أجور العاملين، نفقات إدارية وتشغيلية وتقنية، تُبذل لضمان حسن الإدارة، ودقة الحصر، وسلامة الحفظ، وكفاءة التوزيع، وتزداد هذه النفقات وتتنوع تبعًا لاتساع نطاق عمل المنظمة، وحجم الدولة، والبيئة الاقتصادية، والوسائل التقنية المستخدمة، ونوع الأموال المجباة، حيث تظهر الأعباء أوضح في إدارة أموال الزكاة العينية مقارنة بالنقدية.

ومن ثمَّ، وبالنظر إلى خصوصية أموال الزكاة وطبيعة نفقاتها، تبرز الحاجة الملحَّة إلى تبويب حسابات منظمة الزكاة تبويبًا خاصًا، يختلف عن الأساليب المحاسبية المتبعة في المؤسسات التجارية والشركات الربحية، بما يراعي الضوابط الشرعية، ويحقق الشفافية، ويحفظ حقوق مصارف الزكاة، ويُفضَّل أن يتم ذلك وفق التصنيفات الآتية:

١- نفقات التمكين بتسليم أموال الزكاة: تنتهي مسؤولية أرباب الأموال (المكلَّفين بأداء الزكاة) من حيث تحمُّل النفقات عند إخراج الزكاة على الوجه الشرعي الصحيح، فلا تلزمهم بعد ذلك أية نفقات لاحقة تتعلق بإدارة المال الزكوي أو نقله أو حفظه، وهو ما قرره الفقهاء بوضوح. فقد بيَّن ابن قدامة ذلك بقوله: والمؤنة التي تلزم الثمرة إلى حين الإخراج على رب المال؛ لأن الثمرة كالماشية، ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها، والقيام عليها إلى حين الإخراج، على ربها[1].

وبناءً على ذلك، فإنَّ إخراج الزكاة على الوجه الصحيح يقتضي تحمُّل رب المال للنفقات التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التمكين من الأخذ، وهي النفقات اللازمة لحفظ المال الزكوي من التلف أو الضياع قبل تسليمه، لا ما زاد على ذلك. وقد أكد النووي هذا المعنى بقوله: ومؤنة إحضار الماشية ليعُدَّها العامل تجب على رب المال؛ لأنَّها للتمكين من الاستيفاء[2].

وعليه، فإنَّ الزروع والثمار يجب أن تُؤدَّى مع أوعيتها وأغلفتها المناسبة، والأنعام مع ما يمكِّن من ضبطها وتوجيهها وتسليمها، وقد ورد في الأثر أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأخذ مع كل فريضة عقالاً ورواء الخيل [ما يرتوي به الخيل][3]، كما روي أنَّه من السُّنَّة في الصدقة أن يؤخذ مع كل بعير عقال ومع كل بعيرين عقالان وقران [حبل يقلده البعير ويقاد به][4]، وهو ما يدل على أنَّ هذه المؤن تُعدُّ من مستلزمات التمكين لا من النفقات اللاحقة.

وبذلك تُعدُّ نفقات التمكين بتسليم أموال الزكاة الأساسَ الفقهي في تحديد الجهة المتحمِّلة للنفقة، والضابط الفاصل بين ما يلزم رب المال وما تتحمّله منظمة الزكاة أو المال الزكوي نفسه، وانطلاقًا من هذا الأصل، أوصى المؤتمر العلمي العالمي الثاني للزكاة بألاّ يتحمّل المكلَّف بالزكاة تكاليف الترحيل والحفظ

---

[1] - ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني، دار عالم الكتب، ط٣، ١٩٩٧، ج4، ص 179.
[2] - النووي، محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذب للشيرازي، مكتبة الإرشاد، ج6، ص 169.
[3] - الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب، المنتقى شرح موطأ مالك، ج3، دار الكتب العلمية، ط1، 1999، ص 245.
[4] - ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، المُصنَّف، دار كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠١٥، ص 409.

والنقل والرعاية وسائر التكاليف الخاصة بالزكاة الواجبة على ماله[1]، باعتبار أنَّ هذه النفقات تخرج عن نطاق التمكين الواجب عليه.

وفي مقابل ذلك، ذهب بعض الفقهاء إلى أنَّ رب المال يتحمّل مؤنة النقل إذا قام بنقل أموال الزكاة بنفسه، أما إذا قبضها الساعي أو المفوض عن جهة الزكاة، فإنَّ مؤنة نقلها تكون من مال الزكاة[2]. ويُفهم من ذلك أنَّ تحديد الجهة المتحمِّلة للنفقات يرتبط ارتباطًا مباشرًا بآلية الجمع المعتمدة.

وعليه، فإنَّه في حال قيام رب المال بنقل أموال الزكاة وتسليمها إلى منظمة الزكاة – وهو ما ينسجم أكثر مع آلية الجمع الطوعي – يكون ملزمًا بتحمُّل نفقات النقل والحفظ والحراسة إلى حين التسليم. أما في حال استلام المفوضين عن منظمة الزكاة للأموال من أربابها – وهو ما يتوافق غالبًا مع آلية الجمع الإلزامي – فإنَّ المنظمة تكون هي الجهة الملزمة بتحمُّل تلك النفقات، باعتبارها داخلة ضمن كلفة إدارة المال الزكوي.

٢- نفقات العاملين المباشرين: تُعدُّ نفقات العاملين المباشرين جزءًا أصيلاً من سهم العاملين عليها، وهو مصرف شرعي مستقل نصَّ عليه القرآن الكريم، وقد استقر العمل الفقهي والإداري في الدولة الإسلامية على تحميل هذا السهم أجور العاملين دون غيره من مصارف الزكاة.

وقد تجلَّى هذا المعنى في الفقه المالي للدولة الإسلامية، إذ سُئل أمير المؤمنين هارون الرشيد: من أي وجه تُجرى الأرزاق على القضاة والولاة والعمال؟ فأجاب القاضي أبو يوسف بأن تُصرف أرزاق القضاة والولاة من بيت مال المسلمين، ولا يُصرف لهم من مال الصدقات شيء، إلا والي الصدقة، فإنه يُجرى عليه منها، كما قال الله تبارك وتعالى (والعاملين عليها)[3]، ويدل هذا على أنَّ العاملين في الزكاة يتميزون عن غيرهم من موظفي الدولة بكون أجورهم تُستوفى من مال الزكاة نفسه، لا من الموارد العامة.

وفي تحديد مقدار ما يستحقه العاملون على الزكاة، ذهب الإمام الشافعي إلى أن تكون أجورهم من الزكاة في حدود الثُّمن (١٢.٥٪)، فإن زادت أجورهم عن هذا الحد صُرف الزائد من غير مال الزكاة، وخالفه جمهور الفقهاء، فذهبوا إلى أنَّ العاملين يُعطَون أجرة المثل كاملة، ولو زادت على الثُمن، باعتبار أنَّ أجرهم عِوَضٌ عن عمل، لا مواساة[4].

---

[1] - المعهد العالي لعلوم الزكاة - ديوان الزكاة السوداني، بحوث وأعمال المؤتمر العلمي العالمي الثاني للزكاة - محور الجباية، سلسلة مطبوعات الزكاة رقم (24)، 2001، ص 167.

[2] - الأنصاري، أحمد الرملي الكبير، شرح أسنى المطالب شرح روض الطالب، ج1، ص 403.

[3] - أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة، ط١، ١٩٧٩، ص 187.

[4] - القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ٢٠١٤، ص 495.

وقد رجَّحت ندوات قضايا الزكاة المعاصرة رأي الشافعي، مراعاةً لمقاصد الزكاة وحمايةً لمصالح بقية المصارف، وقررت في ذلك جملة من الضوابط، من أبرزها[1]:

- يتم تقدير أجرة المثل للعاملين على الزكاة بالرجوع إلى أهل الخبرة في مجال العمل نفسه وفق الاختصاصات التي يتطلبها مع مراعاة أنْ لا يزيد عن الحد الأعلى المخصص لسهم العاملين على الزكاة وهو الثُمن (١٢.٥٪) من حصيلة الزكاة.
- لا يجوز الزيادة على الحد الأعلى المخصص لسهم العاملين من مال الزكاة مهما تعددت الجهات العاملة على الزكاة.
- لا تدفع أي حوافز أو مكافآت تشجيعية من أموال الزكاة مهما كانت تسميتها.
- يصرف الفائض المالي من سهم العاملين على الزكاة نهاية السنة المالية في مصارف الزكاة الأخرى.
- يجوز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية واقتطاع مبلغ عند كل معاملة، وتحسب هذه المبالغ من سهم العاملين عليها إذا لم تتحملها الدولة أو أي جهة أخرى تتبرع بها.

ومن الناحية التنظيمية والمحاسبية، يمكن تمييز العاملين المباشرين عن غيرهم بمدى ارتباطهم المباشر بعمليات جمع أموال الزكاة وتوزيعها، وبمدى تأثر حجم أعمالهم بتغير مقدار الأموال الزكوية زيادةً أو نقصانًا، ويقابل هذا المفهوم في المحاسبة التقليدية ما يُعرف بالأجور والرواتب المباشرة، وهي التي تتغير بتغير حجم النشاط أو مستوى الأداء، بخلاف الأجور غير المباشرة ذات الطابع الثابت.

وبذلك يُشكِّل هذا النوع من النفقات الإطار الشرعي والتنظيمي لتغطية الجهد البشري المباشر في إدارة الزكاة، مع ضبطه بقيود واضحة تضمن عدم استنزاف موارد الزكاة، وتحقيق التوازن بين كفاءة الإدارة وصيانة حقوق مستحقيها.

٣- النفقات المباشرة: توجد نفقات مباشرة أخرى تُعدُّ ضرورية لاستكمال إجراءات جمع أموال الزكاة وحفظها وتوزيعها، وهي نفقات لا تندرج ضمن أجور العاملين المباشرين، لكنها تمثل متطلبات لازمة لصيانة المال الزكوي وضمان سلامته وتحقيق مقاصده، ويمكن تقسيم هذه النفقات من حيث أثرها المالي إلى نوعين رئيسين:

---

[1] - بيت الزكاة - الكويتي، ندوات قضايا الزكاة المعاصرة، الندوة السابعة والعشرون لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة في البحرين عام 2020.

- **نفقات مباشرة إيرادية**: وهي النفقات التي يترتب عليها نماء في أموال الزكاة، كتكاليف الأعلاف والسَّقي والرعاية الصحية للأنعام الزكوية التي تقتنيها المنظمة، إذ يترتب على هذه النفقات زيادة في الوزن والقيمة، وبذلك تتحقق مصلحة واضحة لأموال الزكاة نفسها.
- **نفقات مباشرة غير إيرادية**: وهي النفقات التي لا يترتب عليها نماء مباشر، لكنها تُعدُّ أساسًا لحفظ المال الزكوي وصيانته من التلف أو الضياع، كنفقات التخزين، والحراسة، والنقل، والتأمين، وسائر التكاليف المرتبطة بحماية المال الزكوي.

وقد قرر الفقهاء مشروعية تحميل هذا النوع من النفقات على أموال الزكاة نفسها، لا على سهم العاملين عليها، إذ قال الرملي: أجرة الراعي والحافظ من أصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل[1]، وهو ما يدل على أن هذه النفقات تُستقطع من مجموع المال الزكوي قبل توزيعه على مصارفه، باعتبارها من لوازم حفظ المال وأداء الواجب الشرعي، ولا تستقطع من سهم العاملين على الزكاة.

وقد أكد المؤتمر العلمي العالمي الثاني للزكاة هذا الاتجاه حين أوصى بخصم مصروفات الجباية ومصروفات التسيير من الجملة الكلية لحصيلة الجباية، تأسيسًا على القاعدة الأصولية: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، مع التنبيه إلى ضرورة عدم التوسع في هذه النفقات بما يضر بحقوق مستحقي الزكاة[2].

ويمتاز هذا النوع من النفقات المباشرة عن غيره بمعيار توقيت استحقاق النفقة وعلاقتها بمراحل الدورة المالية للزكاة، وهو ما يترتب عليه اختلاف الجهة التي تتحملها، فالنفقات المباشرة التي تُنفق بعد تحصيل الزكاة وقبضها، ولم تكن مخصصة لعمليتي الجمع أو التوزيع، فتُستقطع من مجمل موارد الزكاة، أما النفقات المرتبطة مباشرة بإجراءات الجمع والتوزيع، فإنها تُعدُّ جزءاً من سهم العاملين عليها وتُحمَّل عليه.

وقد فصَّل الإمام النووي هذا التمييز بدقة، فبيَّن أنَّ أجرة الكيَّال والوزَّان وعادِّ الغنم فيها خلاف، وأصح الأقوال أنها تقع على رب المال إذا كانت لتمييز ماله، أما إذا كانت لتمييز أنصبة المستحقين، فتكون من سهم العاملين، ثم قرر أنَّ أجرة حافظ الزكاة وناقلها ومكان حفظها تؤخذ من جملة مال الزكاة[3].

وبناءً على هذا التفصيل، يمكن ضبط النفقات المباشرة في منظمة الزكاة وفق ثلاث مراحل زمنية واضحة:

---

[1] - الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨، ج6، ص 153.

[2] - المعهد العالي لعلوم الزكاة - ديوان الزكاة السوداني، بحوث وأعمال المؤتمر العلمي العالمي الثاني للزكاة - محور الجباية، سلسلة مطبوعات الزكاة رقم (٢٤)، ٢٠٠١، ص 167.

[3] - النووي، محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذب للشيرازي، مكتبة الإرشاد ، ج6، ص 169.

- نفقات لازمة لتمييز أموال الزكاة عن أموال رب المال؛ فتقع على عاتق رب المال.
- نفقات لازمة لتمييز أموال الزكاة بين أصناف مصارف الزكاة؛ فتقع على عاتق منظمة الزكاة ضمن سهم العاملين عليها.
- نفقات لازمة لحفظ أموال الزكاة وصيانتها بعد قبضها؛ فتقع على عاتق منظمة الزكاة وتستقطع من مجمل موارد الزكاة.

ويُسهم هذا التقسيم في ضبط النفقات ضبطًا شرعيًا ومحاسبيًا دقيقًا، ويمنع الخلط بين ما يُحمَّل على سهم العاملين، وما يُخصم من أصل أموال الزكاة، بما يحقق العدالة بين المصارف، ويحفظ المال الزكوي، ويعزز كفاءة الأداء المالي لمنظمة الزكاة.

٤- النفقات الإدارية: يُضاف إلى أنواع النفقات السابقة نوعٌ آخر من النفقات العامة التي تتحملها منظمة الزكاة، والتي لا ترتبط مباشرةً بعمليتي جمع أموال الزكاة أو توزيعها، وإنما تتعلق بالإدارة العامة والتنظيم المؤسسي، ويُصطلح على تسميتها في الأدبيات المعاصرة بالنفقات الإدارية.

وتشمل هذه النفقات ما يُنفق على أعمال الإشراف العام، والتخطيط، وصنع القرار، والدعم المؤسسي، وهي نفقات تأخذ طابعًا كليًا يخدم المنظمة بوصفها مؤسسة، لا بوصفها منفذة مباشرة لعمليات الجباية أو الصرف.

وقد ناقش الفقهاء قديمًا مسألة تحمُّل مثل هذه النفقات، وذهب عدد منهم إلى أنَّ الإمام والقاضي والوالي لا حق لهم في مال الزكاة، وأنَّ أرزاقهم تُصرف من بيت مال المسلمين، لا من أموال الصدقات، ما لم يتطوعوا بالعمل دون مقابل. واستدلوا على ذلك بما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه شرب لبنًا فأعجبه فأُخبر أنَّه من نِعَم الصدقة فأدخل أصبعه واستقاءه، رواه البيهقي بسند صحيح[1].

ويُقاس على ذلك ما يتعلق بنفقات ولاة الأمر والقضاة وأعضاء المجالس العليا، إذا كانت خدماتهم عامة وتشمل شؤونًا أوسع من إدارة الزكاة وحدها، وانطلاقًا من هذا الفهم، أخذت بعض الدول المعاصرة بتحميل نفقات المجلس المركزي أو الإدارة العليا لمنظمة الزكاة – بما في ذلك الرواتب والمكافآت – على

[1] - الشربيني، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج4، دار الكتب العلمية، 2000، ص 177.

الميزانية العامة للدولة، سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي، باعتبار أن منظمة الزكاة تؤدي وظيفة عامة تخدم المجتمع بأسره.

وفي السياق ذاته، أوصت ندوات قضايا الزكاة المعاصرة بعدم جواز الإنفاق على الإعلام والبرامج الدعائية لجمع أموال الزكاة من حساب الزكاة نفسه؛ لعدم اندراج هذه المصروفات ضمن مصارف الزكاة الشرعية، مع جواز الصرف عليها من حسابات التبرعات والصدقات والأوقاف، شريطة إعلام المتبرعين والواقفين بطبيعة هذا الصرف، كما أوصت تلك الندوات بإنشاء أوقاف خاصة يُصرف ريعها على الأعمال الإدارية والتنظيمية، بما يخفف العبء عن المال الزكوي[1].

وفي مقابل هذا الاتجاه، ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى جواز الصرف الإداري من أموال الزكاة، واستندوا في ذلك إلى عدد من التعليلات، من أبرزها[2]:

- تمكين السعاة من أخذ الجباية أو استلامها؛ وبالتالي جواز الصرف على كل أمر يعمل على زيادة الجباية أو من قيمتها.
- تمكين العاملين عليها من صرف الزكاة على مستحقيها وتحقيق المنافع لهم؛ وبالتالي جواز الصرف على كل أمر يحقق مصلحة المستفيدين كالنقل والتخزين والإعلام... إلخ.
- جواز الصرف الإداري إذا كان فيه ما يغلب مصلحة المستفيدين، كنقل الزكاة من بلد إلى بلد.
- الصرف الإداري ضروري لإدارة مال الزكاة وإيصاله للمستحقين، فأصبح ضرورياً إعمال قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كنفقات شراء الأصول والوقود والهواتف... إلخ.

غير أنَّ النظر الدقيق في هذه التعليلات يُظهر عدم التمييز بين أنواع النفقات المختلفة، كما لا يُفرِّق بين حالتي جمع الزكاة طوعًا وجمعها بقوة القانون، وهو تمييز جوهري في تحديد الجهة التي تتحمل النفقات الإدارية، وبناءً على ذلك، يمكن ضبط هذه المسألة على النحو الآتي:

---

[1] - بيت الزكاة - الكويتي، الندوة السابعة والعشرون.

[2] - فضل المولى، نصر الدين، تحليل وتصنيف المصروفات الإدارية في منظمة الزكاة، المعهد العالي لعلوم الزكاة - السودان، ص 9.

- **في حال جمع الزكاة طوعًا**: يجوز لمنظمة الزكاة أن تتحمل بعض النفقات الإدارية من أموال الزكاة، بشرط ضبطها بضوابط صارمة، وعدم الإضرار بحقوق المستحقين، وتعذر وجود جهة أخرى داعمة تتحمل هذه النفقات، كالدولة أو الأوقاف أو التبرعات المخصصة[1].
- **في حال جمع الزكاة إلزامًا بقوة القانون**: يتعين على منظمة الزكاة فصل النفقات الإدارية في حسابات مستقلة، ومطالبة الدولة بتمويلها من الميزانية العامة، باعتبار أن المنظمة في هذه الحالة تؤدي وظيفة سيادية عامة، ولا يجوز تحميل المال الزكوي أعباء إدارية لا تتصل مباشرة بمصارفه الشرعية.

ويحقق هذا التفريق التوازن بين صيانة المال الزكوي من جهة، وضمان الاستقرار المؤسسي لمنظمة الزكاة من جهة أخرى، ويمنع التوسع غير المنضبط في النفقات الإدارية على حساب مقاصد الزكاة وحقوق مستحقيها.

ويمكن تلخيص نفقات منظمة الزكاة الواردة آنفًا مع بيان أوجه النفقات وتحمّلها، ومثال على كل منها، من خلال الجدول الآتي:

بيان النفقة	أصناف النفقة	الجهة التي يقع على عاتقها تحمُّل النفقة (حالة جمع الزكاة طواعيةً)	الجهة التي يقع على عاتقها تحمُّل النفقة (حالة جمع الزكاة إلزامًا)	بعض الأمثلة على النفقات
نفقات فصل أموال الزكاة عن أموال المكلفين	نفقات مباشرة لأغراض جمع أموال الزكاة	المكلَّف بأداء الزكاة	المكلَّف بأداء الزكاة	أجور عمال جرد كافة أموال المكلَّف ونفقاتهم المباشرة، وأتعاب محاسبي الزكاة
نفقات التمكين من تسليم أموال الزكاة لمنظمة الزكاة	نفقات مباشرة لأغراض جمع أموال الزكاة	المكلَّف بأداء الزكاة	المكلَّف بأداء الزكاة	مواد التعبئة والتغليف من أكياس وصناديق وما إلى ذلك من مواد حافظة

[1] - تقوم دولة الكويت بتقديم إعانة سنوية لبيت الزكاة تقدر بـ (4) ملايين دينار سنويًا من أجل القيام بدوره.

بيان النفقة	أصناف النفقة	الجهة التي يقع على عاتقها تحمُّل النفقة (حالة جمع الزكاة طواعيةً)	الجهة التي يقع على عاتقها تحمُّل النفقة (حالة جمع الزكاة إلزامًا)	بعض الأمثلة على النفقات
نفقات نقل أموال الزكاة إلى المنظمة أو فروعها	نفقات مباشرة لأغراض جمع أموال الزكاة	الأولى المكلَّف بأداء الزكاة لقيامه بالنقل بنفسه، وإلا من حصة العاملين على الزكاة حال استلامهم للأموال عند المكلَّف	الأصل حصة العاملين على الزكاة لاستلامهم الأموال من موقع المكلَّف وإلا المكلَّف بنفسه حال تبرعه بنقل الأموال	أجور النقل والتخزين والحراسة حتى التسليم بمقر المنظمة أو فروعها
أجور العاملين المباشرين على استلام أموال الزكاة	نفقات مباشرة لأغراض جمع أموال الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	رواتب وأجور ومزايا العمال المباشرين ونفقات إقامتهم
نفقات مباشرة إيرادية	نفقات مباشرة لأغراض المحافظة على أموال الزكاة	إجمالي موارد الزكاة	إجمالي موارد الزكاة	نفقات عَلْف وسقي الأنعام وطبابتها لما يحسِّن من أنسالها ونفقات طحن القمح
نفقات مباشرة غير إيرادية	نفقات مباشرة لأغراض المحافظة على أموال الزكاة	إجمالي موارد الزكاة	إجمالي موارد الزكاة	نفقات تبريد الخضار والفواكه والتخزين والحراسة، وإيجار المستودعات اللازمة لها
نفقات إدارات المنظمات وفروعها	نفقات إدارية	الأولى وجود جهة داعمة وإلا إجمالي موارد الزكاة	الدولة ممثلة بوزارة المالية	رواتب وأجور ومزايا الإداريين، وإيجار المباني ونفقاتها المتنوعة، نفقات الدعاية والإعلان
نفقات فصل أموال الزكاة بين أصناف مستحقيها	نفقات مباشرة لأغراض توزيع أموال الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	أجور عمال جرد أموال الزكاة ونفقاتهم المباشرة
نفقات التمكين من تسليم أموال الزكاة لمستحقيها	نفقات مباشرة لأغراض توزيع أموال الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	مواد التعبئة والتغليف من أكياس وصناديق وما إلى ذلك من مواد حافظة

بيان النفقة	أصناف النفقة	الجهة التي يقع على عاتقها تحمُّل النفقة (حالة جمع الزكاة طواعيةً)	الجهة التي يقع على عاتقها تحمُّل النفقة (حالة جمع الزكاة إلزامًا)	بعض الأمثلة على النفقات
نفقات نقل أموال الزكاة إلى مستحقيها	نفقات مباشرة لأغراض توزيع أموال الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	أجور النقل والتخزين والحراسة
أجور العاملين المباشرين على توزيع أموال الزكاة لمستحقيها	نفقات مباشرة لأغراض توزيع أموال الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	رواتب وأجور ومزايا العمال المباشرين ونفقات إقامتهم
نفقات مدراء الأقسام التنفيذيين	نفقات مباشرة لأغراض الإشراف على جمع أموال الزكاة وتوزيعها	حصة العاملين على الزكاة	حصة العاملين على الزكاة	أجور وأتعاب ومزايا المدراء التنفيذيين
نفقات مجلس إدارة منظمة الزكاة	نفقات إدارية	الأولى أن يكون العمل تطوعًا أو توجد جهة داعمة وإلا إجمالي موارد الزكاة	الدولة ممثلة بوزارة المالية	أتعاب ومزايا أعضاء مجلس الإدارة

الجدول من إعداد المؤلف – الجدول رقم (١)

كما تظهر الحاجة ملحّة، في مختلف الحالات التي تنتهجها منظمة الزكاة في جمع الزكاة، سواء أكان ذلك طوعًا أم إلزامًا، إلى تمتعها بالحماية القانونية المقررة لأموالها، على اعتبار أن الأموال التي تديرها تُعدُّ أموالاً عامة ذات طبيعة خاصة، مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية ومصارفها المحددة، وليست أموالاً تجارية أو ربحية.

ويترتب على هذا الوصف ضرورة إعفاء منظمة الزكاة من الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية والطوابع على اختلاف أنواعها[1]، سواء تعلقت هذه الرسوم بمعاملاتها المالية، أو بدعاويها القضائية، أو بإجراءاتها

[1] - العمر، دراسة مقارنة لنظم الزكاة ونماذج لإلزامية دفعها للدولة، بحث مقدم في وقائع المؤتمر الثالث للزكاة المنعقد في كوالالمبور بماليزيا - الندوة رقم (٢٢) عام ١٩٩٠، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢، ٢٠٠١، ص 78.

الإدارية والتنظيمية، باعتبار أن فرض مثل هذه الأعباء يؤدي عملياً إلى استنزاف المال الزكوي، وتحميله نفقات لا تحقق مقصداً شرعياً، ولا تخدم مستحقي الزكاة.

وتتجلى أهمية هذا الإعفاء بوجه خاص في تخفيض النفقات التي يغلب عليها الطابع الإداري، والتي لا يجوز – من حيث الأصل – التوسع في تحميلها على أموال الزكاة، ولا سيَّما في المنظمات التي تجمع الزكاة بقوة القانون، حيث تكون الدولة مسؤولة عن تهيئة البيئة القانونية والمالية الملائمة لعمل منظمة الزكاة، بما يحفظ المال الزكوي ويصونه من الاستقطاع غير المشروع.

وبذلك، يُعدُّ منح منظمة الزكاة هذه الحماية القانونية والمالية امتداداً لمقاصد الشريعة في حفظ المال، وضماناً لحسن إدارة فريضة الزكاة، لا منحةً استثنائية أو تفضيلاً إدارياً، بل أثراً لازماً لوظيفتها العامة ومكانتها المؤسسية.

وخلاصة القول، فإنَّ حفظ أموال الزكاة وتمويل النفقات يشكّلان أحد أعمدة الأداء المالي الرشيد لمنظمة الزكاة، إذ يقوم هذا المحور على تحقيق التوازن الدقيق بين صيانة المال الزكوي والمحافظة عليه من جهة، وضمان استمرارية العمل المؤسسي وكفاءته من جهة أخرى، في إطار منضبط بأحكام الشريعة ومقاصدها. وتُظهر المعالجة الفقهية والتنظيمية لهذا الجانب أنَّ ضبط النفقات، وتحديد الجهة المتحمّلة لها، والتمييز بين أنواعها، يمثل شرطاً لازماً لحسن إدارة أموال الزكاة، وتعظيم أثرها الاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ الثقة المجتمعية بالمنظمة بوصفها جهة أمينة ومختصة في إدارة هذه الفريضة.

إنَّ الإطار المالي لمنظمة الزكاة يشكّل العمود الفقري لضمان كفاءة عملها واستدامة أثرها الاجتماعي والاقتصادي، إذ يغطي كامل الدورة المالية للزكاة من جمع الأموال إلى توزيعها، مروراً بحفظها وصيانتها، وتمويل النفقات المرتبطة بها. ويظهر من خلال دراسة هذا الإطار أنَّ التنظيم المالي للزكاة يندمج فيه الجانب الشرعي مع الجانب المؤسسي والإداري، بما يضمن التزام المنظمة بالمصارف الشرعية للزكاة، وضبط النفقات المباشرة وغير المباشرة، وحماية المال الزكوي من الضياع أو سوء التصرف، وتحقيق الفصل بين أموال الزكاة وغيرها من الموارد، مع مراعاة الكفاءة والشفافية.

كما يبينّ التحليل أنَّ تحديد الجهة المتحمّلة للنفقات، ووضوح السياسات والإجراءات، واستخدام الوسائل التقنية الحديثة، كلها عوامل تعزز استدامة المنظمة وتحقق العدالة في إيصال الزكاة إلى مستحقيها الحقيقيين، سواء في حالة الجمع الطوعي أو الإلزامي. وبهذا، يصبح الإطار المالي منظومة متكاملة تُحوِّل

الأحكام الشرعية إلى ممارسة عملية منضبطة، وتحقق الهدف الأسمى من فريضة الزكاة: رفع مستوى معيشة المستحقين، وصيانة المال العام، وترسيخ الثقة المجتمعية بالمنظمة، وضمان استمراريتها في خدمة المجتمع.

التضخم في الاقتصاد الأمريكي بأكمله يهز ويرقص، وليس فقط قطاع الطاقة

وولف ريختر[1]

يزحف مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (P C E)، الذي يُفضّله الاحتياطي الفيدرالي كمقياس للتضخم، صاعدًا بشكل حاد. فقد قفز بنسبة ٠,٦٦٪ في مارس مقارنة بشهر فبراير، أي ما يعادل ٨,٣٪ على أساس سنوي، وهي أكبر قفزة منذ منتصف عام ٢٠٢٢، ذروة موجة التضخم السابقة.

يتسارع التضخم منذ منتصف عام ٢٠٢٥. ففي كل شهر من الأشهر الثلاثة ديسمبر ويناير وفبراير – أي قبل الحرب وقبل الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة – كان مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) قد ارتفع بالفعل بنسبة ٤٪ إلى ٤٠٦٪ على أساس سنوي (كما هو موضح بالدائرة السوداء في الرسم البياني). وتأتي قفزة شهر مارس فوق هذا التسارع (الخط الأزرق). وكان قطاع الطاقة محركًا، لكن لم يكن القطاع الوحيد.

وعلى أساس سنوي، قفز مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) بنسبة ٣٠٥٪، وهي الأسوأ منذ مايو ٢٠٢٣ (الخط الأحمر). هدف الاحتياطي الفيدرالي لهذا المقياس السنوي هو ٢٠٠٪، ويبتعد

[1] Wolf Richter, Inflation in the Entire US economy Is Rocking and Rolling, and It's Not Just Energy, WolfStreet, Apr 30, 2026, Link.

عـنه مـؤشـر التضخـم بـلا هـوادة مـنذ ١٠ أشهـر، وجـاءت قـفزة أسـعار الـطاقـة لـتزيـد الـطين بـلة.

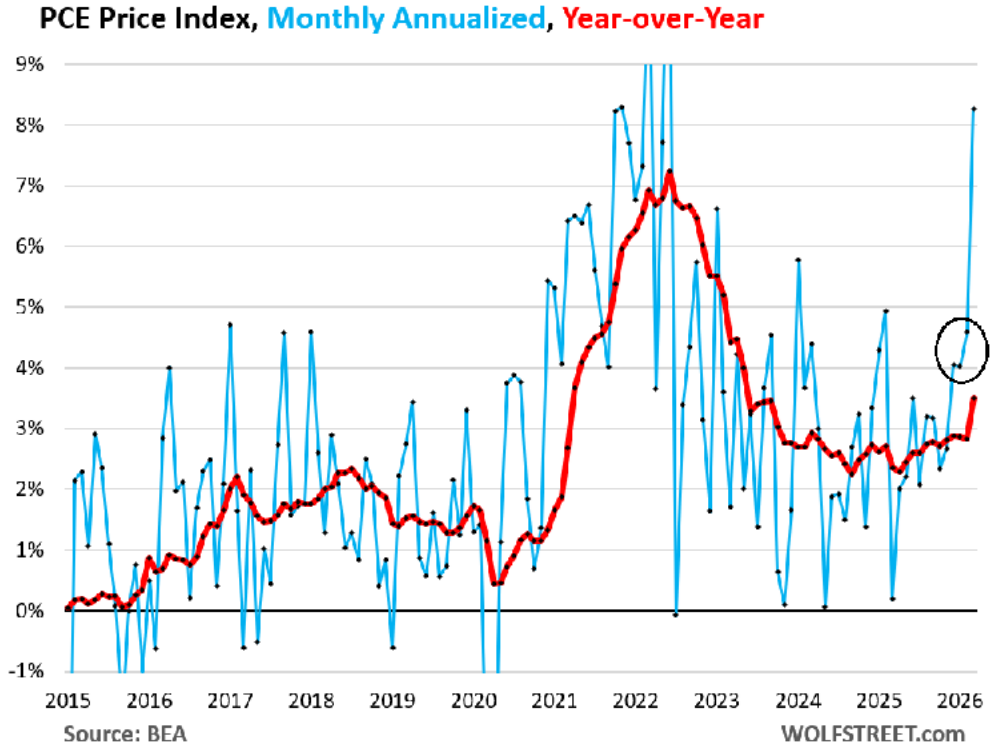

ارتفع مؤشر أسعار الطاقة في نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) بشكل تاريخي بنسبة ١١.٦٪ في مارس مقارنة بشهر فبراير، أي ما يعادل ٢٧٢٪ على أساس سنوي. ورفعت هذه القفزة في مارس الزيادة السنوية إلى +١٤.٤٪، بعد أن كانت قراءة سلبية في فبراير. هذا ما تبدو عليه صدمة الأسعار.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للنفط الخام والمنتجات البترولية في العالم، ومصدر كبير للنفط الخام والمنتجات البترولية، بما في ذلك البنزين والديزل، وتحصل على كمية قليلة جداً من النفط الخام من مضيق هرمز. البنزين الذي قفزت أسعاره في مارس كان موجوداً بالفعل في صهاريج محطات الوقود أو في المصافي أو في طور النقل، تم شراؤه بأسعار فبراير المنخفضة وما قبلها، وذهبت قفزة

الأسعار هذه مباشرة إلى هوامش ربح شركات النفط والمصافي وتجار التجزئة للبنزين.

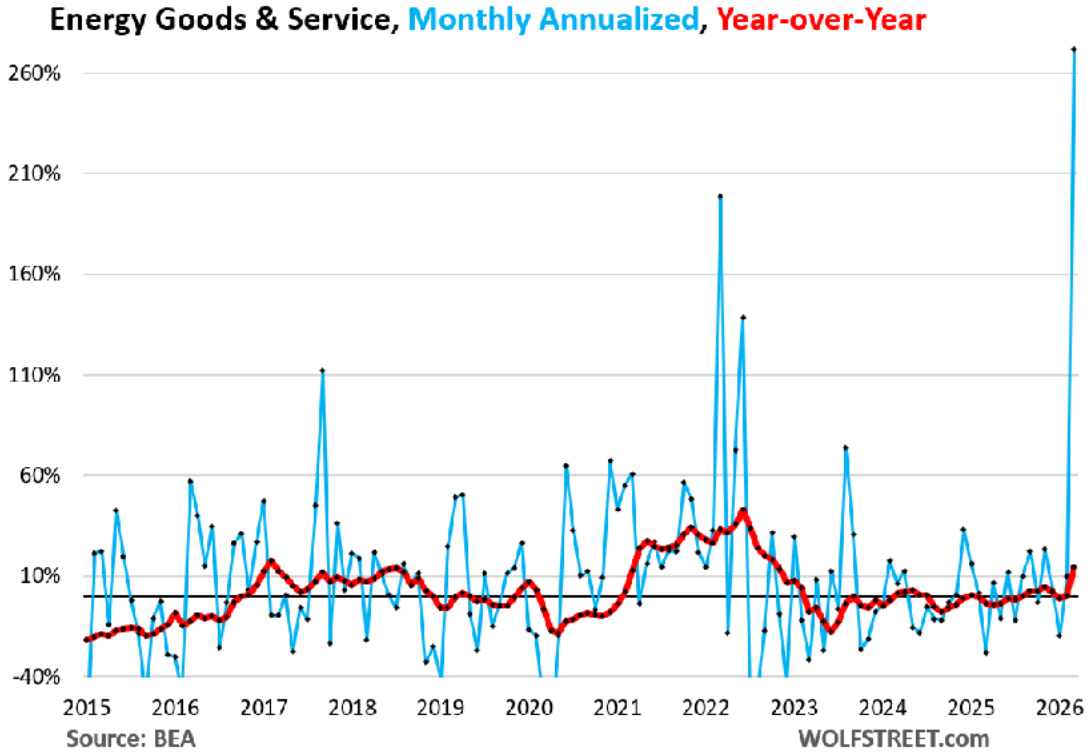

لم يكن قطاع الطاقة وحده:

قفز مؤشر الخدمات الأساسية، الذي يمثل حوالي ٦٠٪ من مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE)، بنسبة ٠.٣٢٪ في مارس مقارنة بشهر فبراير، أي ما يعادل ٣.٩٪ على أساس سنوي. كان مؤشر الخدمات الأساسية لستة أشهر يتسارع منذ أغسطس. في مارس، قفز بنسبة ٣.٧٪ على أساس سنوي، وهي الأعلى في عام. ويظهر متوسط الستة أشهر الاتجاه الأخير بعيداً عن التقلبات الشهرية. على أساس سنوي، تسارع مؤشر الخدمات الأساسية إلى ٣.٣٪ (غير موضح).

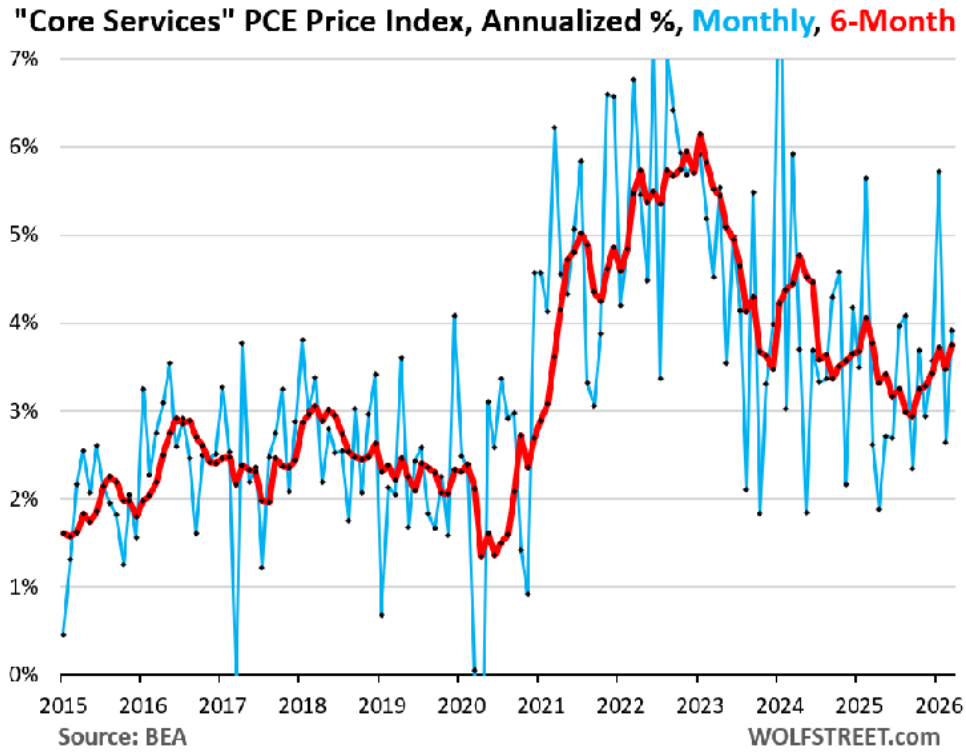

قفز مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي (Core PCE)، الذي يستثني الطاقة والغذاء، بنسبة ٠.٢٩٪ في مارس مقارنة بشهر فبراير، أي ما يعادل ٣.٦٪ على أساس سنوي، بعد ثلاثة أشهر متتالية من قراءات ٤٪+ على أساس سنوي (اللون الأزرق في الرسم البياني) . دفع هذا مؤشر الستة أشهر لمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي (Core PCE) إلى +٣.٧٪ على أساس سنوي، وهي الأسوأ منذ يونيو ٢٠٢٣ . يعكس مؤشر الستة أشهر الاتجاه الأحدث، وهذا الاتجاه يسير في الاتجاه الخاطئ . ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي (Core PCE) على أساس سنوي (الخط الأحمر في الرسم البياني) بنسبة ٣.٢٪ . هدف الاحتياطي الفيدرالي لهذا المقياس هو ٢.٠٪ . ولأنه مقياس "أساسي" ، فهو لا يشمل قفزة أسعار البنزين .

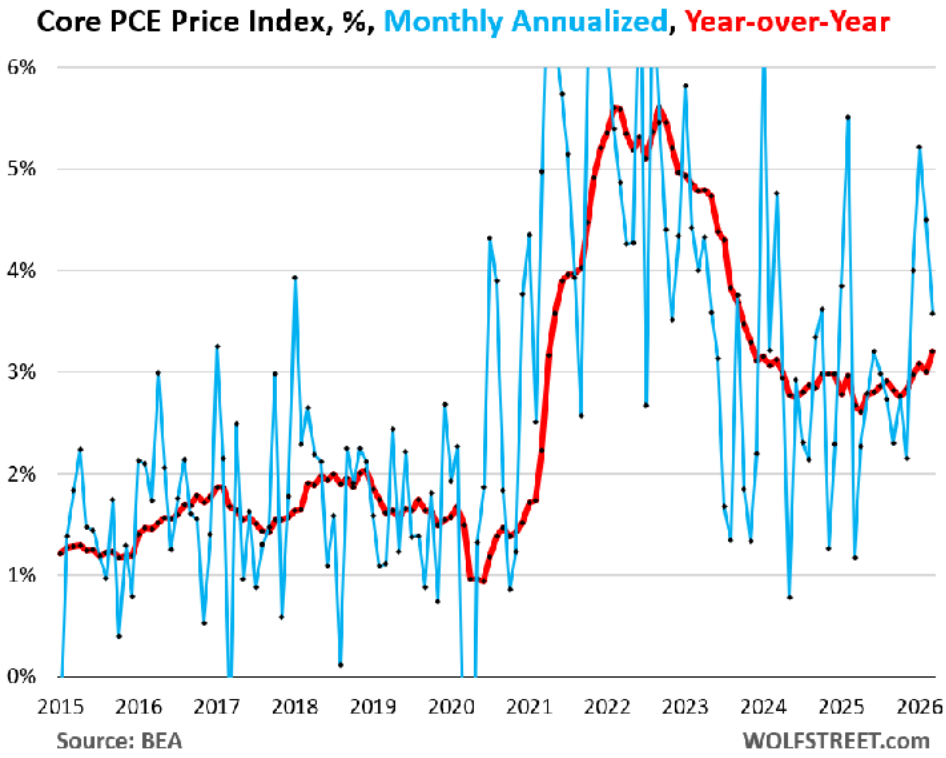

قفزت أسعار السلع المعمرة من شهر لآخر بنسبة ٠.٤٢٪، أي ما يعادل ٥.١٪ على أساس سنوي. من بين الفئات الرئيسية، سجل العديد منها انخفاضات أو زيادات طفيفة فقط: انخفاضات أو زيادات ضئيلة جداً:

* الأجهزة: -٢.٣٪
* السيارات والشاحنات: +٠.٠٧٪
* الدراجات النارية: بدون تغيير
* قطع غيار وملحقات السيارات: +٠.١٪
* الأثاث والمفروشات: -٠.٥٪
* أجهزة الفيديو والصوت: -٠.٠٢٪
* المعدات الرياضية والإمدادات والبنادق والذخيرة: -٠.٢٪
* الكتب: -٠.٤٪
* معدات الاتصالات الهاتفية وما يتصل بها: -٠.٨٪

ولكن سجل البعض الآخر زيادات كبيرة، مثل أجهزة الكمبيوتر بسبب ارتفاع أسعار الرقائق الإلكترونية نتيجة فقاعة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي؛ واشتراكات البرامج التي تم رفع أسعارها؛ والمجوهرات حيث نقل الجواهريون أسعار الذهب المرتفعة:

زيادات كبيرة:

* الأواني الزجاجية وأدوات المائدة: +٠.٥٪
* أدوات ومعدات المنزل والحديقة: +١.٢٪
* أجهزة الكمبيوتر الشخصية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية، مدفوعة بارتفاع أسعار الرقائق (انظر الذكاء الاصطناعي): +١.٥٪
* برامج وملحقات الكمبيوتر (اشتراكات مرفوعة الأسعار): +٤.٠٪
* القوارب والطائرات الترفيهية: +٠.٤٪
* المجوهرات، لنقل أسعار الذهب المرتفعة: +١.٢٪
* الآلات الموسيقية: +١.٤٪
* الدراجات وملحقاتها: +٠.٤٪

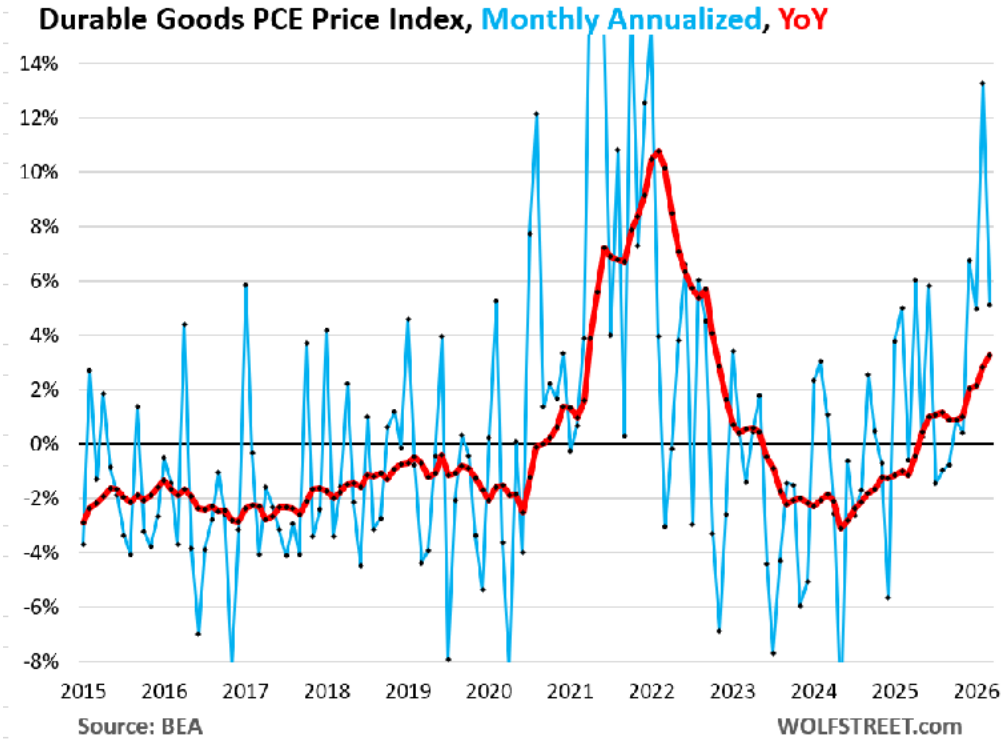

انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٠.١٪ في مارس مقارنة بشهر فبراير (أي -١.٧٪ على أساس سنوي)، بعد ثلاثة أشهر متتالية من الزيادات الكبيرة (اللون الأزرق). وعلى أساس سنوي، تباطأ المؤشر إلى +١.٧٪ (اللون الأحمر).

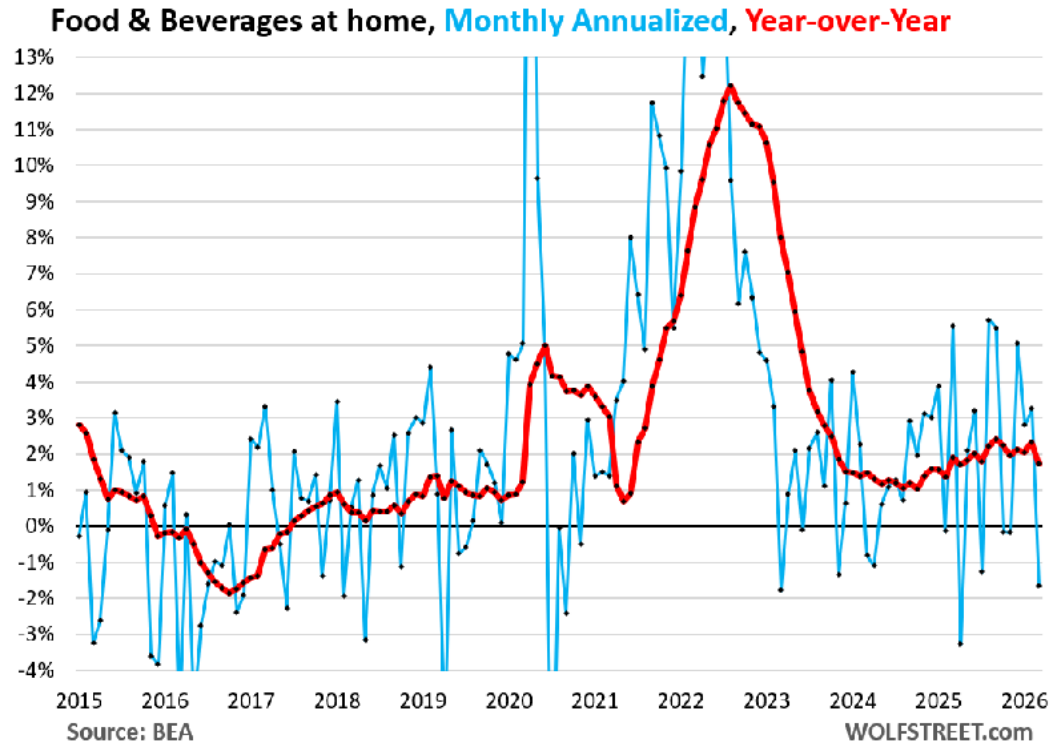

التضخم في الاقتصاد الأمريكي بأكمله يهز ويرقص:

تتتبع المقاييس المذكورة أعلاه تضخم أسعار المستهلك؛ أي التضخم في السلع والخدمات التي يدفع المستهلكون ثمنها. ولكن الشركات والحكومات تواجه أيضًا تضخمًا في السلع والخدمات التي تشتريها. المقياس الذي يتتبع التضخم في الاقتصاد الأمريكي الشامل للمستهلكين والشركات والحكومات هو "معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني"، الذي صدر أيضًا اليوم من قبل مكتب التحليل الاقتصادي كجزء من بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول. يعمل هذا المعدل الإجمالي للتضخم بشكل أسخن من تضخم أسعار المستهلك:

في الربع الأول، زاد بمعدل سنوي ٣.٦٪، بعد أن زاد بمعدل سنوي ٣.٧٪ في كل من الربعين الثالث والرابع (الخط الأزرق). هذا مقياس ربع سنوي، وبالتالي فإن قفزة أسعار الطاقة في مارس قوبلت بموازنة

من الانخفاض الحاد في يناير والزيادة الأصغر في فبراير. على أساس سنوي، بلغ التضخم في الاقتصاد الشامل في الربع الأول ٣.٣٪، مطابقًا للتضخم في الربع الرابع.

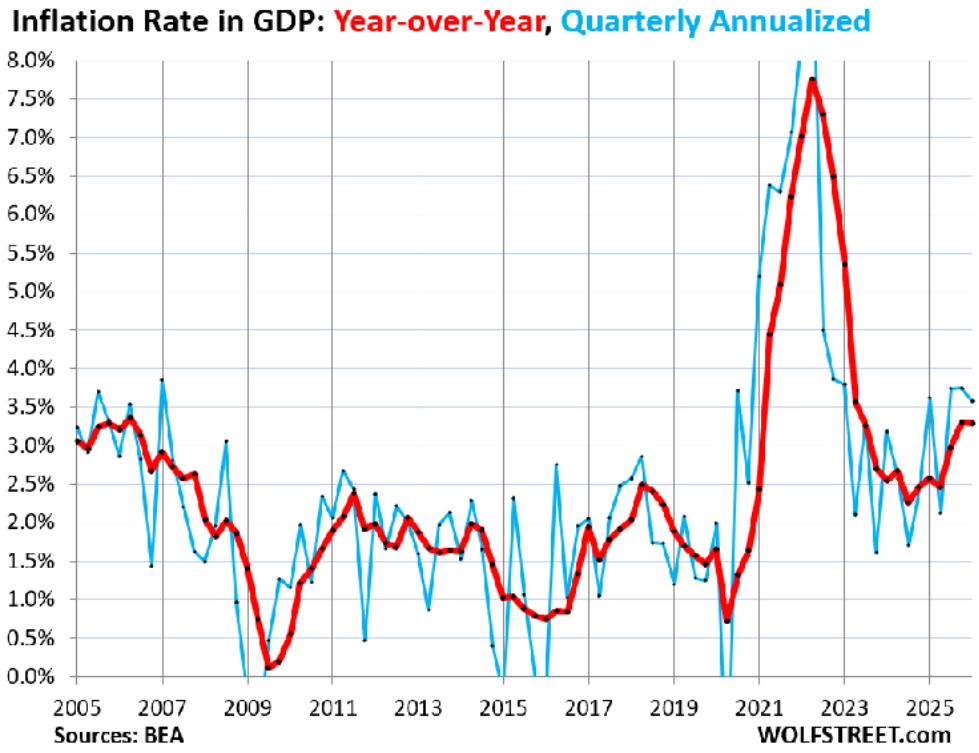

دراسة تحليلية عن انضمام مصر للبريكس وتأثيراته على سوق المال المصري وأبعاد الأمن القومي باستخدام تحليل swot

د. رحاب عادل صلاح الدين أمين

مدرس المحاسبة بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا

ما بين ليلة وضحاها ومع التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل والنظرة الثاقبة للقيادة المصرية انتشر خبر تم التخطيط له مرارًا وتكرارًا ولكنه أصاب الهدف فى هذا المرة فقد أُعلن في ١ يناير ٢٠٢٤، انضمام مصر رسميًا إلى مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وذلك ضمن أول توسع رئيسي للمجموعة منذ سنوات. وتربعت تلك الخطوة وهذا الانضمام في إطار توجه استراتيجي لمصر وسعى بشكل دؤوب لتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الاقتصادات الناشئة الرئيسية، والاعتماد على تنويع علاقاتها الدولية وبناء سمعة دولية طيبة بعيداً عن الاعتماد التقليدي على الأسواق الغربية كاتجاه أوحد لكسر الهيمنة الاقتصادية الخداعة التى فرضتها بعض الدول الكبرى.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الآثار المحتملة لهذا الانضمام على الأسواق المالية المصرية باعتباره الاكثر حساسية لمثل ذلك الخبر الذى تصدر الصحف وتكالب الباحثين على دراسة تداعياته على اعتبار انه جزء يمس الامن القومى المصرى من ناحية البعد الاقتصادى

ويمكن تفسير الدراسة بنظرية إقليمية جديدة، فهي تطور للنزعة الإقليمية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين، وتتبلور منذ الثمانينيات والتسعينيات وذلك فى اطار العولمة والليبرالية الجديدة. وتقوم تلك النظرية على خمس خصائص أساسية وهي: الشمولية (تغطية مناطق متعددة)، الأقاليمية (التكامل الاقتصادي الإقليمي)، الانفتاح (على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة)، الذاتية (عدم التدخل الخارجي)، والتقارب (تقارب المصالح والأهداف). كما تركز النظرية على التعاون بين الدول في مجالات الاقتصاد والأمن والبيئة، وتشمل جهات فاعلة غير حكومية، وتعزز الهوية الإقليمية لمجابهة تحديات عابرة للحدود مثل التغيرات المناخية والأمن السيبراني.

نشأة مجموعة البريكس

ترجع فكرة تأسيس مجموعة البريكس إلى عام ٢٠٠١، عندما وضع الاقتصادي جيم أونيل من بنك جولدمان ساكس مصطلح BRIC في ورقة بحثية، مشيراً إلى الدول الناشئة (البرازيل، روسيا، الهند،

الصين) والتي تنبأ أن يكون لها ثقل ومستقبل متنامي ومتزايد في الاقتصاد العالمي. وتحول المفهوم إلى كيان جيوسياسي فعلي في عام ٢٠٠٩، حيث عُقدت أول قمة رسمية لزعماء الدول الأربع في يكاترينبورغ بروسيا. وقد جاء هذا التجمع في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وذلك بسبب رغبة هذه الدول في إعادة هيكلة النظام المالي الدولي وإعطاء صوت أكبر للاقتصادات الناشئة. وانضمت جنوب أفريقيا عام ٢٠١١. ويمثل التجمع أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم وربع الناتج الاقتصادي العالمي، كما يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الدولية، وزيادة تمثيل الدول النامية. وفي قمته الخامسة عشرة (٢٠٢٣)، وافق التجمع على دعوة ست دول جديدة للانضمام اعتباراً من ٢٠٢٤، وهما: الأرجنتين، مصر، إثيوبيا، إيران، السعودية، والإمارات.

١. **الطبيعة**: لا يُعتبر البريكس منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه، بل هو قمة سنوية ومنتدى للحوار بين أعضائه، تتبدل رئاسته سنوياً.

٢. **الوزن الاقتصادي**: تمثل الدول الخمس مجتمعة حوالي ٣٤٪ من سكان العالم، و ٦٤٪ من القوى العاملة العالمية، ونسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يمنحها ثقلاً اقتصادياً يضاهي الاقتصاد الغربي.

٣. **آليات العمل**: تقوم على اجتماعات دورية للقادة والوزراء، وتم إنشاء آليات مؤسسية لتعميق التعاون، لعل أبرزها:

- بنك التنمية الجديد (NDB) يهدف لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والاقتصادات الناشئة الأخرى.
- اتفاقية احتياطي الطوارئ (CRA) تعمل كآلية لدعم السيولة للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات.
- نظام دفع بديل: تم تطويره كبديل لنظام "سويفت" المالي لدعم الاستقلال الاقتصادي.

جدير بالذكر أن توسع البريكس إلى معايير محددة كان يرجع إلى القوة الاقتصادية، الموقع الجغرافي، الاستقرار السياسي، النفوذ الدولي، والاستعداد للتعاون. وانضمام ثلاث دول عربية (مصر، السعودية، الإمارات) يعكس مكانتها كأسواق ناشئة مهمة، ويمتلك كل منها ما يميزها من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية: فإذا نظرنا لتلك الدول لوجدنا أن مصر تتمتع بموقع قناة السويس وسوق مركزي كبير، أما

السعودية لديها أقوى اقتصاد في الشرق الأوسط وتأثير في أسواق الطاقة، وأخيراً فإن الإمارات تمثل مركزاً تجاريًا عالميًا وتسعى لتنويع اقتصادها. وتتمثل الأهمية الجيوسياسية لهذا التوسع تكمن في تعزيز تمثيل العالم العربي داخل التجمع، وزيادة فعاليته في الحوكمة العالمية، ودعم التعاون بين دول الجنوب. كما يسهم في تحقيق توازن في النظام الدولي، وتوسيع الشراكات التجارية، ومواجهة التحديات المشتركة كالإرهاب والفقر. هذا التوسع يتماشى مع خصائص الإقليمية الجديدة من حيث الشمولية والانفتاح والتقارب، ويعكس تزايد نفوذ البريكس كقوة بناءة في العلاقات الدولية.(شيو و في، ٢٠٢٣)

تطور هيكل المجموعة

ترى الباحثة أنه يمكن ايجاز مراحل تطور البريكس فى المرحلتين التاليين وهما :

١- بريكس (BRICS) بدأت المجموعة باسم "بريك" (BRIC) لتضم البرازيل وروسيا والهند والصين. وفي عام ٢٠١٠، انضمت جنوب أفريقيا إلى المجموعة، ليصبح الاسم "بريكس" (BRICS)، في خطوة عكست رغبة التكتل في تمثيل قوى اقتصادية من مختلف القارات، خاصة أفريقيا.

٢- بريكس بلس (BRICS Plus) شهدت المجموعة تطوراً هيكليًا كبيراً في عام ٢٠٢٣، حيث تمت الموافقة على انضمام ست دول جديدة رسميًا في يناير ٢٠٢٤ . هذه الدول هي : مصر، إثيوبيا، إيران، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الأرجنتين التي اعتذرت لاحقًا. هذا التوسع يحول المجموعة إلى "بريكس بلس"، مما يزيد من ثقلها الاقتصادي امام الدول الغربية.

قمم البريكس ومخرجاتها

عُقدت العديد من القمم السنوية لقادة البريكس، وكانت كل قمة علامة فارقة في تطور المجموعة :

القمة الأولى (يكاترينبورغ، روسيا ٢٠٠٩):	تم الإعلان الرسمي عن تأسيس المجموعة والتأكيد على ضرورة إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب وإصلاح المؤسسات المالية الدولية
القمة الثالثة (سانيا، الصين	شهدت الانضمام الرسمي لجنوب أفريقيا إلى المجموعة.
القمة السادسة (فورتاليزا، البرازيل ٢٠١٤):	قمة تاريخية تم خلالها التوقيع على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) واتفاقية إنشاء الترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA)، بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية وتوفير شبكة أمان مالي للدول الأعضاء.
القمة الخامسة عشرة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا ٢٠٢٣):	قمة التوسع الكبير، حيث تمت الموافقة على دعوة ست دول جديدة للانضمام إلى المجموعة، مما أطلق مرحلة "بريكس بلس."

المصدر : إعداد الباحثة

أهداف مجموعة البريكس

تسعى مجموعة البريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:

١. **إصلاح النظام المالي العالمي**: الدعوة إلى إصلاح مؤسسات "بريتون وودز" (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لجعلها أكثر تمثيلاً للدول الناشئة والنامية.

٢. **تعزيز التعددية القطبية**: العمل على إنهاء الأحادية القطبية التي هيمنت عليها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، والانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب والأطراف.

٣. **التكامل الاقتصادي**: زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات البينية بين الدول الأعضاء، وتشجيع استخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية بعيداً عن هيمنة وسيطرة الدولار.

٤. **التنمية المستدامة**: دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والدول النامية من خلال بنك التنمية الجديد.

٥. **التعاون جنوب–جنوب**: بناء منصة للتعاون بين دول الجنوب العالمي لتعزيز مصالحها المشتركة ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية.

التأثيرات المباشرة والمحتملة على الأسواق المالية المصرية

هناك مجموعة من التأثيرات التى لعبت دوراً فعال في الاسواق المالية المصرية بعد انضمام مصر للبريكس لعل أهمها ما يلي:

١. زيادة تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر: تشير الدراسات إلى أن العضوية في تكتلات اقتصادية كبيرة ينجم عنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء. ووفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٢٣)، فإن اقتصادات البريكس قد شهدت زيادة في الاستثمارات البينية بنسبة ١٥٪ سنويًا في المتوسط وذلك منذ عام ٢٠١٥. لمصر، وقد يعني هذا جذب استثمارات إضافية من الصين والهند ودول الخليج المرتبطة بالمجموعة (مثل الإمارات والمملكة العربية السعودية المنضمتين حديثًا أيضًا)، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والاتصالات.

٢. **أداء البورصة المصرية (EGX)**: اتضح في المدى القصير، وأظهر مؤشر EGX30 رد فعل إيجابيًا محدودًا بعد الإعلان الرسمي لانضمام مصر للبريكس. وذلك بناءًا على تحليل "معهد التمويل الدولي" (IIF, 2024) حيث يشير إلى أن التأثير الأكبر قد يكون غير مباشر، وذلك من خلال تحسين التوقعات الاقتصادية الكلية وزيادة السيولة المحتملة. ومع ذلك، يحذر التقرير من أن الفوائد لن تتحقق دون إصلاحات اقتصادية داخلية متوازية في مصر.

٣. **تقلبات سوق الصرف والعملة**: أحد الدوافع المعلنة لمصر للانضمام هو التوجه نحو تسوية المبادلات التجارية بعملات محلية، مما قد يخفض الطلب على الدولار الأمريكي في التجارة مع دول البريكس حيث أن التجارة باستخدام العملات المحلية بين دول البريكس قد حققت معدلات نمو من ٥٪ إلى ١٨٪ من تجارتها البينية خلال الفترة من ٢٠١٥–٢٠٢٢. لمصر، وقد يعزز هذا في تخفيف الضغط على الجنيه المصري، لكن التأثير سيكون تدريجيًا ويعتمد على حجم التجارة القادمة مع هذه الدول.

٤. **الوصول إلى أسواق ديون بديلة**: يُعد بنك التنمية الجديد" (NDB) التابع للبريكس إحدى أقوى مصادر التمويل المحتمل لمشاريع التنمية في مصر. ووفقًا لتقرير البنك نفسه (NDB, 2023)، فقد وافق على تمويل مشاريع بقيمة ٣٢.٨ مليار دولار في الدول الأعضاء منذ تأسيسه. وقد يوفر هذا لمصر خيارات تمويلية إضافية قد تنعكس إيجابًا على أسواق الديون الحكومية وتكاليف الاقتراض على المدى المتوسط.

الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي وانضمام مصر

تأتي عضوية مصر في البريكس في وقت اشتعل فيه العالم على الجمر حيث تواجه ايضًا مصر فيه تحديات اقتصادية كبيرة، لعل أبرزها ارتفاع معدلات التضخم (الذي بلغ ٣٣.٤٪ في فبراير ٢٠٢٤ وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، وضغوط على العملة المحلية، وعجز في الميزان التجاري. من الناحية النظرية، فإن انضمام مصر إلى البريكس قد يطرح ويوفر العديد من الفرص الاقتصادية المستقبلية، لعل أهمها الوصول إلى تمويل بديل عبر "بنك التنمية الجديد" التابع لمجموعة البريكس، وارتفاع الاستثمارات

المباشرة من دول البريكس، وتعزيز التبادل التجاري بعملات محلية لتخفيف الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي (World Bank, 2023).

أولاً: الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي

يعد تجمع البريكس أحد أبرز التكتلات الاقتصادية التي سعت إلى إحداث تحول جوهري في هيكل النظام النقدي الدولي، ويمكن طرح بعض هذه الآثار فيما يلي:

١- التحول نحو نظام نقدي متعدد الأقطاب: يسعى تجمع البريكس إلى إنهاء أحادية القطب الغربي ممثلاً في هيمنة الدولار، والعمل على إنشاء نظام نقدي دولي متعدد العملات يطرح بدائل حقيقية للدولار واليورو.

٢- إنشاء مؤسسات مالية بديلة:

- بنك التنمية الجديد (NDB) تأسس برأسمال ١٠٠ مليار دولار لتمويل مشروعات البنية الأساسية والتنمية في دول تجمع البريكس، ويعمل على أساس المساواة بين الأعضاء بغض النظر عن حجم الاقتصاد، على عكس صندوق النقد والبنك الدوليين.
- الترتيب الاحتياطي الاحترازي (CRA) وهو صندوق احتياطي بقيمة ١٠٠ مليار دولار يهدف لتوفير الدعم المالي والدول الأعضاء في أوقات الأزمات، دون الحاجة للجوء للمؤسسات المالية الغربية باشتراطاتها المجحفة.

٣- تعزيز التعامل بالعملات المحلية: يشجع التجمع على استخدام العملات الوطنية في التسويات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء، مما يخفض الاعتماد على الدولار ويحجم من هيمنته على نظام المدفوعات الدولية.

٤- المساهمة في إصلاح النظام النقدي الدولي: تطالب دول البريكس بإعادة هيكلة المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لتعكس الوزن الاقتصادي المتزايد للاقتصادات الناشئة، وإعطائها دوراً أكبر في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

٥- تحدي الهيمنة الأمريكية: يمثل التجمع قوة اقتصادية وسياسية قادرة على موازنة النفوذ الغربي، خاصة من خلال الثقل الاقتصادي للصين وروسيا، مما يساعد في إعادة توزيع القوة في النظام الدولي.

أهداف انضمام مصر إلى تجمع البريكس

تسعى مصر من خلال الانضمام إلى تجمع البريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية:

١٥. **تسوية المدفوعات التجارية بالعملة المحلية**: يعد الهدف الأقوى هو إمكانية تسوية المدفوعات الناتجة عن التجارة البينية باستخدام العملات المحلية دون الاحتياج للدولار، مما يساعد في حل مشكلة المدفوعات الدولية وتخفيض الضغط على الاحتياطي الأجنبي.

١٦. **جذب الاستثمارات**: فتح آفاق جديدة لاستثمارات دول التجمع في مصر، خاصة من الصين وروسيا والهند، في مجالات البنية التحتية والطاقة والصناعة.

١٧. **تنويع الشراكات الاقتصادية**: خفض الاعتماد على الأسواق الغربية والبحث عن شركاء جدد في الشرق، مما يدعم الاستقلالية الاقتصادية ويحمي الاقتصاد المصري من تقلبات السياسات الغربية.

١٨. **الاستفادة من خبرات التنمية**: من خلال تجارب دول البريكس في مجالات التنمية المختلفة، مثل تجربة البرازيل والهند في الصحة والتعليم، والتجربة الصينية في بناء القاعدة الصناعية والتكنولوجية.

١٩. **تعزيز المكانة السياسية**: عن طريق اكتساب ثقل سياسي دولي من خلال الانضمام لتكتل يضم دولاً مؤثرة وذات ثقل سياسى في مجلس الأمن (الصين وروسيا)، ودعم الاستقلالية السياسية لمصر في مواجهة الضغوط الغربية.

٢٠. **الحصول على تمويل بديل**: الاستفادة من بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطيات النقدية للحصول على قروض بشروط ميسرة، بعيداً عن شروط صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢١. **إصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي**: العمل على كسر هيمنة الدولار الأمريكي وإنهاء النظام أحادي القطب، والسعي لإصلاح المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين) لتصبح أكثر توازناً وعدالة.

٢٢. **تعزيز التعاون متعدد المجالات**: زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في شتى المجالات، بما في ذلك:

- **المجال الاقتصادي والتجاري**: إبرام اتفاقيات لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بالعملات المحلية، والتعاون في مجالات الابتكار والجمارك.

- **المجال السياسي والأمني**: تبادل المشورة بشأن التحديات المحلية والإقليمية، ودعم الهيكل السياسي العالمي لجعله أكثر توازنًا يقوم على التعددية.
- **مجالات التنمية**: قضايا تغير المناخ، الأمن الغذائي، الطاقة، الصحة، ومكافحة الفقر.

٢٣. **تمثيل مصالح دول الجنوب**: العمل كمنصة للتعبير عن تحديات واحتياجات الدول النامية والناشئة وتعزيز صوتها في المحافل الدولية.

المكاسب المتوقعة لانضمام مصر إلى تجمع البريكس

يمكن تقسيم المكاسب المتوقعة لمصر إلى عدة مستويات:

المكاسب الاقتصادية:

١. **توسيع القاعدة التصديرية**: فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية في دول التجمع (الصين، الهند، روسيا، البرازيل، جنوب أفريقيا) التي تمثل أكبر الأسواق الواعدة عالميًا.

٢. **زيادة الاستثمارات الأجنبية**: جذب استثمارات دول البريكس، خاصة في مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والصناعة.

٣. **تحقيق التوازن التجاري**: إمكانية استيراد المعرفة والتكنولوجيا والتعاون مع الصين لبناء قاعدة صناعية، وتقليل الاستيراد وزيادة التصدير.

٤. **الاستفادة من الخبرات التنموية**: الاستفادة من تجارب دول التجمع في مجالات الصحة والتعليم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المكاسب النقدية والمالية:

١. **تسوية المدفوعات بالعملة المحلية**: إمكانية الدفع بالجنيه المصري في التعاملات التجارية مع دول التجمع، مما يوفر العملة الصعبة ويخفف الضغط على الاحتياطي النقدي.

٢. **الحصول على تمويل بشروط ميسرة**: الاستفادة من بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطيات النقدية كبديل عن المؤسسات المالية الغربية.

٣. **تقليل هيمنة الدولار**: التحرر التدريجي من هيمنة الدولار على الاقتصاد المصري.

المكاسب السياسية:

١. **دعم الاستقلالية السياسية:** تعزيز القرار السياسي المستقل، وإرسال رسالة ضمنية للولايات المتحدة بوجود بدائل متاحة.

٢. **التوازن الدولي:** كسب دبلوماسي بعضوية دولتين من أعضاء مجلس الأمن الدائمين (الصين وروسيا)

٣. **تعزيز الأمن القومي:** تنويع مصادر التسليح وعدم احتكار دولة واحدة لتصدير السلاح لمصر.

المكاسب العسكرية والتكنولوجية:

١. **التعاون العسكري:** تعزيز التعاون مع روسيا والصين في مجال تصنيع السلاح والطاقة الشمسية.

٢. **نقل التكنولوجيا:** الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في مجالات الاقتصاد المعرفي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وأخيراً ترى الباحثة، إنه يمكن التنويه نحو المكاسب التالية التي تمثل أهم المكاسب في الوقت الحالي حيث يمثل انضمام مصر للتكتل فرصة استراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.

وتتمثل أبرز الفوائد في:

١. **التقليل من هيمنة الدولار:** يتيح التبادل التجاري مع دول التكتل بالعملات المحلية، مما يخفض الطلب على الدولار، ويخفف الضغط على العملة المحلية، ويساهم في استقرار سعر صرف الجنيه، وتوفير نحو ٣ مليارات دولار سنويًا من فاتورة الاستيراد.

٢. **فتح قنوات تمويلية جديدة:** يوفر الانضمام بدائل تتعلق بالتمويل بعيداً عن شروط صندوق النقد والبنك الدوليين، من خلال الانضمام لبنك التنمية الجديد والحصول على قروض ومنح ميسرة بشروط أفضل لدعم مشروعات البنية التحتية والتنمية.

٣. **توسيع حجم الصادرات المصرية:** يساهم التكتل في تقليل عجز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المصرية (خاصة الزراعية والأسمدة والكيماويات) إلى أسواق دول البريكس بالعملة المحلية، مما يدعم الموازنة العامة ويخفض التضخم.

٤. **زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية**: تعزز عضوية مصر في هذا التجمع الاقتصادي القوي من ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، مما يشجع على تدفق استثمارات أجنبية للاستفادة من فرص منتظرة في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

٥. **تعزيز القوة السياسية والاقتصادية**: يضع انضمام مصر (كدولة من الجنوب) قضايا وتحديات دول الجنوب على أجندة التكتل، ويعكس ثقلها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويمكنها من الاستفادة من إنجازات البريكس كاتفاقية الاحتياطي الطارئ.

الخسائر والمخاطر المتوقعة لانضمام مصر إلى تجمع البريكس

رغم المكاسب المتعددة، قد تواجه مصر بعض المخاطر والتحديات نتيجة انضمامها للتجمع:

١. **التوتر مع الولايات المتحدة والغرب**: قد يؤدي الانضمام إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية، خاصة مع سعي التجمع لتحدي هيمنتها، وقد تتعرض مصر لعقوبات أو ضغوط سياسية واقتصادية.

٢. **تباين الرؤى بين دول التجمع**: تعاني دول البريكس من تباين في الأولويات والرؤى بشأن إصلاح النظام الدولي، فبعضها ديمقراطي والبعض الآخر سلطوي، مما قد يصعب التوصل لمواقف موحدة.

٣. **المشاكل الأمنية الداخلية**: تعاني بعض دول التجمع من مشاكل أمنية داخلية بسبب التعددية الإثنية والدينية، مما قد يؤثر على استقرارها الاقتصادي وينعكس سلبًا على باقي الأعضاء.

٤. **ضعف الأداء النسبي لبعض الدول**: الأداء الضعيف نسبيًا لبعض دول التجمع (روسيا، البرازيل، جنوب أفريقيا) على المدى الطويل قد يقلل من فعالية التجمع ويخفض من المكاسب المتوقعة.

٥. **الصراع على الزعامة داخل التجمع**: وجود ثلاث دول ذات ثقل اقتصادي وسياسي كبير (الصين، روسيا، الهند) قد يؤدي إلى صراعات داخلية على قيادة التجمع.

٦. **التزامات سياسية غير مرغوبة**: قد تضطر مصر لتقديم تنازلات سياسية لدول التجمع في بعض القضايا الدولية، لم تكن لتقدمها لو كانت خارج التكتل.

٧. **الحياد الصعب**: سيكون على مصر أن توازن علاقاتها بين الغرب ودول البريكس، مما قد يجعلها في موقف صعب عند نشوب صراع بين الطرفين. (عفان واخرون، ٢٠٢٣)

٨. **عدم التجانس الاقتصادي**: حيث أن التباين الكبير بين اقتصادات البريكس قد يحد من فعالية السياسات الموجودة، مما قد يخفض الفوائد المتوقعة.

٩. **البيئة التنظيمية**: تحذر "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2023)" من أن الفوائد السوقية الكاملة قد لا تتحقق دون تحسينات موازية في الحوكمة وشفافية الأسواق المالية المصرية

١٠. **الوضع الجيوسياسي**: التوترات الدولية قد تؤثر على تعاون مجموعة البريكس، وبالتالي على الفوائد الاقتصادية المتوقعة.

على الرغم من الفوائد الكبيرة، تواجه مصر مجموعة من التحديات التي تتطلب معالجتها لتحقيق أقصى استفادة من عضويتها:

التحدي	وصف التحدي	آليات المواجهة (سبل مقترحة)
التحدي الجيوسياسي	د يؤدي الانضمام إلى تحولات في التوازنات لإقليمية، مما يثير توترات مع دول أخرى أو لفاء تقليديين، ويتطلب إدارة علاقات معقدة.	ني دبلوماسية فعالة لتعزيز التواصل مع دول تكتل والدول الأخرى، والتعاون في المنتديات دولية (كالأمم المتحدة) لحل الخلافات عبر حوار.
التوافق الاقتصادي	فجوة في المستوى الاقتصادي بين مصر ودول بريكس (في حجم الاقتصاد، نصيب الفرد، تضخم، والدين الخارجي) قد تُصعب المنافسة ر الاندماج الكامل.	حسين البنية التحتية الاقتصادية (مادية كنولوجية) لتعزيز القدرة التنافسية. حسين بيئة الاستثمار وتقديم حوافز ضمانات للمستثمرين وقيع اتفاقيات تجارية مع دول التكتل لتنويع عدة الشركاء نفيذ إصلاحات هيكلية حقيقية وإعداد خطط مية مستدامة
خطر زيادة المديونية	انضمام لبنك التنمية الجديد قد يدفع مصر ى الاقتراض مجددًا من مصادر تمويل ديدة، مما يزيد من عبء الديون الخارجية. يز واخرون)	رشيد عملية الاقتراض بحيث يكون لتمويل شروعات إنتاجية وتنموية حقيقية تدر عائدًا كن من سداد الديون، ووضع خطط واضحة خفض الديون الخارجية

المصدر: إعداد الباحثة

وبناءًا على ما سلف ترى الباحثة أن عضوية مصر في البريكس بمثابة "فرصة من ذهب" لتعزيز التجارة وتقليل الاعتماد على الدولار وجذب التمويل والاستثمارات. لكن استغلال هذه الفرصة يتطلب إرادة

سياسية وإصلاحات اقتصادية داخلية جريئة لإدارة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية وضمان اندماج ناجح يعود بالنفع على الاقتصاد المصري ويعزز مكانته الإقليمية والدولية.

التحديات التي تواجه المجموعة

على الرغم من قوتها، تواجه مجموعة البريكس عدة تحديات:

١. **الفروق الداخلية**: التباين الكبير في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، مما قد يصعب التوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا الكبرى.

٢. **التنافسية الإقليمية**: وجود مصالح متنافسة بين بعض الأعضاء، خاصة في مجالي التجارة والاستثمار.

٣. **التحديات الجيوسياسية**: تأثير الصراعات الدولية، مثل الحرب في أوكرانيا، على تماسك المجموعة وعلاقات أعضائها مع الغرب.

٤. **تحديات الدولار**: صعوبة التحول السريع والكامل عن نظام الدولار في التجارة العالمية، نظرًا لهيمنته الراسخة على النظام المالي.

الأداء الاقتصادي وأهم المؤشرات الاقتصادية لمجموعة البريكس

يمكن التنويه نحو عوامل قوة الأداء الاقتصادي للمجموعة من خلال المؤشرات التالية:

١. **الناتج المحلي الإجمالي**: تجاوزت مساهمة البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مقومًا بمعادل القوة الشرائية) ٣١.٥٪ في عام ٢٠٢٢، متفوقة على مجموعة السبع ٣٠.٧٪. مع توسع "بريكس بلس"، من المتوقع أن ترتفع هذه الحصة إلى حوالي ٣٦–٣٧٪ من الناتج العالمي.

٢. **التجارة العالمية**: تستحوذ دول البريكس على حصة كبيرة من التجارة العالمية في السلع والخدمات. وتمثل حوالي ٢٥٪ من صادرات السلع العالمية.

٣. **الطاقة والموارد**: تهيمن المجموعة على إنتاج وتصدير السلع الأساسية، خاصة الطاقة. فروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات وإيران من كبار منتجي النفط والغاز، مما يمنح المجموعة نفوذًا هائلاً في أسواق الطاقة العالمية.

٤. **السكان**: تمثل دول البريكس أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم، مما يعني سوقًا استهلاكية ضخمة وقوة بشرية هائلة.

٥. **الاحتياطيات النقدية**: تمتلك دول المجموعة احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي، خاصة الصين، مما يعزز من استقرارها المالي وقدرتها على مواجهة الأزمات. (المرسى)

العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس

تحتفظ مصر بعلاقات اقتصادية متميزة مع كل دولة من دول البريكس، تسعى من خلالها إلى تنويع شراكاتها الدولية وتعظيم مصالحها:

١. **البرازيل**: تُعد الشريك التجاري الأول لمصر في أمريكا اللاتينية، وتشكل بوابة مهمة للصادرات المصرية إلى دول المنطقة عبر تجمع "الميركوسور". وقد نجحت بعض الشركات المصرية في النفاذ إلى أسواق أخرى من خلال المعارض المتخصصة بالبرازيل.

٢. **روسيا**: تشهد العلاقات تطوراً ملحوظًا عبر مشروعات استراتيجية كبرى، منها إنشاء منطقة صناعية روسية في محور قناة السويس، والتعاون في مجال تخزين وتداول الحبوب، وإنتاج الدواء، وإنشاء خطوط المترو، مما يهدف لمضاعفة التبادل التجاري.

٣. **الهند**: ترتبط مصر والهند بعلاقات تاريخية وثيقة. تُعد الهند ثالث أكبر شريك تجاري لمصر باستثمارات تقدر بنحو ٣ مليارات دولار، تتركز في الصناعات البتروكيماوية والغزل والنسيج، مع وجود مجلس أعمال مشترك لتعزيز التعاون في مجالات متنوعة كتكنولوجيا المعلومات والطاقة.

٤. **الصين**: تمثل الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وترتبط مع مصر بشراكة استراتيجية، خاصة في إطار مبادرة "الحزام والطريق". يتركز التعاون في تطوير محور قناة السويس وإنشاء المناطق اللوجستية، للاستفادة من موقع مصر المحوري.

٥. **جنوب إفريقيا**: تتميز العلاقات ببعد ثقافي وديني، إضافة إلى التعاون الاقتصادي. تُعد مصر ثالث أكبر شريك لجنوب إفريقيا في شمال إفريقيا، ويعود الميزان التجاري لصالح مصر، لكنه يواجه معوقات أبرزها عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة وارتفاع تكاليف النقل.

مصفوفة SWOT تحليل أبعاد الأمن القومي المصري بعد دخول البريكس

توضح هذه المصفوفة كيف تتفاعل أبعاد الأمن القومي السبعة مع المتغيرات الداخلية والخارجية الناتجة عن انضمام مصر لمجموعة البريكس.

مصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Matrix)

بُعد الأمن القومي	نقاط القوة (Internal)	نقاط الضعف (Internal)	الفرص (External)	التهديدات (External)
السياسي	ثقل إقليمي ودور محوري في الشرق الأوسط وأفريقيا.	تحديات موازنة العلاقات مع المعسكر الغربي والشرقي.	تعزيز التعددية القطبية ومكانة مصر كقوة "متوسطة" مؤثرة.	مخاطر الاستقطاب الدولي والضغوط الدبلوماسية الغربية.
الاقتصادي	قناة السويس كمركز لوجستي عالمي وسوق استهلاكي ضخم.	نقص السيولة الأجنبية، تضخم مرتفع، ودين خارجي كبير.	استخدام العملات المحلية في التجارة والتمويل عبر بنك (NDB).	مخاطر إغراق السوق بمنتجات رخيصة تضر الصناعة الناشئة.
التكنولوجي	بنية تحتية رقمية متطورة وكابلات إنترنت دولية عابرة.	فجوة تقنية في الصناعات الدقيقة والاعتماد على الاستيراد.	توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وبناء سيادة رقمية.	التبعية التقنية الكاملة للأنظمة الشرقية (مثل شبكات 5G).
الطاقة	وفرة الغاز الطبيعي وفائض في إنتاج الطاقة الكهربائية.	الحاجة لاستثمارات ضخمة لتطوير شبكات الربط الدولي.	تسريع مشروع الضبعة النووي وتوطين الهيدروجين الأخضر.	تقلبات أسعار الطاقة والمنافسة من مراكز طاقة إقليمية.
الغذائي	مساحات زراعية شاسعة ومشروعات استصلاح كبرى (مستقبل مصر).	فجوة غذائية كبيرة في القمح والزيوت واللحوم.	تأمين سلاسل إمداد مستدامة من روسيا والبرازيل بأسعار تفضيلية.	تقلبات سلاسل التوريد العالمية والأزمات الجيوسياسية.
العسكري	جيش قوي وتصنيف متقدم وقدرات تصنيعية محلية.	الاعتماد الجزئي على مكونات تكنولوجية خارجية (غربية).	تنويع مصادر التسليح ونقل تكنولوجيا الصناعات الدفاعية.	قيود التوافق التقني بين الأنظمة الشرقية والغربية.
الإعلامي	ريادة إعلامية وقوة ناعمة مصرية مؤثرة في المنطقة العربية.	ضعف القدرة على مجابهة الشائعات المنظمة في الفضاء السيبراني.	بناء منصات إعلامية مشتركة للبريكس لكسر الرواية الغربية.	حملات تشويه إعلامي تستهدف التشكيك في الجدوى

التحليل الاستراتيجي المقترح (Strategic Implications)

١. **استراتيجية هجومية (S-O)** استثمار الموقع الجغرافي (قوة) مع آلية العملات المحلية (فرصة) لتحويل مصر إلى مركز إعادة تصدير لدول البريكس نحو أفريقيا وأوروبا.

٢. **استراتيجية علاجية (W-O)** استخدام تمويلات بنك التنمية الجديد (فرصة) لسد الفجوة التكنولوجية وتطوير الصناعات التحويلية (ضعف).

٣. **استراتيجية وقائية (S-T)** استغلال القوة الناعمة والريادة الإعلامية (قوة) لمواجهة حملات التشويه الدولية وحروب المعلومات (تهديد).

٤. **استراتيجية دفاعية (W-T)** الإسراع في برامج الحماية الجمركية والإنتاج المحلي (ضعف) لمواجهة مخاطر الإغراق التجاري والتبعية التقنية (تهديد).

وترى الباحثة أن انضمام مصر لمجموعة "بريكس" تحولاً من نموذج "الارتهان الاقتصادي" إلى نموذج "التحوط الاستراتيجي" (Strategic Hedging). إن نجاح هذا الانضمام في تعزيز الأمن القومي الشامل لا يتوقف فقط على العضوية الرسمية، بل على مدى قدرة الدولة المصرية على تحويل "الفرص الجيوسياسية" إلى "مكاسب جيواقتصادية" ملموسة. ويبرز بُعد "الأمن التكنولوجي والإعلامي" كحجر زاوية في هذه المرحلة؛ إذ إن امتلاك مصر لسيادة رقمية ورواية إعلامية وطنية قوية هو الضمانة الوحيدة لمنع تحول الانضمام من تبعية تقنية ومعلوماتية غربية إلى تبعية شرقية مماثلة. وبناءً عليه، يوصي التحليل بضرورة تبني سياسة "التوطين لا الاستيراد" في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، واستثمار مكانة مصر في بنك التنمية الجديد لتمويل مشروعات ذات قيمة مضافة عالية، بما يضمن بناء "حائط صد" اقتصادي وتكنولوجي يحمي القرار السياسي المصري في ظل نظام عالمي يتجه بسرعة نحو التعددية القطبية.

النتائج:

١. وجود فرصة مميزة للدول المنضمة للتكتل مؤخرا على شتى الأصعدة.

٢. وجود تهديدات من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٣. وجود فرص من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٤. وجود نقاط ضعف من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٥. وجود نقاط قوة من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٦. ثقل مصر واعتبارها دولة ذات مستقبل صاعد واكتسابها مكانة جيوسياسية فى المجتمع الدولي.

٧. إن انضمام مصر للبريكس سيساهم فى حل أزمة الدولار.

٨. امكانية الوصول إلى اسواق ديون بديلة مما أتاح تعدد مصادر التمويل الدولي.

٩. وجود صدى إيجابي لانضمام مصر للبريكس على مؤشر EGX30 بعد إعلان الانضمام.

١٠. من المتوقع ارتفاع تدفقات رأس المال والاستثمار الاجنبى بعد انضمام مصر للبريكس.

التوصيات:

١. ضرورة الانخراط فى المجتمع الدولي للحفاظ على مكانة مصر الاقتصادية والجيوسياسية.

٢. الاهتمام بانضمام مصر للكيانات الدولية مما يكسبها قوة ناعمة اقتصادية.

٣. جذب الاستثمارات وانتعاش البورصة لا يأتي الا عن طريق الانتشار والهيمنة الاقتصادية والاهتمام بالتكتلات الاقتصادية اكثر من غيرها.

الخاتمة:

انضمام مصر إلى مجموعة البريكس يمثل تحولاً استراتيجيًا في توجهاتها الاقتصادية الدولية. التحليل العلمي يشير إلى أن التأثيرات المباشرة على الأسواق المالية قد تكون متواضعة في المدى القصير، لكن الفرص المتوسطة والطويلة الأجل قد تكون كبيرة، خاصة في مجالات تدفق الاستثمارات والتمويل البديل والتجارة بعملات محلية. تحقيق أقصى استفادة من هذه العضوية يتطلب من مصر مواصلة الإصلاحات الهيكلية الداخلية لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان بيئة سوقية مستقرة وجذابة.

الابحاث المستقبلية:

١. أثر انضمام مصر للبريكس على معدل الواردات والصادرات.

٢. أثر انضمام مصر للبريكس على قيمة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٣. أثر انضمام مصر للبريكس على اسعار الاسهم.

٤. أثر انضمام مصر للبريكس على القيمة السوقية للشركات.

٥. دراسة أثر انضمام مصر للبريكس على معدلات التداول بالبورصة المصرية.

المراجع

المراجع الاجنبية

1. Abdel-Ghaffar, A. (2023). Egypt and the BRICS: Strategic Implications for Regional Stability. Cairo University Press.
2. Ahmed, S., & Patel, R. (2023). "BRICS Expansion: Economic Implications for New Member States." International Finance Review, 24, 89-112.
3. BRICS New Development Bank. (2023). Annual Report 2023: Financing Sustainable Development. Shanghai: NDB.
4. Carvalho, M., & Garcia, L. (2024). "Heterogeneity and Policy Coordination in the Expanded BRICS Group." Journal of Macroeconomics Policy, 38(1), 45-67.
5. Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). (2024). Monthly Bulletin of Inflation and Prices: February 2024. Cairo: CAPMAS.
6. Egyptian Exchange (EGX). (2024). Market Performance Reports: January-February 2024. Cairo: EGX Publications.
7. Eichengreen, B., & Lombardi, D. (2023). "De-dollarization and the Rise of Alternative Currencies in BRICS Trade." Journal of International Economics, 145, 103-125.
8. Hamed, M., & Selim, G. (2024). De-dollarization and National Security: Egypt's Strategy in the NDB. Journal of African-Asian Studies, 12(2).
9. Institute of International Finance. (2024). Egypt's BRICS Membership: Short-term Market Reactions and Long-term Prospects. IIF Research Note, January 2024.
10. International Monetary Fund. (2023). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. Washington, DC: IMF Publications.
11. Mansour, A. (2024). The Geopolitics of BRICS Expansion: Egypt's National Security Perspectives. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
12. Nassar, R. (2024). BRICS and the Green Hydrogen Race: Opportunities for Egyptian Energy Security. Arab Center for Research.
13. OECD. (2023). Emerging Markets and the Changing Global Financial Architecture. OECD Economic Outlook, Volume 2023 Issue 2.
14. Radwan, S. (2024). Technology Transfer Challenges in Emerging Markets: Egypt and BRICS+. International Journal of Innovation Studies.
15. Salem, S. (2024). Media Security and Soft Power in the Age of Multipolarity: Egypt's Case. Al-Ahram Strategic Studies.
16. World Bank. (2023). Global Economic Prospects: The Changing Role of BRICS in the World Economy. Washington, DC: World Bank Group.
17. Zaki, M. (2024). Cybersecurity and Media Cooperation within BRICS. Information and Decision Support Center (IDSC).

المراجع العربية

١. خه شيُو، آي، يي في، قاو م. (٢٠٢٣). دراسة تحليلية في توسع مجموعة بريكس وآفاق تطورها في ضوء الإقليمية الجديدة: الأعضاء الجدد من الدول العربية أنموذجًا. مجلة رسالة المشرق، ٣٨ (٤)، ٥٣–٧٠.

٢. السكري، م. م. (٢٠١٩). إمكانيات استفادة مصر اقتصاديًا من مجموعة دول البريكس. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٥٠–٢٦٦.

٣. عفان، م. م. ا.، الشعراوي، م. ا. ش.، الجزار، ف. ف. ا.، ودن، ض. س. م. (٢٠٢٣). الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس (BRICS) على النظام الدولي للمدفوعات: دراسة تحليلية على مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية، ١٠ (٢)، ٧١١–٧٦٨.

٤. عون، أ. (٢٠٢٣). إنهاء الدولرة: الظهور التدريجي لعالم جديد!. آفاق سياسية، (١٤٢)، ١٤–١٥.

٥. المرسي، م. ع. ح. ع. (د. ت.). التحليل الاقتصادي لانضمام مصر لمجموعة البريكس. المجلة القانونية، ٢٢ (١)، ٤٨١–٦٥٠.

٦. ميز، س. ا.، غيث، ا.، أحمد، ت. (د. ت.). مصر والبريكس. مركز إيجيبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات.

ديون مرتفعة، خيارات صعبة[1]

الديون العامة المتصاعدة وأسعار الفائدة المرتفعة تُرهق المالية العامة وتفرض قرارات صعبة

إيرا دابلا-نوريس

نائب مدير في إدارة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي

رودريغو فالديس

مدير إدارة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي

لطالما اتسمت السياسة المالية بالمقايضات. أيُّ الأولويات سيتم تمويلها؟ أيُّ الأعباء سيتم تأجيلها؟ وتحت أي ظروف؟ حتى وقت قريب، كان بإمكان الحكومات تأجيل هذه الخيارات عن طريق الاقتراض بشروط ميسرة. لكن الآن، أدت مستويات الديون غير المسبوقة وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى رفع سقف المخاطر.

وفي الوقت نفسه، يتزايد الطلب على الأموال العامة بينما الموارد أصبحت شحيحة. لا يمكن للمجتمعات التوفيق بنجاح بين الأولويات المتضاربة إلا إذا اعتمدت على شيء غالبًا ما يتم التغاضي عنه وهو حاليًا شحيح: الثقة العامة.

حتى قبل جائحة كوفيد-١٩، كانت الديون العامة ترتفع بشكل مطرد. في العديد من الديمقراطيات، فضلت المنصات السياسية زيادة الإنفاق والعجز مع تأجيل الإصلاحات الهيكلية (كاو، دابلا-نوريس، ودي جريجوريو ٢٠٢٤). أدى النمو الاقتصادي المتواضع، والإنفاق على رعاية السكان المسنين المتزايدين، والتردد في رفع الضرائب إلى تفاقم الأمور. تم تأجيل الخيارات الصعبة، وتراكمت الديون، مدعومة بأسعار الفائدة المنخفضة بشكل غير معتاد على مدى العقدين الماضيين.

ثم، في عام ٢٠٢٠، وفي مواجهة أسوأ انهيار اقتصادي منذ الكساد الكبير، بدأت الحكومات في الاقتراض بكثافة. قفزت ديون الاقتصادات المتقدمة بعشرات النقاط المئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي بعض البلدان تجاوزت ١٢٠٪ (انظر الرسم البياني ١). كما اقترضت أسواق الدول الناشئة والبلدان منخفضة الدخل، رغم كونها أكثر تقييداً، بكثافة أيضًا. أدى هذا الرد إلى تجنب كارثة أعمق، وعلى

[1] ERA DABLA-NORRIS, RODRIGO VALDES **High Debt, Hard Choices**, IMF, 3 Mar 2026, Link.

الرغم من استقرار مستويات الديون في حالات عديدة منذ ذلك الحين، تواجه البلدان الآن عالمًا لم يعد فيه الاقتراض رخيصًا.

اليوم، يواجه صناع السياسات النسخة المالية من فيروس كورونا طويل الأمد – أسعار فائدة أعلى وتكاليف ديون متزايدة. ارتفع الدين العام العالمي إلى ٩٣.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، وهو في طريقه لتجاوز ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٨ – وهي مستويات لم تشهدها أوقات السلم من قبل – مما يمثل نقطة تحول للسياسة الاقتصادية والسياسة (الرسم البياني ٢). وفي الوقت نفسه، لا تزال القوى الهيكلية طويلة الأجل – مثل شيخوخة السكان، وتغير المناخ، والطلبات الاجتماعية المتزايدة، وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، تراجع تدفقات المعونات واستمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض – تضغط على الميزانيات حتى مع ممارسة التوترات الجيوسياسية الناشئة ضغوطًا للإنفاق على الدفاع والسياسات الصناعية.

عبء الديون

لقد انتهى عصر أسعار الفائدة المنخفضة للغاية، لكن اتجاهات النمو الاقتصادي لم تتغير بشكل ملحوظ. في غضون فترة قصيرة، تضاعفت تكاليف الاقتراض أو تضاعفت ثلاث مرات. تلتهم فوائد الديون الآن حصة أكبر من الميزانيات، مما يؤدي إلى مزاحمة أولويات أخرى. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ارتفعت مدفوعات الفائدة الصافية من حوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الجائحة إلى ٤.٢٪ في عام ٢٠٢٥ – متجاوزة الإنفاق الدفاعي – ومن المقرر أن ترتفع أكثر. في البلدان منخفضة الدخل، تستهلك مدفوعات الفائدة ٢١٪ من الإيرادات الضريبية في المتوسط.

يعني ارتفاع الديون تقليص مساحة الاستجابة للصدمات، ويتداخل مع الاقتصاد الأوسع من خلال رفع تكلفة رأس المال، ويعقد عملية صنع السياسة النقدية بينما يحفز القمع المالي. كما يمكن أن يهدد الاستقرار المالي، خاصة في الأسواق الناشئة، إذا ارتفعت العوائد مع بدء المستثمرين في الشك في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها. مع تشديد شروط التمويل، يمكن أن تصبح التعديلات أكثر حدة وفجائية – وهذا يذكرنا برؤية الاقتصادي الألماني في القرن العشرين رودي دورنبوش بأن "الأزمات تستغرق وقتًا أطول بكثير لتحدث مما تعتقد، ثم تحدث أسرع مما كنت تعتقد أنه ممكن". ويؤدي ارتفاع الديون إلى تحويل الدخل القومي نحو الدائنين على حساب الاحتياجات الأخرى.

في عالم منخفض الديون ومنخفض الأسعار، كان بإمكان الحكومات تجنب الخيارات الصعبة عن طريق الاقتراض أكثر والأمل في أن يحقق النمو الاقتصادي إيرادات ضريبية إضافية كافية لخدمة الديون وسدادها في النهاية. لكن اليوم، انتهى عصر الخيارات السهلة. كل دولار تقترضه الحكومة دون إيرادات مقابلة يعني ضرائب أعلى أو إنفاقًا أقل في المستقبل، على الأقل لتغطية الفوائد الإضافية التي يولدها الدين الجديد. بعد نقطة معينة، يؤدي المزيد من الاقتراض إلى فرض قرارات مؤلمة – من خلال التقشف، أو التضخم، أو القمع المالي، أو حتى التخلف عن السداد. يصبح السؤال حتميًا: مع وجود مساحة مالية محدودة، ما هي المقايضات، ومن سيتحمل التكلفة؟

المعضلة المالية

تدور إحدى المقايضات الدائمة حول حجم الحكومة. أدى ارتفاع مستويات المعيشة إلى توقع المواطنين شبكات أمان اجتماعي موثوقة، وتعليم ورعاية صحية ميسورة التكلفة، واستثمار عام قوي، وحماية من مجموعة متزايدة من المخاطر، بما في ذلك الظواهر الجوية المتطرفة والأوبئة. وسعت الاقتصادات المتقدمة دول الرفاهية بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية؛ وفعل الكثيرون ذلك مرة أخرى بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ واستجابة لكوفيد–١٩. تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة ضغوطًا قوية لتعزيز شبكات الأمان المتواضعة نسبيًا حيث يطالب المواطنون بالنمو المقترن بالإنصاف. المشكلة هي أن الرغبة في الحصول على المزايا عادة ما تتجاوز استعداد المجتمعات لتعبئة الإيرادات. وقرارات خفض الضرائب لا يتبعها دائمًا ضبط في الإنفاق. لا يمكن للحكومات توفير مزايا على المستوى الاسكندنافي دون ضرائب على المستوى الاسكندنافي، وحتى مع هذه الضرائب، تشكل الضغوط الديموغرافية والشيخوخة وغيرها تحديًا للمعادلة الحسابية.

يشكل تحقيق التوازن بين المصداقية والمرونة معضلة أخرى. تحتاج الحكومات إلى مساحة للاستجابة للصدمات، ومع ذلك يجب عليها أيضًا طمأنة الأسواق والمواطنين بأن الديون ستبقى تحت السيطرة. يمكن لقواعد مالية صارمة – مثل سقف دين ملزم بشكل مفرط – أو خفض الإنفاق ورفع الضرائب بسرعة كبيرة أن يعمق فترات الركود، وتجاهل العجز يمكن أن يؤدي إلى رد فعل عنيف من السوق، كما حدث خلال أزمة ديون منطقة اليورو. يتمثل التحدي في الالتزام الراسخ بالاستدامة دون تقييد السياسة بشكل مفرط. وهذا يستدعي وجود نقاط ارتكاز مالية متوسطة الأجل ذات مصداقية تتضمن بنود هروب

للصدمات النادرة؛ خططًا شفافة تعطي الأولوية للاستثمار مع حماية الفئات الضعيفة؛ وأطرًا مؤسسية تبني الثقة دون تقويض قدرة الحكومة على الاستجابة لحالات الركود الشديدة. لم يكن تحقيق هذا التوازن الصحيح أكثر أهمية من أي وقت مضى – أو أكثر صعوبة.

المعضلة الثالثة هي ما إذا كان ينبغي الاستثمار الآن أم الاحتفاظ بالقوة المالية لوقت لاحق. الاحتياجات الملحة – الأمن القومي، المرونة في مواجهة الصدمات، التحول المناخي، الإدماج الاجتماعي، والتنمية – تتطلب موارد. لكن كل دولار يُنفق اليوم يعني وسادة أرق للأزمة القادمة. في عالم تتكرر فيه الصدمات، تكون المقايضة قاسية. البلدان التي تستنفد قدرتها على الاقتراض في الأوقات الجيدة ستجد نفسها معرضة للخطر بشكل خطير عندما تضرب فترة الركود أو الكارثة التالية. لا يتعلق الأمر بالتخطيط لأفضل السيناريوهات، بل بتصميم استراتيجيات مالية قابلة للتطبيق عندما تحدث المفاجآت: من المفيد الاحتفاظ بشيء ما عندما تكون الأزمة التالية على الأبواب.

الآن، لكل قرار في الميزانية فائزون وخاسرون وتوقيت واضح – وقد أصبح الاقتصاد السياسي لهذه الخيارات أكثر تعقيداً. من أو ما الذي يحظى بالأولوية؟ أي الضرائب ستموله، وأي البرامج يجب أن تتنازل؟ لم يعد من الممكن التغطية على هذه الأسئلة بديون جديدة. يجب الإجابة عليها بوضوح، وهذا يثبت أنه تحدٍ هائل.

تحديات الأجيال

ارتفاع الدين العام هو أكثر من مجرد مصدر قلق اقتصادي كلي؛ إنه أيضًا مسألة إنصاف عبر الأجيال. على حد تعبير رجل الدولة في القرن الثامن عشر إدموند بيرك، "المجتمع شراكة... بين الأحياء والأموات وأولئك الذين لم يولدوا بعد". يجعل الدين من الممكن تمويل المشاريع المعززة للنمو، أو تخفيف حدة الصدمة، أو توزيع التكاليف بشكل متساوٍ بمرور الوقت. لكن العجز المستمر يتم تمويله بديون يجب على عمال ودافعي ضرائب الغد خدمتها. عندما يكون الدين كبيراً وترتفع أسعار الفائدة، يتدفق المزيد من الموارد العامة إلى حاملي السندات بدلاً من السلع العامة. يستمر هذا التحويل طالما بقي الدين – ويزداد إذا استمر الاقتراض.

تُكثف العوامل الديموغرافية التحدي بطريقتين. مع تقدم المجتمعات في العمر، تبدأ تكلفة توفير المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية في النمو بشكل أسرع من الإيرادات الضريبية. وحيث تنهار معدلات المواليد،

يتحمل هذه التكاليف قوة عاملة متقلصة. يوجد الآن في الاقتصادات المتقدمة حوالي ثلاثة عمال لكل متقاعد، انخفاضًا من حوالي أربعة في عام ٢٠٠٠، والعدد يتجه نحو عاملين بحلول عام ٢٠٥٠ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٥). علاوة على ذلك، لا تزال العديد من التزامات المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية خارج الميزانية العمومية للحكومة، ومع تقدم السكان في العمر، تظهر هذه الالتزامات الضمنية في الميزانيات، غالبًا بقوة مزعزعة للاستقرار. وهذا يفرض خيارات صعبة: رفع الضرائب، أو خفض المزايا، أو الاستمرار في الاقتراض وتأجيل الحساب ببساطة.

كلما طال أمد تأجيل القرارات الصعبة، كان التعديل أكثر فجائية وإرهاقًا عندما يجبر الدائنون أو الواقع المالي أخيرًا على اتخاذ إجراء. والأسوأ من ذلك، أن الفاتورة تقع على عاتق عدد أقل من الناس. وفي الوقت نفسه، يمكن للتحويلات والإنفاق الجاري الآخر وخدمة الديون أن تزاحم الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تآكل ازدهار الجيل القادم. يُضخم الاقتصاد السياسي التحدي. يقاوم الناخبون الحاليون تخفيض المزايا المكتسبة أو الموعودة، ويمكن للناخبين الأكبر سنًا أن يشكلوا كتلة انتخابية قوية بشكل خاص.

السياسيون، الذين يميلون إلى تجنب الإجراءات غير الشعبية مثل رفع سن التقاعد، أو تقليص المزايا، أو توسيع القاعدة الضريبية، يتركون الدين يتحمل العبء بدلاً من ذلك. يثير هذا التحيز نحو الحاضر قضايا إنصاف كبيرة. يرى الشباب الحكومات تتراكم عليها الديون ويشتبهون في أنهم سيتلقون الفاتورة من خلال ضرائب أعلى وخدمات عامة أقل عندما يتقاعدون. تتآكل الثقة، ويضعف العقد الاجتماعي بين الأجيال. تلاحظ الأسواق المالية ذلك أيضًا، حيث تطلب علاوات مخاطر أعلى أو تنسحب عندما ترى أن التعديل المالي يتم تأجيله إلى أجل غير مسمى.

لكن الاقتراض ليس سيئًا بطبيعته للشباب. يمكن أن يساعد الدين في بناء مستقبل أفضل إذا غذى النمو أو تجنب فترات الركود العميقة. يمكن للاستثمارات الممولة بالدين في البنية التحتية والتعليم والمرونة المناخية أن تعود بفوائد على المواطنين في المستقبل. المقلق هو أن الكثير من الديون الأخيرة قد مولت الاستهلاك الحالي أو تجنب الخيارات الصعبة، مما ينقل فعليًا المزيد من العبء إلى دافعي الضرائب في المستقبل بدلاً من أولئك المستفيدين اليوم. السؤال الرئيسي هو ما إذا كنا نترك للجيل القادم عالمًا أفضل وأكثر ازدهارًا – أم نترك لهم الفاتورة فقط.

إذا كانت السياسة المالية تدور حول توزيع التكاليف عبر الزمن والفئات الاجتماعية، فإن الثقة هي العملة التي تجعل هذا التوزيع ممكنًا من الناحية السياسية. بدون ثقة، حتى أكثر الإصلاحات منطقية ومصممة بشكل جيد يمكن أن تتعثر حيث يشك المواطنون في الدوافع والنتائج. بالثقة، تكون المجتمعات أكثر استعدادًا لقبول المقايضات الصعبة والاستمرار فيها بمرور الوقت.

مخاوف المواطنين

الثقة هي اعتقاد بأن شيئًا ما آمن وموثوق، أو أن الشخص جيد وصادق. لكل عنصر من هذه العناصر نظير مالي: يجب أن تكون الترتيبات مفهومة وعادلة وشفافة وكفوءة؛ وإلا فلن يُوثق بها.

تعاني العديد من المجتمعات من عجز في الثقة (الرسم البياني ٣). يلقي بحث حديث، استند إلى استطلاع شمل ٢٧٠٠٠ شخص في ١٣ دولة أُجري في عام ٢٠٢٤، الضوء على الفجوات في التصورات التي تغذي هذا انعدام الثقة (بيانكي، دابلا–نوريس، وخالد ٢٠٢٥). كثير من الناس – في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة – لا يفهمون القضايا المالية الأساسية. على سبيل المثال، فهم حوالي ٤٢٪ فقط من المستجيبين للاستطلاع أن رفع الضرائب أو خفض الإنفاق من شأنه أن يقلل عجز الحكومة. وبالمثل، قلل أكثر من ٦٠٪ من تقدير مستوى ديون بلدهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في البلدان مرتفعة الديون. إذا اعتقد الناس أن الدين ليس بهذا الارتفاع أو الضرر، فسوف ينظرون بطبيعة الحال إلى الدعوات للإصلاح المالي على أنها مبالغ فيها أو بدوافع سياسية. مثل هذه المفاهيم الخاطئة تبلد الإحساس بالإلحاح وتجعل من الصعب بناء الدعم لاتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

بدون ثقة، يزداد التشاؤم بشأن سياسات الحكومة. المستجيبون الذين يبلغون عن ثقة أكبر في حكومتهم هم أكثر عرضة بنسبة ٢٠٪ للاعتقاد بأن سياساتها ستساعد في استقرار أو تقليل الدين العام. على الرغم من أن المستجيبين بشكل عام يميلون إلى الشك في أن السياسات الحالية لخفض الديون ستتركهم في وضع أفضل، إلا أن أولئك الذين لديهم ثقة أكبر في الحكومة هم أكثر عرضة بنسبة ١٧٪ لتوقع تأثير إيجابي على رفاههم.

كشف الاستطلاع أيضًا عن مخاوف تتجاوز خطوط الدخل والديموغرافيا. يخشى الكثير من الناس فقدان المعاشات التقاعدية أو الخدمات الأساسية التي يعتمدون عليها. ويشككون فيما إذا كان عبء إصلاح

المشاكل المالية سيتقاسم بشكل عادل. تشكل هذه المخاوف كيفية تصويت المواطنين واحتجاجهم. الأشخاص الذين يتوقعون تضررهم من الإصلاحات المالية هم أقل عرضة لدعمها بشكل كبير، بغض النظر عن الأساس المنطقي الاقتصادي. على سبيل المثال، إذا افترض العمال من الطبقة المتوسطة أن تقليل العجز يعني سن تقاعد أعلى أو معاشًا أصغر، فسيعارضونه. إذا اشتبه دافعو الضرائب الأثرياء في أن الإصلاح يعني ضريبة ثروة تستهدفهم، فسوف يعارضونه أيضًا. وإذا اعتقد الجمهور أن الضرائب الجديدة سوف تُبدد من خلال الفساد أو سوء الإدارة، فسيرون سببًا ضئيلاً لدفعها.

تشكل التجارب أيضًا الثقة. في البلدان التي عانت جولات متكررة من التقشف دون أن يظهر لها نتائج تذكر، يصبح الناس ساخرين تجاه أي خطة مالية جديدة. إذا فشلت التخفيضات القاسية في خفض الدين، يسأل المواطنون بشكل مفهوم، "لماذا نصدق أن جولة التخفيضات في الإنفاق أو الزيادات الضريبية هذه ستحل أي شيء؟" وبالمثل، فإن الفساد أو سوء استخدام أموال التحفيز يقوض ثقة الجمهور في كفاءة الحكومة. في هذه البيئة، حتى مقترحات الإصلاح المعتدلة يمكن أن تثير الغضب، لأن الناس يفترضون دوافع خفية أو آثارًا غير عادلة. أذكر إصلاح المعاشات التقاعدية، فتندلع الاحتجاجات عندما يخشى الناس من زوال أمنهم الذي اكتسبوه بشق الأنفس. تحدث عن إصلاح ضريبي، ويشتبه الكثيرون على الفور في أن دخلهم الذي اكتسبوه بشق الأنفس سيساء استخدامه. إن التجربة مع إصلاح دعم الوقود دالة: التكاليف المالية، وسوء الاستهداف، والتشوهات الاقتصادية معروفة جيدًا، لكن التنفيذ أثبت مرارًا أنه معقد سياسيًا واجتماعيًا.

يمكن أن يؤدي انعدام الثقة إلى حلقة مفرغة. القادة، خوفًا من ردود الفعل العكسية، يؤجلون الإجراءات الصعبة؛ تتفاقم مشاكل الديون، مما يزيد من تآكل الثقة. ولكن عندما يعتقد المواطنون أن التضحيات تتقاسم بشكل عادل وستؤدي إلى مستقبل أفضل، فقد ثبت أنهم على استعداد لقبول حتى الإصلاحات المؤلمة – مثل التعديلات على أنظمة المعاشات التقاعدية (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤، ٢٠٢٥). فقط الثقة هي التي ستقنع الناخبين بقبول تضحيات قصيرة الأجل من أجل استقرار طويل الأجل.

بناء الثقة

اليوم، يختبر ارتفاع الدين العام الحكومات والمجتمعات بطرق غير مسبوقة، والحاجة الملحة للعمل واضحة. كل عام من المماطلة يجعل البلدان أكثر عرضة لصدمات أسعار الفائدة وتحولات ثقة السوق. لكن إصلاح

المالية العامة لا يتعلق بالتقشف العشوائي. إنه يتعلق باتخاذ خطوات تدريجية ومتوازنة لوضع الديون على مسار مستدام مع مواصلة الاستثمار في المستقبل. هذا يتطلب الصدق بشأن المقايضات والاستعداد لتقديم تنازلات: يجب على صناع السياسات أن يكونوا صريحين مع الناس بشأن الخيارات الصعبة، ويجب على الناس أن يدركوا أن بعض البرامج العزيزة لا يمكن أن تستمر دون موارد أو إصلاحات إضافية. الثقة أساسية في هذه المعادلة. يحتاج الناس إلى الاعتقاد بأن التضحيات ستتقاسم بعدالة وأن الإصلاحات ستؤدي إلى فوائد ملموسة. الناس أكثر عرضة لدعم التدابير الصعبة إذا اعتبروا السياسة المالية كفوءة وشفافة وعادلة. لكن لا يمكن استحضار الثقة بسرعة. يجب اكتسابها واستدامتها.

لا يوجد مخطط واحد لبناء الثقة، لكن بعض المؤسسات والممارسات يمكن أن تساعد. تشكل شفافية الميزانية والإدارة المالية العامة جيدة التنظيم الأساس. تقدم المجالس المالية المستقلة – ذات التفويضات الواضحة والاستقلال الحقيقي والخبرة الفنية القوية، كما هو الحال في هولندا – تقييمات غير متحيزة وتُخضع الحكومات للمساءلة بشأن خططها المالية. تساعد تقييمات الإنفاق، وتقارير النفقات الضريبية، وتقييمات الأثر، التي تنتجها الحكومات أو الهيئات المستقلة، كلاً من صناع السياسات والجمهور على فهم أين تذهب الأموال وماذا تقدم. يمكن للإدارة الحصيفة لكشوف رواتب القطاع العام والمشتريات الفعالة أن تقلل من تصورات الهدر. يعزز تقليل الأنظمة الضريبية الخاصة وامتيازات المعاشات التقاعدية من العدالة، بينما يشير الإشراف القوي على الشركات المملوكة للدولة إلى المسؤولية والكفاءة. هذه التدابير ليست حلولاً سحرية، لكنها تساعد في سد الفجوة بين الممكن تقنيًا والممكن سياسيًا. إنها تخلق مساحة للإصلاح من خلال تعزيز مصداقية السياسة المالية وإظهار أن الحكومات جادة في تقديم قيمة مقابل المال.

إن تحقيق التوازن بين الواقعية بشأن القيود والطموحات من أجل التغيير أمر ضروري. إذا أدرنا تحدي الديون بحكمة، فيمكننا تأمين أساس مستقر للازدهار طويل الأجل والحفاظ على العقد الاجتماعي بين الأجيال. إذا فشلنا أو انتظرنا طويلاً، فإننا نخاطر باضطراب اقتصادي وزيادة تآكل الثقة في المؤسسات. المسار المالي الذي نختاره اليوم سيحدد الازدهار والإنصاف غداً.

المراجع:

- بيانكي، فرانشيسكو، وإيرا دابلا–نوريس، وسلمى خالد. ٢٠٢٥. "تصورات الدين العام وتوقعات السياسة: أدلة من استطلاعات عبر البلدان". ورقة عمل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية رقم ٣٤٣٨٢، كامبريدج، ماساتشوستس.
- كاو، يونغكوان، وإيرا دابلا–نوريس، وإينريكو دي جريجوريو. ٢٠٢٤. "الخطاب المالي والسياسة المالية". ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم ١٩٤ / ٢٤، واشنطن العاصمة.
- صندوق النقد الدولي. ٢٠٢٤. توقعات الاقتصاد العالمي: تحول في السياسات، تهديدات متزايدة. واشنطن العاصمة، أكتوبر.
- صندوق النقد الدولي. ٢٠٢٥. مرصد المالية العامة: السياسة المالية في ظل عدم اليقين. واشنطن العاصمة، أبريل.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠٢٥. لمحة عن المعاشات التقاعدية ٢٠٢٥. باريس.

رمادية اليوم التالي في مستقبل المنطقة والنظام العالمي الوليد

د. المحامي منير محمد طاهر الشواف

كل المراقبين السياسيين الإقليميين والدوليين والمحليين يتساءلون: متى تضع الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية أوزارها؟، هذا السؤال المحير الذي أرهق الجميع.

- تعددت ((السيناريوهات)) التي التبس فيها الواقع مع الخيال والأوهام مع الحقائق، فمن قائل: إن إسرائيل ورطت بها الولايات المتحدة بقصد تدمير القدرات النووية والصاروخية لإيران إضافة إلى السحق النهائي لقدرات ((حزب اللات)) في لبنان بغاية تأمين حدودها الشمالية. ويكون اليوم التالي بالنسبة لإسرائيل هو تحقيق المراد مرحليًا، أما الواهمون المضبوعون و المروجون، فقد قالوا: لا ليس هذا فقط، إنما إسرائيل سيمتد احتلالها أو نفوذها من الفرات إلى النيل تمشيًا مع أسطورة اليهود التاريخية، وهذا يحصل بعد أن يتفكك شرق أوسط ((سايكس بيكو)) وينتج عن ذلك تجزئة المجزأ كما يقول غالبًا بعض الصحافيون التافهون، الذين لم يدرسوا التاريخ والواقع أن إسرائيل بعد أكثر من ثمانين سنة على الاحتلال لم تستطع أن تضبط الأمن في الضفة الغربية ولا أن تسيطر على غزة، ولو انها أحاطت نفسها بأسوار اسمنتية زاد ارتفاعها عن ستة أمتار، مع تواطؤ أنظمة معها، وخاصة نظام ياسر عرفات ومدرسته من أوباش المنظمات الفلسطينية العلمانية.
- أما السيناريوهات الأمريكية الخلبية الكاذبة، فقد ادعت أن حربها على إيران لمنعها نهائيًا من ترميم نظامها النووي التي زعمت أنها دمرته نهائيًا في حرب الأثني عشرة يومًا الفائتة، أما بالنسبة للنظام الصاروخي و أيدي إيران الإضافية في العالم العربي والعالم بشكل عام لم تكن تؤكد عليها، بل باتت تناور عليها إسرائيل أحيانًا بين شد وجذب، لأن الحقيقة والواقع يدل على أن قوة إيران النووية والصاروخية المزعومة لا تؤثر على أمن الولايات المتحدة القومي نظرًا لبعدها القاري، ومدى صواريخها في المنظور الحالي. ولو كان هذا ((السيناريو)) صحيحًا، فهو يؤثر عالميًا على دول الاتحاد الأوربي أكثر من تأثير مزعوم على أمن الولايات المتحدة الامريكية القومي. علمًا ان الأوربيين لا يكترثون بالتهديد الإيراني كما هو حال الشوشرة الأمريكية بهذا الخصوص والمستمرة منذ عشرين سنة عن الخطر الإيراني النووي. وأنفق المراقبون السياسيون كل هذه المدة وهم يحللون قوة التخصيب

وتفاوته بين ٣٠.٥٪ و ٩٠٪ مرورا بـ ٦٠٪ وكل ذلك تشويش من قبل الأمريكان على العالم وتهديداً لشركائهم الاوربيين، علماً أن النظام النووي الإيراني والصاروخي كان يجري تطويره على مرأى ومسمع استخبارات إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، كل هذه الأعوام، إذن لماذا الآن ينفجر الوضع العالمي؟ هنا تكمن أهمية السؤال.

- إن الظروف الملائمة لبروز مخطط الشرق الأوسط الأمريكي الواسع، بعد أن آن الأوان لتفكيك الشرق الأوسط القديم، بل شطبه من الخريطة ومن الواقع الجغرافي وبرز ذلك في تصريحات مبعوث الرئيس ((ترامب)) إلى سوريا بشكل خاص وإلى العالم العربي بشكل عام مستر ((توم براك)) بعد هروب الطاغية التافه ابن المقبور فيما يخص إنهاء مدة فعالية الشرق الأوسط القديم.
- لقد صرح مراراً وتكراراً منذ رفع العلم الأمريكي على منزل السفير في دمشق قوله ((إذا استمر الحكم في سوريا على هذه الوتيرة فسوف ننظم العالم – جميعًا – من هذا المكان)) ولقد تبع هذا التصريح الخطير، ما أدلى به على منصته أن الولايات المتحدة قد أخطأت في المائة سنة الماضية عندما ساعدت حكامًا دكتاتوريين واستبداديين في حكم دول الشرق الأوسط، وسكتت عن مخططات البريطانيين والفرنسيين.

أما الآن فستكون سياسة الولايات المتحدة ضد هذه الاتجاهات التي دعمت حكامًا عسكريين في الشرق الأوسط مسيَرون من قبل البعثات الأجنبية، ثم أضاف: ((واهم من يعتقد بإمكانية وجود حل سلمي في الشرق الأوسط))، وأن حدود دول المنطقة آيلة أيضًا إلى زوال، فالمنطقة عبارة عن قرى وقبائل وعشائر ودين، فقال المحاور: وإسرائيل أيضًا، قال: ((توم براك)) نعم بما فيها إسرائيل.

- ما تقدم يذكرنا بمشروع الفوضى الخلاقة التي طرحته ((كوندوليزا رايس)) وزيرة خارجية الرئيس ((بوش)) الابن، وقالت: إنها الوسيلة الوحيدة من منظور أمريكا لإعادة بناء الشرق الأوسط الواسع وازدهاره وتعني شرق أوسط ((سايكس بيكو)) إضافة إلى الجمهوريات الإسلامية السوفياتية الممتد من شرق العالم الإسلامي في حدود الصين إلى غربه في نواكشوط، وهذا سبق وذكره مستشار الأمن القومي ((زبغنيو بريجينسكي)) للرئيس ((كارتر)) الديمقراطي في كتابه (لعبة الشطرنج الكبرى) وأسماه بهلال الشرق الأوسط الإسلامي الواسع الدموي. وهذه ليست سياسة الجمهوريين، بل سياسة الديمقراطيين أيضا، وهذا يعني أنها سياسة أمريكية قومية وليست حزبية، ولقد عبَّر عنها الرئيس

الديمقراطي ((أوباما)) في خطبته بجامعتي القاهرة وأنقرة، وأسماها الشراكة الإسلامية الأمريكية ولم يذكر العرب والعروبة على الإطلاق .

- مما تقدم يصل المحلل العادي السياسي وليس المحترف، إلى أن ((اليوم التالي)) لهذه الحرب من منظور أمريكي هو الوصول إلى ((شرق أوسط إسلامي واسع)) حدوده الصين وروسيا والاتحاد الأوربي، هذا الشرق الأوسط يساعد الولايات المتحدة في تطبيع علاقاتها مع الصين وربما مشاركتها، وفي تحجيم النفوذ الروسي والاتحاد الأوربي، وأرى أن نظامًا عالميًا جديدًا سينبثق بانتهاء هذه الحرب طالت أم قصرت و لن يكون اليوم التالي من منظور أمريكي إلا بنظام عالمي يساعد في استمرار بقاء أمريكا قوة عالمية أولى، ومع قوى مساندة مثل: ((الصين و الشرق الأوسط الإسلامي الواسع والسني حصراً))، مع أنظمة رفاهية وتقدم تكنولوجي لكن غير مشاركة في السياسة العالمية بشكل فعال في روسيا والاتحاد الأوربي، وسيكون من شأن هذا النظام شطب النظام العالمي السابق بكامل مؤسساته وهيئاته، خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمصارف الدولية، ويكون نظامًا عالميًا أقرب إلى العدل والعدالة كما يرونه ويستقر فيه العالم إلى أمد طويل بعد أن استحالت الحروب الكونية بأسلحة تقليدية أو نووية هيدروجينية أو ارتجاجية أو بإيولوجية، وتتخلص فيه أمريكا من عبء ديونها وقروضها البالغة ٣٨ ترليون دولار مع تراكم سنوي قدره ((١.٥)) ترليون دولار، ولا خلاص إلا بالعودة إلى نظام شبيه بنظام ((برايتون وودز)) لعام ١٩٤٥، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية أي ما قبل ١٥-٨-١٩٧١ عندما أقدم الرئيس الأمريكي نيكسون على تعليق هذه الاتفاقية، وأصبح الدولار عملة سائبة غير خاضعة للمماثل الذهبي الذي فرض على أمريكا مقابل تسويق النفط كعملة وحيدة بالدولار على أن تقبل بأن تدفع عن كل /٣٣/ دولار ورقي أونصة ذهبية واحدة .

رأيي يحتمل الخطأ والصواب لكن له دلالاته، والعبرة في مستقبل الوقائع وليس للتنظير لأن تجدد الوقائع يقتضي تجدد الحلول .

كيف تستجيب التجارة العالمية للصدمات؟[1]

خمسة أسئلة جوهرية

أيهان كوسى
نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي ومدير مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية

ألين مولابديك
خبير اقتصادي في الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بالبنك الدولي

شيجي شي
عالمة بيانات في مجموعة آفاق التنمية التابعة للبنك الدولي، ومتخصصة في إعداد النماذج الاقتصادية والاقتصاد الكلي الدولي

الشواهد والأدلة تشير إلى أن مشهد التجارة العالمية يمر بتغيرات سريعة، لكنه لا يتجه بالضرورة نحو الضعف.

تجري إعادة تشكيل التجارة العالمية بفعل الصدمات القوية والتحولات الهيكلية العميقة. وفي الوقت نفسه، تظهر مصادر جديدة لديناميكية التجارة، لا سيما في المجالات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

تعرضت التجارة لضغوط فعلية كل عام في عشرينيات القرن الحالي بفعل جائحة كورونا، وتعطل سلاسل الإمداد، وتصاعد التوترات التجارية، والصراعات الجيوسياسية، واشتداد حالة عدم اليقين بشأن السياسات. وفي الوقت نفسه، تسهم القوى طويلة الأمد في إعادة تشكيل أنماط التجارة العالمية. ومن أبرزها نضج سلاسل القيمة العالمية، حيث تحققت مكاسب ملموسة من توزيع مواقع الإنتاج عبر البلدان. إضافة إلى ذلك، أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية اليومَ أكثر محورية لنمو التجارة العالمية بمقدار الضعف عما كانت عليه في التسعينيات، مدفوعةً بانتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية. وقد جعلت هذه العوامل مجتمعةً التجارةَ العالمية أكثر هشاشة في جوانب معينة، ولكنها منحتها قدرة أكبر على التكيف في جوانب أخرى. وتتناول هذه المدونة خمسة أسئلة جوهرية حول العوامل قصيرة وطويلة الأجل التي تشكل مشهد التجارة العالمية.

[1] مدونة البنك الدولي، 04/02/2026، الرابط.

١ : كيف تطور نمو التجارة العالمية عبر الزمن؟

شهد نمو التجارة العالمية تراجعاً بمقدار النصف، حيث انخفض من نحو ٦٪ في التسعينيات إلى أقل قليلاً من ٣٪ في عشرينيات القرن الحالي، مما يجعل العقد الحالي هو الأبطأ منذ أربعة عقود. وشهدت تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الجديدة توسعاً سريعاً مدفوعاً بتحرير التجارة، وتكامل الاقتصادات الصاعدة الكبيرة، وتسارع نمو سلاسل القيمة العالمية. ومنذ ذلك الحين، تلاشى هذا الزخم، مع تراجع معدل النمو إلى نحو ٥٪ طوال العقد الثاني من القرن الحالي، ثم ازداد ضعفاً في عشرينياته (الشكل ١ /أ). ويعكس هذا التباطؤ الهيكلي عوامل عدة، منها ضعف نمو الاستثمار، ونضج سلاسل القيمة العالمية، وتصاعد التوترات التجارية، فضلاً عن توالي الصدمات العالمية، ومن بينها أعمق ركود عالمي منذ عقود خلال فترة الجائحة، وهو ما ألقى بظلاله الثقيلة على مشهد التجارة.

وهناك تباين واضح في مسار التجارة العالمية؛ إذ تركز التباطؤ بشكل أساسي في تجارة السلع، في حين شهدت تجارة الخدمات قفزة نوعية؛ حيث تضاعفت قيمتها بأكثر من ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٢٣ مدفوعةً بالتقدم التكنولوجي وتوسع الخدمات الوسيطة التي تواجه حواجز تجارية أقل نسبياً. ويعكس هذا التباين تحولاً هيكلياً في تركيبة التجارة العالمية، حيث باتت الخدمات تشكل حالياً نحو ربع إجمالي التجارة، بعد أن كانت تمثل قرابة الخمس فقط في مطلع القرن الحالي.

الشكل 1: نمو التجارة العالمية

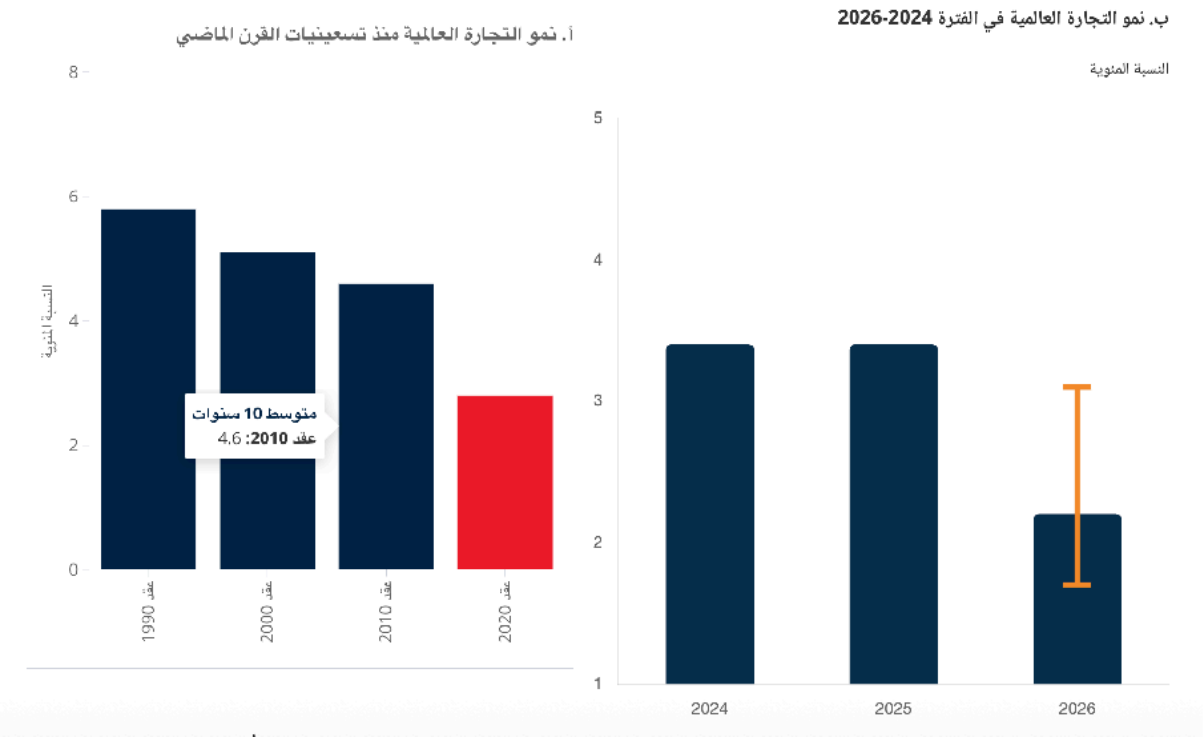

المصادر: كابيتال إيكونوميكس، وصندوق النقد الدولي، والمكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأكسفورد إيكونوميكس، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

إيضاح: أ. متوسط نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات على مدى عشر سنوات. وتقاس التجارة العالمية في السلع والخدمات بمتوسط أحجام الصادرات والواردات. ويغطي عمود عقد ٢٠٢٠ الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥. ب. نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات. تستند الأعمدة للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٦ إلى بيانات من إصدار يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية. وتمثل مؤشرات عام ٢٠٢٦ نطاق الحد الأدنى إلى الحد الأقصى لتوقعات التجارة العالمية الصادرة عن سبع مؤسسات أخرى، وهي: كابيتال إيكونوميكس، وصندوق النقد الدولي، والمكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأكسفورد إيكونوميكس، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية.

٢ : ما هي آفاق التجارة العالمية على المدى القريب؟

تتسم آفاق التجارة العالمية على المدى القريب بعدم اليقين. غير أن نمو التجارة ظل صامداً على نحوٍ لافت عند ٣.٤٪ في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. ويرجع هذا الصمود جزئياً إلى تسريع عمليات الشحن استباقاً لزيادات التعريفات الجمركية، وقدرة الشركات على التكيف مع السياسات التجارية الجديدة. (الشكل ١/ب). وتشير البيانات الحديثة إلى أن نمو التجارة في عام ٢٠٢٥ من المرجح أن يكون قد تجاوز

التقديرات السابقة، مدعوماً بالاتفاقيات الثنائية، ومحدودية الإجراءات الانتقامية، وزيادة استخدام الأفضليات التجارية، فضلاً عن الزخم الناتج عن التجارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وازدهار قطاعاته.

واستشرافاً للمستقبل، تشير التوقعات الصادرة عن مجموعة من المؤسسات إلى أن نمو التجارة العالمية سيتراوح بين ١.٧٪ و ٣.١٪ هذا العام، مما يعكس قدراً كبيراً من عدم اليقين الذي يحيط بالآفاق على المدى القريب. وقبل اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، كانت التوقعات تميل نحو الارتفاع في أعقاب خفض التعريفات الجمركية، وإبرام اتفاقيات تجارية جديدة، واعتماد بعض الإجراءات أحادية الجانب، مثل إعادة تفعيل الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في أفريقيا، ومنح الصين معاملة الإعفاء الصفري من الرسوم الجمركية لعدد ٥٣ بلداً أفريقياً. غير أن هذا الصراع يلقي بظلاله على مشهد التجارة العالمية، إذا يتسبب في تعطيل طرق الشحن، ورفع تكاليف النقل، وتمدد مخاطر الإمدادات من الطاقة لتطال الأسمدة وغيرها من المدخلات والمستلزمات الحيوية.

٣: ما أسباب صمود التجارة العالمية؟

في إطار الاستجابة لحالة عدم اليقين، سعت بلدان كثيرة إلى تحرير التجارة بغرض تنويع أسواق التصدير وتعميق الروابط مع شركاء جدد. وتشير الشواهد والأدلة الأولية إلى أن هذا الإجراء آتى ثماره في عام ٢٠٢٥، إذا سجلت البلدان التي تتمتع بوجهات تصديرٍ أكثر تنوعاً طلباً قوياً على صادراتها مقارنةً بتلك التي تعتمد على مجموعة ضيقة من الأسواق. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٢٥، حقق ما يقرب من ٣٠٪ من البلدان ذات الصادرات الأكثر تنوعاً قراءة لمؤشر مديري مشتريات الصناعات التحويلية لطلبيات تصدير تتجاوز مستوى ٥٠، مما يشير إلى توسع الطلبات بدلاً من تراجعها، مقارنة بنسبة ١٨٪ فقط من البلدان ذات قاعدة التصدير الأكثر تركزاً (الشكل ٢/أ).

وأسهمت قوة التجارة في إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية في تعزيز الصمود الذي أظهرته التجارة العالمية مؤخراً؛ فقد ارتفعت حصة التجارة البينية بين البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقيات من نحو ٤٠٪ عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥، مما يعكس تزايد عدد هذه الاتفاقيات وتنامي دورها في تشكيل شبكات التجارة العالمية. وساعدت هذه الشراكات على استقرار العلاقات، والحد من عدم اليقين، وتشجيع التنويع الاقتصادي عبر خفض الحواجز البينية. ورغم أن الاتحاد الأوروبي والبلدان الثلاث الموقعة على الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا لا يزالان يمثلان أكبر التكتلات، فإن

الاتفاقيات التي تشمل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أصبحت تكتسب أهمية متزايدة، حيث استحوذت على نحو ٣٧٪ من التجارة العالمية في عام ٢٠٢٥ .

الشكل 2: دور الاتفاقيات التجارية

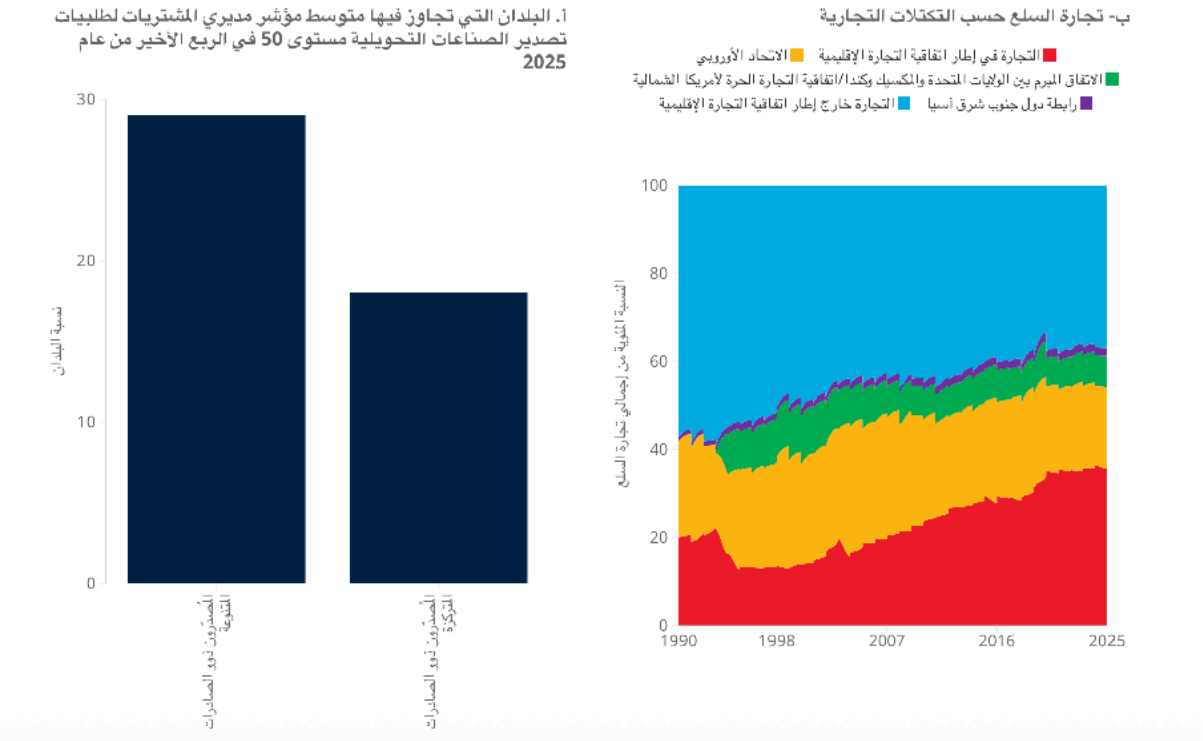

المصادر: إيغر ولارش (٢٠٠٨)، وهافر أناليتيكس، وصندوق النقد الدولي، وإحصاءات التجارة الدولية للسلع (IMTS)، والبنك الدولي.

إيضاح: أ. نسبة البلدان التي ارتفع فيها مؤشر مديري المشتريات لطلبيات التصدير الجديدة في الصناعات التحويلية عن ٥٠ في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥ . تشمل العينة ٣٤ بلداً تتوفر عنها بيانات عن مؤشر مديري المشتريات. يشير مصطلح "المُصدّرون ذوو الصادرات المتنوعة" إلى البلدان التي يقل فيها مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) في الوجهة لعام ٢٠٢٣ عن الوسيط، ويشير مصطلح "المُصدّرون ذوو الصادرات المتركزة" إلى البلدان التي يزيد فيها المؤشر عن الوسيط. تاريخ أحدث رصد كان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ . ب. تظهر اللوحة نسب التجارة الاسمية فيما بين البلدان الأعضاء في تكتلات مختلفة من اتفاقيات التجارة الإقليمية وبين أزواج من البلدان التي ليست لديها اتفاقيات تجارية ("التجارة في إطار اتفاقية التجارة الإقليمية"). تشير "التجارة خارج إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية" إلى التجارة داخل اتفاقيات التجارة الإقليمية بخلاف الاتحاد الأوروبي، والاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا/اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك التجارة التي تشتمل على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والشركاء الإقليميين مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. المعلومات عن اتفاقيات التجارة الإقليمية محدثة من إيغر ولارش (٢٠٠٨). وكان تاريخ أحدث رصد في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ .

4: لماذا أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية اليوم بهذه الأهمية للتجارة العالمية؟

أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قاطرة رئيسية لنمو التجارة العالمية؛ فبينما استحوذت في تسعينيات القرن الماضي على نحو ٢٢٪ من النمو المسجل، ارتفعت مساهمتها منذ ذلك الحين إلى ما يزيد قليلاً على نصف نمو التجارة العالمية (الشكل ٣/أ)، وهو تحول يعكس عمق اندماجها في سلاسل الإمداد العالمية، وتسارع وتيرة التصنيع فيها، بالإضافة إلى قوة الطلب المحلي. كما حظيت هذه الاقتصادات بدعم ملموس من انخفاض تكاليف التجارة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتزامات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبرزت العديد من مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بوصفها مساهمين رئيسيين في نمو التجارة العالمية (الشكل ٣/ب). ولعبت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الدور الأكبر، حيث ارتفعت مساهمتها من ١٢٪ في تسعينيات القرن الماضي إلى ٢٦٪ في عشرينيات القرن الحالي، مما يؤكد موقعها المحوري في الصناعات التحويلية العالمية وسلاسل القيمة الإقليمية. واكتسبت منطقتا جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية متزايدة في دفع التجارة العالمية، حيث ارتفعت مساهمة كل منطقة منهما إلى نحو ٧٪ في عشرينيات القرن الحالي. وفي المقابل، شهدت حصة منطقة أوروبا وآسيا الوسطى قفزة ملحوظة في العقد الأول من القرن الحالي قبل أن تتراجع لاحقاً، في حين ظلت مساهمة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ثابتة إلى حد كبير. أما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فلا تزال تمثل نسبةً محدودة نسبياً من التجارة العالمية.

الشكل 3. مساهمات مجموعات البلدان والمناطق

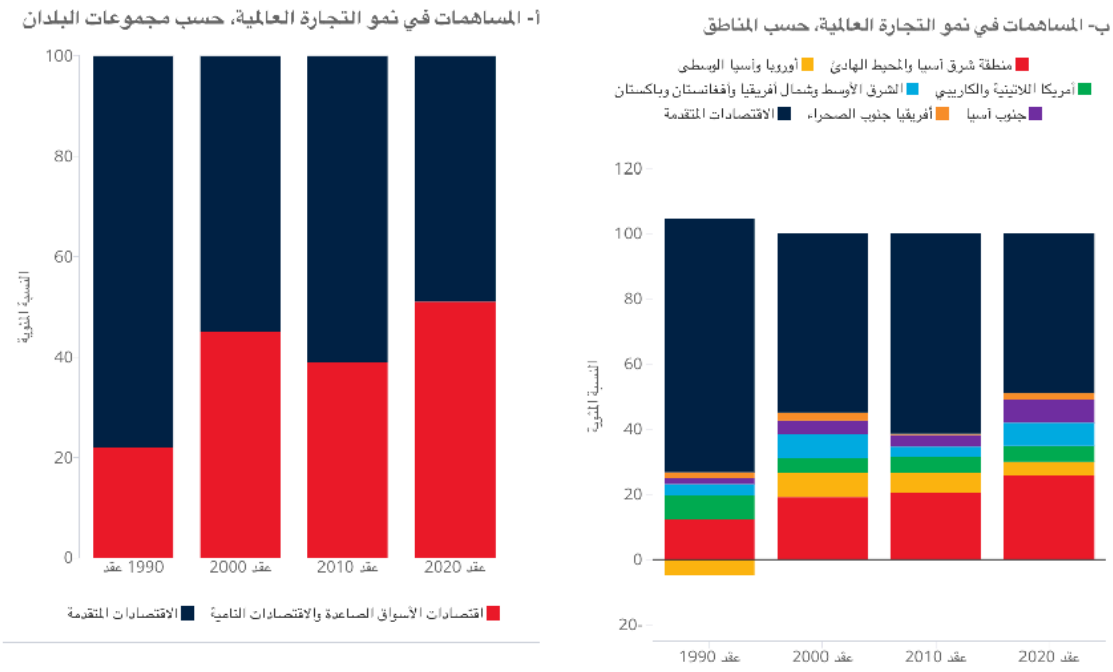

المصدر: البنك الدولي.

إيضاح: يُقاس إجمالي التجارة العالمية في السلع والخدمات على أنه متوسط أحجام الصادرات والواردات. ويُظهر الشكل مساهمات السلع والخدمات في حجم التجارة العالمية. ويغطي العمود الخاص بعقد العشرينيات فترة السنوات ٢٠٢٠–٢٠٢٥.

٥ : كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على مشهد التجارة العالمية؟

يسهم الذكاء الاصطناعي بالفعل في إعادة تشكيل التجارة العالمية، حتى قبل أن تتجسد آثاره الأوسع على الإنتاجية. فقد أدى الاستثمار السريع في بنيته التحتية — بما في ذلك الرقائق المتقدمة ومراكز البيانات ومعدات الحوسبة المتخصصة — إلى ارتفاع حاد في الطلب على السلع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ورغم أن هذه المنتجات تندرج تحت عدد محدود من بنود التعريفة الجمركية، إلا أن حصتها في تجارة السلع العالمية قفزت إلى أكثر من ٥٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، مقارنةً بأقل من ٣.٥٪ في الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٤ (الشكل ٤/أ). وفي الولايات المتحدة، زادت نسبة المعدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في الواردات بأكثر من الضعف، متجاوزة١٢٪ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥.

الشكل 4: الذكاء الاصطناعي والتجارة العالمية

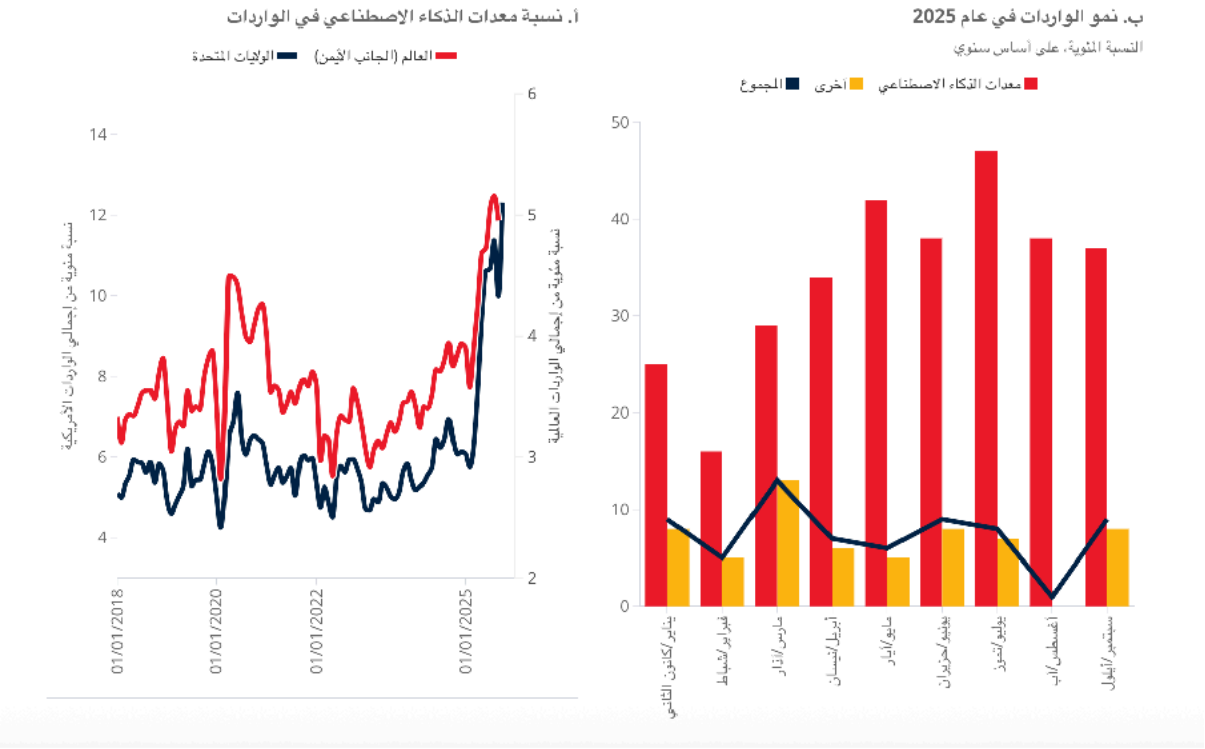

المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

إيضاح: أ– نسبة المعدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من إجمالي واردات السلع الأمريكية والعالمية. ويتم تعريف هذه المعدات باستخدام ١٣ رمزاً كودياً من رموز النظام الموحد المكون من ٦ أرقام وفقاً لتصنيف منظمة التجارة العالمية. والعينة تشمل ٦٤ بلداً من البلدان التي أفصحت عن البيانات. وكان تاريخ أحدث رصد في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ على مستوى العالم وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥ للولايات المتحدة. ب– النمو السنوي في الواردات الاسمية العالمية من السلع. ويتم تعريف المعدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي باستخدام ١٣ رمزاً كودياً من رموز النظام الموحد المكون من ٦ أرقام وفقاً لتصنيف منظمة التجارة العالمية. وكان تاريخ أحدث رصد في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥.

كما أعطت التجارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي دفعةً مهمة لتجارة السلع بشكل عام في عام ٢٠٢٥، وأسهمت في التعويض عن آثار ارتفاع التعريفات الجمركية وتصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات. وبالقيمة الاسمية، نمت التجارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بمتوسط سنوي بلغ ٣٤٪ في عام ٢٠٢٥، متجاوزةً وبفارق كبير معدلَ النمو المسجل في المنتجات الأخرى المتداولة بنسبة ٦.٥٪ (الشكل ٤/ب). وبلغ النمو ذروته عند ٤٧٪ في شهر يوليو/تموز ٢٠٢٥، وظل قوياً بقية العام، مما يبرز سرعة التوسع في التجارة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

خاتمة

تشير الشواهد والأدلة مجتمعةً إلى أن مشهد التجارة العالمية يمر بتغيرات سريعة، لكنه لا يتجه بالضرورة نحو الضعف. وحتى مع تباطؤ نمو التجارة، فإن التنويع الاقتصادي، والتكامل الإقليمي، وتنامي دور اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بالإضافة إلى الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي، تسهم جميعها في إعادة تشكيل أنماط التجارة العالمية، وتعزيز قدرتها على الصمود. وفي خضم الزيادات غير المسبوقة في التعريفات الجمركية، واصل العديد من البلدان تعميق الروابط التجارية فيما بينها. ويبقى السؤال الجوهري، وهو ما إذا كانت الخيارات على صعيد السياسات في المستقبل ستدعم هذا التكيف وتساعد على استدامة نظام تجارة عالمي أكثر مرونة وديناميكية.

مراجعة نقدية للنظريات الاقتصادية التقليدية

عرض تحليلي من منظور الاقتصاد الروحي

أد. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية

باحث دكتوراة فلسفة الاقتصاد

مؤسس نظرية الاقتصاد الروحي وهندسة الاستخلاف

الحلقة (٢ / ٢)

في قلب التحولات الفكرية التي تعيد مساءلة الأسس المعرفية للعلوم الإنسانية، تبرز الحاجة إلى مراجعة نقدية للنظريات الاقتصادية التقليدية، التي شكلت الإطار التفسيري والمنهجي للسلوك الاقتصادي والمؤسسات عبر القرون الأخيرة. لقد تأسست هذه النظريات، في صيغها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، على مفاهيم اختزالية للإنسان والغاية، حيث تمحورت حول العقلانية الأداتية، وتعظيم المنفعة، وتوازن السوق، متجاهلة الأبعاد الرمزية، النياتية، والروحية التي تشكل جوهر الفعل الاقتصادي الإنساني.

النظرية النيوكلاسيكية

أولاً: تعريف النظرية النيوكلاسيكية: Definition of Neoclassical Theory

النظرية النيوكلاسيكية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، كرد فعل على النظرية الكلاسيكية، وارتبطت بأسماء مثل: ألفريد مارشال، ليون والراس، ويليام ستانلي جيفونز. ترتكز على عدة فرضيات:

- الأفراد عقلانيون ويسعون لتعظيم المنفعة.
- الشركات تسعى لتعظيم الأرباح.
- السوق يصل إلى التوازن من خلال الأسعار.
- قيمة المنتج تُحدد من خلال المنفعة الحدّية للمستهلك وليس تكلفة الإنتاج.

ثانيًا: مزايا النظرية النيوكلاسيكية: Advantages of Neoclassical Theory

- تبسيط التحليل الاقتصادي من خلال النماذج الرياضية.

- فهم سلوك المستهلك والمنتج بشكل دقيق.
- تفسير آليات السوق من خلال العرض والطلب.
- تطبيق واسع في السياسات الاقتصادية والمالية.

لكن هذه المزايا لا تخلو من إشكاليات، وهنا تبدأ المراجعة النقدية.

ثالثًا: مراجعة نقدية من منظور علمي وروحي:

A Critical Review from a Scientific and Spiritual Perspective:

١. **العقلانية المطلقة مقابل النية الأخلاقية** "Absolute Rationality vs. Ethical Al-Niyyah": تفترض النظرية أن الأفراد يتصرفون بعقلانية بحتة، متجاهلة النية الأخلاقية أو الدوافع الروحية خلف القرار الاقتصادي.

٢. **المنفعة الفردية مقابل الانتماء المجتمعي** "Individual Utility vs. Communal Belonging": النيوكلاسيكية تُركّز على تعظيم المنفعة الشخصية، مما يُضعف الروابط الاجتماعية ويُعزز الفردانية.

٣. **التوازن الآلي مقابل الاستدامة الروحية** "Mechanical Al-Tawazon vs. Spiritual Sustainability": النظرية تفترض أن السوق يصل إلى التوازن تلقائيًا، لكنها تُغفل أثر هذا التوازن على البيئة، النفس، والعلاقات الإنسانية.

٤. **الحياد الأخلاقي مقابل العدالة الرحيمة** "Moral Neutrality vs. Al-ʿAdālah Al-Raḥīmiyyah": النيوكلاسيكية تُعامل السوق ككيان محايد، لكنها لا تُعالج التفاوت الطبقي أو الفقر البنيوي.

رابعًا: التناقضات البنيوية في النظرية النيوكلاسيكية: Structural Contradictions in Neoclassical Theory

جدول تناقضات النظرية النيوكلاسيكية (جدول ١٠)

التناقض	التفسير
العقلانية مقابل الواقع النفسي	الأفراد لا يتصرفون دائمًا بعقلانية، بل يتأثرون بالعواطف والقيم

المنفعة مقابل المعنى	تعظيم المنفعة لا يعني تحقيق السعادة أو السلام الداخلي
الحياد مقابل التفاوت	السوق لا يُصحّح التفاوت تلقائيًا، بل قد يُعمّقه
التحليل الرياضي مقابل التعقيد الإنساني	النماذج الرياضية تُبسّط الواقع وتُغفل الأبعاد الروحية والاجتماعية

خامسًا: من منظور الاقتصاد الروحي: From the Perspective of Spiritual Economics

النظرية النيوكلاسيكية تُقدّم أدوات تحليلية قوية، لكنها تحتاج إلى إعادة تشكيل قيمي وروحي:

- إدماج النية الأخلاقية في تفسير السلوك الاقتصادي.
- إعادة تعريف المنفعة لتشمل البُعد الروحي والمعنوي.
- تعزيز الانتماء المجتمعي في تصميم السياسات.
- تحويل التوازن من مجرد آلية سعرية إلى توازن إنساني شامل.

مما سبق يتضح أن النظرية النيوكلاسيكية منحت الاقتصاد أدوات دقيقة لفهم السوق، لكنها أغفلت الإنسان ككائن يسعى للمعنى لا فقط للمنفعة. الاقتصاد الروحي لا يُلغي هذه الأدوات، بل يُعيد توجيهها لتخدم الإنسان، وتُوازن بين الربح والرحمة، وبين السوق والضمير. النقد من منظور الاقتصاد الروحي: تفترض عقلانية الإنسان، لكنها تتجاهل البُعد الروحي والعاطفي في اتخاذ القرار.

النظرية الماركسية

أولاً: تعريف النظرية الماركسية "Definition of Marxist Theory":

النظرية الماركسية وضعها كارل ماركس وفريدريك إنجلز في القرن التاسع عشر، كرد فعل على الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة خلال الثورة الصناعية. ترتكز على عدة مفاهيم مركزية:

- **الصراع الطبقي** "Class Struggle": بين البرجوازية (أصحاب رأس المال) والبروليتاريا (العمال).
- **نظرية فائض القيمة** "Surplus Value Theory": الرأسماليون يجنون أرباحًا من العمل غير المدفوع للعمال.
- **المادية التاريخية** "Historical Materialism": التطور الاجتماعي محكوم بالبنية الاقتصادية.

- **الحتمية الاقتصادية "Economic Determinism"** : التغيرات الاجتماعية ناتجة عن تغير علاقات الإنتاج.

ثانيًا : مزايا النظرية الماركسية "Advantages of Marxist Theory" :

- كشف آليات الاستغلال الرأسمالي.
- تحليل ديناميكي للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي.
- الدعوة إلى العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة.
- تأسيس حركات تحرر عالمية أثّرت في السياسات والأنظمة عبر القرن العشرين.

ثالثًا : مراجعة نقدية من منظور علمي وروحي :

١. **الحتمية الاقتصادية مقابل حرية الإرادة "Economic Determinism vs. Free Will"** : ماركس يرى أن البنية الاقتصادية تحدد كل شيء، مما يُقلل من دور النية الفردية والاختيار الأخلاقي.

٢. **الصراع الطبقي مقابل التكافل المجتمعي "Class Struggle vs. Communal Solidarity"** : النظرية تُركّز على الصراع كأداة للتغيير، مما يُغذّي الانقسام والتوتر.

٣. **فائض القيمة مقابل القيمة المعنوية "Surplus Value vs. Symbolic Value" :** ماركس يُعرّف القيمة من خلال العمل، لكنه يُغفل القيمة الروحية والمعنوية التي لا تُقاس بالجهد فقط.

٤. **العدالة المادية مقابل العدالة الرحيمة "Material Al-ʿAdālah vs. Al-ʿAdālah Al-Raḥīmiyyah"** : النظرية تسعى لتوزيع الثروة، لكنها قد تُغفل الكرامة الفردية وحق الاختلاف.

رابعًا : التناقضات البنيوية في النظرية الماركسية : Structural Contradictions in Marxist Theory

جدول تناقضات النظرية الماركسية (جدول ١١)

التناقض	التفسير
الحتمية مقابل التعقيد الإنساني	تُبسّط سلوك الإنسان وتُغفل أبعاده النفسية والروحية
الصراع مقابل السلام الاجتماعي	يُنتج توترًا دائمًا بدلًا من بناء جسور التفاهم
المادية مقابل المعنوية	تُركّز على الإنتاج وتُغفل المعنى والنية
العدالة الجماعية مقابل الحرية الفردية	قد تُقيد الإبداع والاختيار باسم المساواة

خامسًا : من منظور الاقتصاد الروحي : From the Perspective of Spiritual Economics

النظرية الماركسية تُقدّم أدوات قوية لفهم الظلم الاقتصادي، لكنها تحتاج إلى إعادة تشكيل روحي :

- إدماج النية الأخلاقية في تفسير القيمة والعمل.
- تحويل الصراع إلى تعاون رمزي يُعيد بناء المجتمع.
- إعادة تعريف العدالة لتشمل الرحمة والكرامة.
- اعتبار الإنسان ليس فقط منتجًا، بل كائنًا يسعى للمعنى والانتماء.

مما سبق يتضح أن النظرية الماركسية غيّرت مجرى الفكر الاقتصادي، لكنها أغفلت الإنسان ككائن روحي. الاقتصاد الروحي لا يُلغي أدوات ماركس، بل يُعيد توجيهها لتخدم الإنسان، وتُوازن بين العدالة والرحمة، وبين المادة والمعنى.

النظرية السلوكية

أولاً : تعريف النظرية الاقتصادية السلوكية : Definition of Behavioral Economic Theory

النظرية السلوكية ظهرت كرد فعل على محدودية النماذج التقليدية التي تفترض أن الإنسان عقلاني دائمًا. روّادها مثل دانيال كانيمان وعاموس تفيرسكي أثبتوا أن القرارات الاقتصادية تتأثر بـ: التحيزات المعرفية، العواطف والانفعالات، السياق الاجتماعي والثقافي، محدودية المعلومات والانتباه.

تهدف هذه النظرية إلى فهم السلوك الحقيقي للأفراد في السوق، وليس السلوك المثالي المفترض في النماذج الكلاسيكية.

ثانيًا: مزايا النظرية السلوكية "Advantages of Behavioral Theory":

- تقريب الاقتصاد من الواقع الإنساني.
- دمج علم النفس والاجتماع في التحليل الاقتصادي.
- تفسير ظواهر مثل التردد، النفور من الخسارة، الإدمان الاستهلاكي.
- تطوير سياسات أكثر فعالية عبر "الدفع السلوكي" "Nudging".

لكن هذه المزايا لا تخلو من إشكاليات، وهنا تبدأ المراجعة النقدية.

ثالثًا: مراجعة نقدية من منظور علمي وروحي:

١. **النية الأخلاقية الغائبة "The Absent Ethical Al-Niyyah"**: رغم أن النظرية السلوكية تُفسر دوافع الإنسان، إلا أنها لا تُقيّم النية الأخلاقية وراء السلوك الاقتصادي.

٢. **التركيز على الانحرافات دون تقديم بديل قيمي "Focus on Deviations Without Offering a Value-Based Alternative"**: النظرية تُسلّط الضوء على أخطاء التفكير، لكنها لا تُقدّم نموذجًا قيميًا بديلاً للسلوك الاقتصادي.

٣. **الحياد الأخلاقي في السياسات السلوكية "Moral Neutrality in Behavioral Policies"**: سياسات "الدفع السلوكي" قد تُستخدم للتأثير على الأفراد دون وعيهم، مما يُثير تساؤلات أخلاقية حول حرية الاختيار.

٤. **المنفعة النفسية مقابل المعنى الروحي "Psychological Utility vs. Spiritual Meaning"**: النظرية تُركّز على تقليل الألم وزيادة المتعة، لكنها تُغفل البُعد الروحي والمعنوي في اتخاذ القرار.

رابعًا: التناقضات البنيوية في النظرية السلوكية: Structural Contradictions in Behavioral Theory

جدول تناقضات النظرية السلوكية (جدول ١٢)

التناقض	التفسير
الواقعية مقابل الحياد القيمي	تُفسر الواقع لكنها لا تُقيّمه أخلاقيًا
التأثير السلوكي مقابل الحرية الداخلية	تُحفّز السلوك دون ضمان وعي أو اختيار حر
المنفعة النفسية مقابل الاستدامة الروحية	تُركّز على الراحة اللحظية دون بناء معنى طويل الأمد
التخصصية مقابل التكامل	تُركّز على الفرد وتُغفل البُعد الجماعي والروحي للسلوك الاقتصادي

خامسًا: من منظور الاقتصاد الروحي: From the Perspective of Spiritual Economics

النظرية السلوكية تُقرّب الاقتصاد من الإنسان، لكنها تحتاج إلى:

- إدماج النية الأخلاقية الواعية في تفسير السلوك.
- إعادة تعريف المنفعة لتشمل البُعد الروحي والمعنوي.
- تعزيز الانتماء المجتمعي في السياسات السلوكية.
- تحويل "الدفع السلوكي" إلى إلهام قيمي لا مجرد تحفيز نفسي.

مما سبق يتضح أن النظرية السلوكية فتحت بابًا لفهم الإنسان في الاقتصاد، لكنها لم تفتح قلبه. الاقتصاد الروحي يُكمل هذا المسار، ويمنح السلوك الاقتصادي معنى، نية، وانتماء، ليصبح الاقتصاد أداة لبناء الإنسان لا فقط لتوجيهه.

النقد من منظور الاقتصاد الروحي: Critique from the Perspective of Spiritual Economics

- تقترب من الروح عبر فهم العواطف، لكنها لا تقدم بديلاً قيميًا أو أخلاقيًا.
- تركز على الصراع الطبقي، بينما الاقتصاد الروحي يدعو إلى التكافل والتعاون بدلاً من الصراع.

النظرية النيوليبرالية

أولاً: تعريف النظرية النيوليبرالية "Definition of Neoliberal Theory":

النظرية النيوليبرالية هي توجه اقتصادي–سياسي ظهر بقوة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، خاصة مع حكومات ريغان في أمريكا وثاتشر في بريطانيا. ترتكز على المبادئ التالية:

- تحرير الأسواق من القيود الحكومية.
- خصخصة المؤسسات العامة.
- تقليص الإنفاق الاجتماعي.
- تشجيع التجارة الحرة والعولمة.
- تعظيم دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

وقد تبنتها مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برامج الإصلاح الاقتصادي حول العالم.

ثانيًا: مزايا النظرية النيوليبرالية "Advantages of Neoliberal Theory":

- تحفيز النمو الاقتصادي عبر تحرير السوق.
- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة.
- تقليل البيروقراطية الحكومية.
- توسيع دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات.

لكن هذه المزايا لا تخلو من آثار جانبية عميقة، وهنا تبدأ المراجعة النقدية.

ثالثًا: مراجعة نقدية من منظور علمي وروحي:

A Critical Review from a Scientific and Spiritual Perspective:

١. **الربح فوق الإنسان "Profit Over Humanity"**: النيوليبرالية تُعلي من شأن الربح والكفاءة، وتُهمّش البُعد الإنساني في السياسات الاقتصادية.

٢. **تفكيك الدولة الاجتماعية** "Dismantling the Social State" : تقليص الإنفاق العام يُضعف التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية، ويُحمّل الفرد أعباءً لا يستطيع تحملها.

٣. **الحرية الاقتصادية مقابل الاستغلال** "Economic Freedom vs. Exploitation" : تحرير السوق قد يؤدي إلى احتكار، فساد، واستغلال العمال والبيئة.

٤. **العولمة مقابل فقدان الهوية** "Globalization vs. Loss of Identity" : النيوليبرالية تُشجع على العولمة، لكنها تُهدد الثقافات المحلية وتُحوّل الإنسان إلى مستهلك عالمي بلا جذور.

رابعًا: التناقضات البنيوية في النظرية النيوليبرالية: Structural Contradictions in Neoliberal Theory

جدول تناقضات النظرية النيوليبرالية (جدول ١٣)

التناقض	التفسير
الحرية مقابل التفاوت	السوق الحر لا يُصحّح الفجوات، بل يُعمّقها
الكفاءة مقابل الكرامة	تقليص التكاليف قد يعني تجاهل حقوق الإنسان
النمو مقابل الاستدامة	النمو السريع يُهدد البيئة ويُغذّي الاستهلاك المفرط
الخصخصة مقابل الانتماء	بيع المؤسسات العامة يُضعف الشعور بالانتماء الوطني

خامسًا: من منظور الاقتصاد الروحي: From the Perspective of Spiritual Economics

النيوليبرالية تُقدّم أدوات قوية للنمو، لكنها تحتاج إلى إعادة تشكيل قيمي وروحي:

- إدماج النية الأخلاقية في السياسات الاقتصادية.
- إعادة تعريف النجاح الاقتصادي ليشمل السلام الداخلي والانتماء.
- تعزيز العدالة الرحيمة في توزيع الموارد.
- تحويل السوق من ساحة تنافس إلى منصة تكافل وتعاون.

مما سبق يتضح أن النظرية النيوليبرالية غيّرت وجه الاقتصاد العالمي، لكنها أغفلت الإنسان ككائن روحي يسعى للمعنى لا فقط للمنفعة. الاقتصاد الروحي لا يُلغي أدوات النيوليبرالية، بل يُعيد توجيهها لتخدم الإنسان، وتُوازن بين الربح والرحمة، وبين السوق والضمير.

النظرية النقدية (المونيتارية)

أولاً: تعريف النظرية النقدية (المونيتارية) : Definition of Monetarist Theory

النظرية النقدية، كما طوّرها ميلتون فريدمان في منتصف القرن العشرين، تُعد ردًا على النظرية الكينزية، وتُركّز على دور عرض النقود في تحديد النشاط الاقتصادي. أبرز مبادئها:

- النقود ليست محايدة على المدى القصير.
- التحكم في عرض النقود هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التضخم دائمًا ظاهرة نقدية.
- السياسات النقدية أكثر فاعلية من السياسات المالية.

ثانيًا: مزايا النظرية النقدية "Advantages of Monetary Theory" :

- **بساطة الأدوات** "Simplicity of Tools" : التركيز على عرض النقود يُسهّل إدارة السياسة الاقتصادية.
- **الاستجابة السريعة** "Rapid Response" : السياسات النقدية يمكن تنفيذها بسرعة مقارنة بالسياسات المالية.
- **الحد من التضخم** "Reducing Inflation" : عبر التحكم في الكتلة النقدية.
- **الاستقلالية المؤسسية** "Institutional Independence" : تعزيز دور البنوك المركزية كمؤسسات مستقلة.

ثالثًا: مراجعة نقدية من منظور علمي وروحي:

A Critical Review from a Scientific and Spiritual Perspective:

١. **التركيز على الكم لا النية** "Focus on Quantity, Not Al-Niyyah" : النظرية تُعامل النقود كأداة كمية، وتُغفل النية الأخلاقية وراء استخدامها أو إصدارها.

٢. **الحياد الأخلاقي في السياسات النقدية "Moral Neutrality in Monetary Policies"** : السياسات النقدية تُنفّذ غالبًا بمعزل عن الأثر الاجتماعي، مثل تأثير رفع الفائدة على الفقراء أو الشركات الصغيرة.

٣. **الاستقرار مقابل الجمود "Stability vs. Rigidity"** : التركيز على استقرار الأسعار قد يؤدي إلى جمود اقتصادي، ويُهمل الاستثمار في التعليم، الصحة، أو التنمية البشرية.

٤. **التحكم المركزي مقابل التفاعل المجتمعي "Central Control vs. Community Engagement"** : النظرية تُعلي من شأن البنوك المركزية، لكنها تُغفل دور المجتمع في توجيه الاقتصاد نحو أهداف معنوية.

رابعًا: التناقضات البنيوية في النظرية النقدية: Structural Contradictions in Monetary Theory

جدول تناقضات النظرية النقدية (جدول ١٤)

التناقض	التفسير
الكم مقابل القيمة	النقود تُعامل ككمية لا كرمز للنية أو الأثر
الاستقرار مقابل العدالة	الحفاظ على الأسعار قد يُضحّي بالعدالة الاجتماعية
الحياد مقابل المسؤولية	السياسات تُنفّذ تقنيًا دون تقييم أخلاقي
التحكم مقابل التفاعل	يُغفل دور المجتمع في تشكيل السياسات الاقتصادية

خامسًا: من منظور الاقتصاد الروحي: From the Perspective of Spiritual Economics

النظرية النقدية تُقدّم أدوات قوية لضبط الاقتصاد، لكنها تحتاج إلى إعادة تشكيل قيمي وروحي:

- إدماج النية الأخلاقية في إصدار وتوزيع النقود.
- إعادة تعريف الاستقرار الاقتصادي ليشمل البُعد الإنساني.
- تعزيز العدالة الرحيمة في السياسات النقدية.
- تحويل النقود من مجرد أداة إلى رمز للثقة والانتماء.

مما سبق يتضح أن النظرية النقدية ساهمت في ضبط التضخم وتطوير أدوات السياسة الاقتصادية، لكنها أغفلت الإنسان ككائن يسعى للمعنى لا فقط للرقم. الاقتصاد الروحي يُكمل هذا المسار، ويمنح السياسات النقدية بُعداً أخلاقياً يُعيد التوازن بين الكم والمعنى، وبين السوق والضمير.

نظرية مالتوس السكانية

أولاً: تعريف نظرية مالتوس السكانية: Definition of Malthusian Population Theory

طرحها الاقتصادي والديموغرافي الإنجليزي توماس مالتوس عام ١٧٩٨، وتنص على أن:

- السكان ينمون وفق متتالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦...).
- بينما الغذاء ينمو وفق متتالية حسابية (١، ٢، ٣، ٤، ٥...).
- هذا الاختلال يؤدي إلى فقر ومجاعات وأوبئة ما لم يتم ضبط النمو السكاني.

وقد اقترح مالتوس نوعين من "الضبط":

- **ضبط سلبي**: مثل تنظيم النسل، تأخير الزواج، منع الفقراء من الإنجاب
- **ضبط إيجابي**: مثل الكوارث، الحروب، الأوبئة، كوسائل طبيعية لتقليل السكان.

ثانيًا: مزايا النظرية "Advantages of the Theory":

- أول محاولة منهجية لربط النمو السكاني بالموارد الاقتصادية.
- أثّرت في الفكر الاقتصادي والديموغرافي الحديث.
- ألهمت نظريات لاحقة مثل الانتقاء الطبيعي عند داروين.
- نبهت إلى أهمية الإدارة المستدامة للموارد.

ثالثًا: مراجعة نقدية من منظور علمي وروحي:

١. **النظرة التشاؤمية للإنسان "Pessimistic View of Humanity"**: مالتوس يفترض أن الإنسان كائن غير منضبط، وأن التكاثر يقود حتمًا إلى الكارثة.

٢. **غياب البعد القيمي "Absence of the Value Dimension"**: النظرية تُعامل الفقراء كعبء يجب تقليصه، وتُغفل كرامتهم وحقهم في الحياة الكريمة.

٣. **تجاهل الابتكار والتقدم "Neglect of Innovation and Progress"** : مالتوس لم يتنبأ بقدرة الإنسان على تطوير الزراعة، التكنولوجيا، والطب، مما أدى لاحقًا إلى تجاوز توقعاته.

٤. **الخلط بين الطبيعة والسياسة "Confusion Between Nature and Politics"** : مالتوس دعا إلى تدخل الدولة لمنع الزواج وزيادة البؤس كوسيلة لضبط السكان، وهو ما يُثير إشكاليات أخلاقية عميقة.

رابعًا: التناقضات البنيوية في نظرية مالتوس: Structural Contradictions in Malthusian Theory

جدول تناقضات في نظرية مالتوس السكانية (جدول ١٥)

التناقض	التفسير
الحتمية مقابل الحرية	تفترض أن الكوارث حتمية، وتُغفل قدرة الإنسان على التغيير الواعي
الكم مقابل الكرامة	تُركّز على الأعداد لا على القيمة الإنسانية
الضبط القسري مقابل التزكية الداخلية	تُشجّع على التحكم الخارجي بدلًا من الوعي الذاتي
الموارد مقابل التوزيع	تُغفل أن المشكلة ليست في ندرة الموارد، بل في سوء توزيعها

خامسًا: من منظور الاقتصاد الروحي: From the Perspective of Spiritual Economics

نظرية مالتوس تحتاج إلى إعادة تأويل عميقة:

- إدماج النية الأخلاقية في السياسات السكانية.
- تعزيز العدالة الرحيمة بدلاً من الضبط القسري.
- اعتبار الإنسان ليس فقط رقمًا ديموغرافيًا، بل كائنًا يسعى للمعنى والانتماء.
- تحويل إدارة السكان من أزمة إلى فرصة للتزكية والتمكين.

مما سبق يتضح أن نظرية مالتوس نبهت إلى خطر الاختلال بين السكان والموارد، لكنها أغفلت الإنسان ككائن روحي قادر على الوعي والتزكية. الاقتصاد الروحي يُعيد تشكيل هذا التصور، ويمنح السياسات السكانية بُعدًا أخلاقيًا يُوازن بين الحكمة والرحمة، وبين التخطيط والكرامة.

نظرية اشتراكية السوق

أولاً: تعريف نظرية اشتراكية السوق: Definition of Market Socialism Theory

نظرية اشتراكية السوق هي محاولة للمزاوجة بين:

- الملكية الاجتماعية أو التعاونية لوسائل الإنتاج.
- وآليات السوق في تحديد الأسعار وتوزيع الموارد.

بخلاف الاشتراكية التقليدية التي تعتمد على التخطيط المركزي، تسمح اشتراكية السوق بوجود سوق تنافسي، لكن ضمن إطار ملكية جماعية أو عامة. تُستخدم الأرباح الناتجة عن الشركات المملوكة اجتماعيًا كمصدر تمويل عام أو لتوزيعها على المجتمع.

ثانيًا: مزايا النظرية "Advantages of the Theory":

- تحقيق العدالة الاجتماعية دون إلغاء آليات السوق.
- تحفيز الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة.
- إعادة توزيع الأرباح بطريقة تعاونية.
- مرونة في السياسات الاقتصادية مقارنة بالاشتراكية الصارمة.
- إمكانية التنظيم الذاتي دون الحاجة إلى تخطيط مركزي جامد.

ثالثًا: مراجعة نقدية من منظور علمي وروحي:

١. **النية الاقتصادية "Al-Niyyah in Economics"**: هل السوق يخدم الجماعة؟ رغم أن النظرية تسعى لتحقيق العدالة، إلا أن وجود السوق قد يُعيد إنتاج منطق الربح الفردي داخل مؤسسات جماعية.

٢. **الملكية الجماعية مقابل المسؤولية الفردية "Collective Ownership vs. Individual Responsibility"**: اشتراكية السوق تُركّز على الملكية العامة، لكنها قد تُضعف الشعور بالمسؤولية الفردية والنية الشخصية في الإنتاج.

٣. **العدالة التوزيعية مقابل التزكية الداخلية "**Distributive Al-ʿAdālah vs. Al-Tazkiyah Purification**"** : النظرية تُعيد توزيع الأرباح، لكنها لا تُعالج دوافع الاستهلاك أو القيم التي تحكم الإنفاق.

٤. **التنظيم الذاتي مقابل التوجيه القيمي "**Self-Organization vs. Value-Based Guidance**"** : اشتراكية السوق تُراهن على التنظيم الذاتي، لكنها قد تُغفل الحاجة إلى توجيه قيمي وروحي في السياسات الاقتصادية.

رابعًا : التناقضات البنيوية في نظرية اشتراكية السوق :

جدول تناقضات في نظرية اشتراكية السوق (جدول ١٦)

التناقض	التفسير
السوق مقابل الجماعة	آلية السوق قد تُضعف روح التعاون إذا لم تُضبط بالقيم
الربح مقابل المعنى	الأرباح تُعاد توزيعها، لكن دون ضمان أن تُستخدم فيما يخدم التزكية أو التنمية الروحية
المرونة مقابل الغموض القيمي	غياب التوجيه الأخلاقي قد يجعل النظام عرضة للتلاعب أو الانحراف
الملكية العامة مقابل ضعف الانتماء الشخصي	قد يشعر الفرد أن دوره غير مؤثر إذا غابت الرمزية والنية في العمل

خامسًا : من منظور الاقتصاد الروحي : From the Perspective of Spiritual Economics

نظرية اشتراكية السوق تُقدّم نموذجًا واعدًا، لكنها تحتاج إلى إعادة تشكيل روحي :

- إدماج النية الأخلاقية في كل مستوى من مستويات الإنتاج والتوزيع.
- تعزيز الانتماء الرمزي للفرد داخل المؤسسات الجماعية.
- إعادة تعريف الربح ليشمل الأثر المعنوي والروحي.
- تحويل السوق من مجرد آلية إلى منصة تزكية وتكافل.

مما سبق يتضح أن اشتراكية السوق تُحاول التوفيق بين الكفاءة والعدالة، لكنها لا تكتمل إلا إذا أُعيد توجيهها نحو الإنسان ككائن يسعى للمعنى، لا فقط للمنفعة. الاقتصاد الروحي يُضيف لهذا النموذج بُعداً جديداً من النية، الرحمة، والانتماء، ليصبح الاقتصاد أداة لبناء الإنسان لا فقط لخدمة السوق.

أولاً: خاتمة البحث

لقد انتهت هذه المراجعة التحليلية إلى أن الأزمة الحقيقية في النظريات الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) ليست مجرد أزمة أدوات رياضية أو سياسات نقدية، بل هي أزمة "معنى" و"انفصال وجودي". لقد أثبت البحث أن اختزال الإنسان في نموذج "الكائن المادي" قد أدى إلى بناء هياكل اقتصادية تفتقر إلى العمق الرمزي والنياتي، مما أنتج فجوات في العدالة والاستدامة لا يمكن سدها بالحلول المادية البحتة.

ومن خلال طرح نظرية الاقتصاد الروحي، نخلص إلى أن استعادة فاعلية النموذج الحضاري تتطلب الانتقال من "الاقتصاد الكمي المجرد" إلى اقتصاد "التزكية"، حيث تُصبح النية الأخلاقية والسكينة الروحية مدخلات أساسية في العملية الاقتصادية. إن دمج "هندسة الاستخلاف" في صلب التحليل الاقتصادي يوفر الجسر المفقود بين كفاءة الأداء المادي وبين المقاصد الروحية العليا، محققاً بذلك توازناً فريداً بين الرفاه المالي والارتقاء الإنساني.

ثانياً: التوصيات (Recommendations)

بناءً على نتائج هذه الدراسة، نوصي بالآتي:

١. **إعادة صياغة النماذج الاقتصادية**: ضرورة الانتقال من الاعتماد الكلي على مؤشرات المنفعة المادية إلى تبني مؤشرات "العدالة الرمزية" و"الاستدامة الروحية" ضمن أطر نظرية الاقتصاد الروحي.

٢. **تفعيل مفهوم النية المؤسسية**: التوصية بتطوير نُظم إدارية واقتصادية لا تكتفي بالنتائج الرقمية، بل تعتمد "النية الأخلاقية" كمعيار لتقييم جودة الأداء والبركة الاقتصادية.

٣. **تطوير لغة رمزية جديدة**: العمل على إيجاد اصطلاحات اقتصادية معاصرة تترجم مفاهيم "التزكية" و"الاستخلاف" إلى تطبيقات عملية تلهم المؤسسات والأفراد.

٤. **دمج هندسة الاستخلاف في التعليم**: توصية الجهات الأكاديمية بتدريس أبعاد نظرية الاقتصاد الروحي كمسار تصحيحي للنظريات التقليدية، لتهيئة جيل من الباحثين القادرين على الجمع بين فقه النص وواقع التطبيق الرمزي.

٥. **البحث في الاستدامة الروحية**: توجيه الدراسات المستقبلية نحو قياس أثر "السلام الداخلي" والمعنى الشخصي على الإنتاجية الاقتصادية، باعتبارهما من الركائز الأساسية التي أغفلتها النظريات الكلاسيكية.

الانتشار الرسمي وغير الرسمي للذكاء الاصطناعي في مكان العمل في ضوء التجربة الألمانية الحديثة

د. عبد المنعم محمود دهمان

مدرب ومستشار تطوير الأعمال والتحول الرقمي

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

هذه الدراسة تعتبر مدخلاً مهمًا لفهم التحول الجاري في سوق العمل الرقمي، لم يعد السؤال المركزي هو: هل دخل الذكاء الاصطناعي إلى المؤسسات؟ فقد دخل فعلاً. السؤال الأعمق هو: كيف دخل؟ ومن قاد دخوله؟ وهل أصبح جزءًا من بنية العمل والإدارة والإنتاج، أم بقي أداة يستخدمها بعض العاملين بصورة فردية ومتفرقة؟

تكشف الدراسات الألمانية أن الذكاء الاصطناعي ينتشر داخل أماكن العمل عبر مسارين متوازيين:

- **المسار الأول رسمي**: تقوده جهة العمل من خلال أدوات معتمدة، وتدريب، وتنظيم، وإشراف.
- **المسار الثاني غير رسمي**: يبدأ من الموظف نفسه، حين يستخدم أدوات سهلة الوصول مثل ChatGPT أو DeepL أو غيرها من التطبيقات منخفضة التكلفة.

يمكن تسمية هذا النمط بالانتشار المزدوج للذكاء الاصطناعي Dual Diffusio، تبدو أهمية هذا المفهوم في قدرته على تفسير مفارقة واضحة في الاقتصاد الرقمي المعاصر. فاستخدام الذكاء الاصطناعي واسع جدًا، لكن أثره في الإنتاجية الكلية ما يزال محدودًا. يستخدم العاملون أدوات الذكاء الاصطناعي بكثرة. غير أن هذا الاستخدام لا يعني بالضرورة أن المؤسسات أعادت تصميم العمل، أو دربت العاملين، أو دمجت الأدوات الذكية في العمليات الإنتاجية. لذلك تظهر فجوة واضحة بين سرعة الانتشار وضعف التحول المؤسسي العميق.

اعتمدت في هذا البحث على دراسة ألمانية حديثة أُنجزت بصورة مشتركة بين مؤسسات بحثية وأكاديمية عدة، من بينها معهد أبحاث سوق العمل والمهن IAB، وجامعة إرلانغن–نورمبرغ، والمعهد الاتحادي للسلامة والصحة المهنية BAuA، والمعهد الاتحادي للتعليم والتدريب المهني BIBB، ومركز لايبنتس

للبحوث الاقتصادية الأوروبية ZEW، ومعهد إيفو Ifo، وجامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونخ، وجامعة مانهايم. واستند الباحثون إلى مسح تمثيلي حديث في ألمانيا بعنوان التحول الرقمي وتغير عالم العمل، وقد أتاح هذا المسح قراءة دقيقة لكيفية دخول الذكاء الاصطناعي إلى أماكن العمل. فهو لا يدرس قرارات المؤسسات وحدها، بل يدرس أيضًا مبادرات العاملين أنفسهم. وقد أُجري المسح عام ٢٠٢٤ على قرابة ١٠٠٠٠ موظف، وربط بيانات العاملين بخصائص المنشآت والبيئات الإقليمية. لذلك يقدم صورة عميقة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مكان العمل الألماني (Arntz et al., 2026, p. 9).

تنطلق الدراسة من ملاحظة أساسية. بعد الإطلاق العام ل ChatGPT في أواخر عام ٢٠٢٢، أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative AI جزءًا من الحياة المهنية اليومية لملايين العاملين. لم يعد استخدامه يتطلب استثمارات كبيرة في الأجهزة أو البنية التحتية كما كان يحدث في موجات تكنولوجية سابقة. يستطيع الموظف اليوم أن يصل إلى أداة ذكاء اصطناعي مجانية أو منخفضة التكلفة، ويستخدمها في الكتابة، والترجمة، والتلخيص، والبرمجة، وتحليل المعلومات.

هذا التحول غيّر منطق انتشار التكنولوجيا. في الموجات السابقة، كانت الشركة غالبًا هي المدخل الأساسي للتكنولوجيا. فهي التي تشتري النظام، وتوفر التدريب، وتعيد تنظيم المهام. أما في موجة الذكاء الاصطناعي التوليدي، فقد أصبح العامل نفسه قناة مستقلة للانتشار. وهذا تطور مهم في الاقتصاد الرقمي، لأنه ينقل جزءًا من قرار تبني التقنية من المؤسسة إلى الفرد.

تستفيد الدراسة من نظرية انتشار الابتكارات عند إيفريت روجرز Everett Rogers، فقد نظر روجرز إلى انتشار التكنولوجيا بوصفه عملية اجتماعية تقوم على التعلم والاتصال وشبكات الثقة، لا على الجاهزية الفنية وحدها (Rogers, 2003). وتستند الدراسة أيضًا إلى الاقتصاد التطوري عند ريتشارد نيلسون Richard Nelson وسيدني وينتر Sidney Winter، حيث ينتشر الابتكار عبر البحث، والتقليد، وتراكم القدرات (Nelson & Winter, 1982). غير أن الدراسة تضيف بعدًا جديدًا إلى هذه الأدبيات. فالتبني لم يعد محصورًا في الشركة، بل أصبح موزعًا بين المؤسسة والأفراد.

تبدو هذه الفكرة بالغة الأهمية، فالذكاء الاصطناعي لا ينتشر في بيئة عمل مستقرة تمامًا. إنه ينتشر في اقتصاد يعاني ضغط الإنتاجية، ونقص المهارات، وتغير نماذج العمل، وارتفاع الحاجة إلى السرعة والكفاءة. لذلك يصبح الانتشار غير الرسمي مفهومًا ضروريًا لفهم سلوك العاملين. فقد يلجأ العامل إلى أداة ذكية لتقليل عبء العمل، أو تحسين جودة الأداء، أو تعويض نقص التدريب الرسمي.

منهجية الدراسة ومصدر البيانات

اعتمدت الدراسة المشار اليها على مسح ألماني حديث أُجري بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. شمل المسح نحو ٩٨٠٠ مشارك، وكانت ٩٤١٠ مقابلات صالحة للتحليل. وقد صُمم المسح ليكون ممثلاً للعاملين الخاضعين للتأمين الاجتماعي في ألمانيا. ويغطي الفئة العمرية بين ١٦ و ٦٥ عاما (Arntz et al., 2026, pp. 7).

استخدم المسح أسلوبًا مختلطًا في جمع البيانات، فقد جُمعت ٧٦.٢٪ من الإجابات عبر المقابلات الإلكترونية المدعومة بالحاسوب، وجُمعت ٢٣.٨٪ عبر المقابلات الهاتفية المدعومة بالحاسوب. وبلغ متوسط مدة المقابلة ٣٤ دقيقة. تمنح هذه المنهجية الدراسة قوة تفسيرية جيدة. فهي لا تعتمد على قطاع ضيق أو عينة محدودة، بل تغطي قطاعات واسعة من الاقتصاد الألماني.

عرّف المسح استخدام الذكاء الاصطناعي بأنه تمكين البرامج والآلات من أداء مهام كانت تتطلب عادة ذكاءً بشريًا، وسأل المشاركين عن استخدامهم لأدوات تعالج النصوص، أو اللغة المنطوقة، أو الصور والفيديو، أو تنتج تشخيصات وتحليلات، أو تعمل جنبًا إلى جنب مع الإنسان مثل الروبوتات التعاونية.

ميزت الدراسة بين نوعين من المستخدمين. المستخدم الرسمي هو من يستخدم أداة ذكاء اصطناعي أدخلتها جهة العمل رسميًا. أما المستخدم غير الرسمي فهو من يستخدم أداة لم توفرها جهة العمل، بل اعتمدها بمبادرة ذاتية. هذا التمييز يمثل جوهر الدراسة. فهو يساعد على فهم ما إذا كان الذكاء الاصطناعي ينتشر بفعل التنظيم المؤسسي، أم بفعل التجربة الفردية.

أهم النتائج الوصفية

تكشف الدراسة أن الذكاء الاصطناعي منتشر على نطاق واسع بين العاملين في ألمانيا، فقد أفاد ٦٤ في المئة من الموظفين بأنهم يستخدمون أداة واحدة على الأقل قائمة على الذكاء الاصطناعي في العمل، ولو

بصورة عرضية. لكن الاستخدام المتكرر أقل بكثير. إذ لا يستخدم الذكاء الاصطناعي غالبًا أو دائمًا إلا نحو ٢٠٪ من العاملين (Arntz et al., 2026, pp. 10–12).

تعني هذه النتيجة أن الانتشار واسع، لكنه غير عميق. فقد وصلت أدوات الذكاء الاصطناعي إلى معظم أماكن العمل، لكنها لم تتحول بعد إلى ممارسة يومية ثابتة لدى أغلب العاملين. وهذا يساعد على تفسير ضعف مكاسب الإنتاجية الكلية رغم اتساع الاستخدام.

وتظهر الدراسة أيضًا أن ثلث مستخدمي الذكاء الاصطناعي فقط أفادوا بأن أداة الذكاء الاصطناعي الرئيسية التي يستخدمونها أدخلتها جهة العمل رسميًا. أما الأغلبية فتستخدم أدوات غير رسمية. وهذا يدل على أن الانتشار التصاعدي، من أسفل إلى أعلى، أصبح قوة فعلية في سوق العمل.

على مستوى نوع الأدوات، يأتي الذكاء الاصطناعي التوليدي القائم على النصوص في المقدمة. فأكثر من ٨٠٪ من مستخدمي الذكاء الاصطناعي يستخدمون أدوات نصية مثل ChatGPT و DeepL. ويرجع ذلك إلى سهولة الوصول، وانخفاض التكلفة، وعدم الحاجة إلى دمج تنظيمي معقد. أما التطبيقات الأعلى تكلفة، مثل التشخيصات، معالجة الصور والفيديو، والروبوتات التعاونية، فتنتشر أكثر عندما تدخلها جهة العمل رسميًا.

الانحياز المهاري في انتشار الذكاء الاصطناعي

من أهم نتائج الدراسة أن انتشار الذكاء الاصطناعي منحاز بوضوح نحو المهارات، فالعاملون الأعلى تعليمًا، وأصحاب الوظائف الأكثر تعقيدًا، هم الأكثر استخدامًا له. وتبين النتائج أن الحاصلين على شهادة كلية أو جامعة، أو على مؤهل حرفي أو فني متقدم، أكثر احتمالاً لاستخدام الذكاء الاصطناعي وزيادة استخدامه مقارنة بمن لا يحملون مؤهلات (Arntz et al, 2026, pp. 16).

تتوافق هذه النتيجة مع دراسات أخرى حول الذكاء الاصطناعي التوليدي، فقد أظهرت دراسة ألكسندر بيك Alexander Bick وزملائه أن تبني الذكاء الاصطناعي التوليدي كان أسرع بين الفئات الأعلى تعليمًا والأقرب إلى الأعمال المعرفية (Bick et al, 2024). كما أشار أندرس هوملوم Anders Humlum وإميلي فيسترغارد Emilie Vestergaard إلى أن تبني ChatGPT يرتبط بدرجة واضحة بالعمر، والتعليم، وطبيعة العمل (Humlum & Vestergaard, 2024).

وتكشف الدراسة الألمانية أيضًا أن النساء أقل احتمالاً في استخدام الذكاء الاصطناعي منذ عام ٢٠١٩، بنحو ٦ نقاط مئوية. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسات حديثة عن فجوة النوع الاجتماعي في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، ومنها دراسة نيكولاس أوتيس Nicholas Otis وزملائه، ودراسة ألداسورو Aldasoro وزملائه (Otis et al, 2024; Aldasoro et al, 2024).

تظهر هنا إشكالية مهمة، إذا كان الذكاء الاصطناعي ينتشر أساسًا من خلال المبادرة الذاتية، فإن من يمتلك المعرفة والثقة والمهارة سيستفيد أكثر. أما الفئات التي تحتاج إلى تدريب ودعم فقد تبقى خارج دائرة الاستخدام الكثيف، وهنا قد يتحول الذكاء الاصطناعي من أداة تمكين إلى أداة تعميق للفوارق.

دور المؤسسة بين الدمج والتقييد

لا تقول الدراسة إن التبني الرسمي هو الأكثر انتشارًا، العكس هو الصحيح. فالتبني الرسمي أقل انتشارًا من الاستخدام غير الرسمي، لكنه أكثر عمقًا. فالعاملون الذين يستخدمون أدوات أدخلتها جهة العمل رسميًا يستخدمون الذكاء الاصطناعي بكثافة أعلى. كما يشاركون في تدريب أكثر، ويبلغون عن مكاسب إنتاجية أعلى، لكنهم يتعرضون أيضًا لمستوى أكبر من الإشراف القائم على الذكاء الاصطناعي أو الإدارة الخوارزمية (Arntz et al, 2026, pp. 19).

تظهر هنا مفارقة مؤسسية واضحة، الاستخدام غير الرسمي يوسع الوصول بسرعة، لكنه يبقى سطحيًا في كثير من الحالات. أما الاستخدام الرسمي، فيعمق الدمج، لكنه لا يوسع الوصول بالضرورة. بمعنى آخر، لا تجعل المؤسسة الذكاء الاصطناعي متاحًا للجميع تلقائيًا، لكنها حين تعتمده رسميًا، تجعله أكثر ارتباطًا بسير العمل، والتدريب، والرقابة، والإنتاجية.

تؤكد الدراسة أن التبني الرسمي لا يغير كثيرًا هوية المستخدمين، فالمستخدمون الرسميون وغير الرسميين متشابهون في ارتفاع التعليم وتعقيد المهام. وهذا يعني أن المؤسسات، حتى عندما تعتمد الذكاء الاصطناعي رسميًا، لا تصل بالضرورة إلى الفئات الأقل مهارة، لذلك يبقى الانحياز المهاري قائمًا.

هذه نتيجة حساسة. فالتحول الرقمي الناجح لا يقاس بمجرد إدخال التقنية، بل يقاس بقدرة المؤسسة على توزيع أثرها بعدالة، وتدريب الفئات الأضعف، ومنع تحول التقنية إلى أداة فرز جديدة داخل سوق العمل.

الإنتاجية ومفارقة الذكاء الاصطناعي

تقدم الدراسة تفسيراً مهماً لما يسمى مفارقة الإنتاجية الحديثة Modern Productivity Paradox. فقد بيّن إريك براينجولفسون Erik Brynjolfsson وزملاؤه أن الذكاء الاصطناعي قد يرفع كفاءة بعض المهام، لكنه لا يظهر فوراً في مؤشرات الإنتاجية الكلية. ويرجع ذلك إلى تأخر التكيف المؤسسي والتنظيمي (Brynjolfsson et al, 2017). وتؤكد الدراسة الألمانية هذه الفكرة من زاوية سوق العمل، فالاستخدام الفردي لأدوات الذكاء الاصطناعي قد يحسن كتابة تقرير، أو يسرع ترجمة، أو يساعد في تحليل نص. لكنه لا يغير الإنتاجية الكلية ما لم يترافق مع تدريب، وإعادة تصميم للمهام، وتكامل مع أنظمة المؤسسة، وتغيير في طرق الإدارة. لذلك يمكن أن يستخدم آلاف الموظفين الذكاء الاصطناعي يومياً، من دون أن يتحول ذلك إلى قفزة إنتاجية واضحة.

وتشير الدراسة إلى أن التبني الرسمي يرتبط بتحسينات أعلى في الإنتاجية المدركة، فقد أبلغ المستخدمون الرسميون عن تحسن في جودة العمل، وكمية العمل، وتوفير الوقت. غير أن هذه المكاسب تبقى مدركة ذاتياً، وهي ليست قياساً مباشراً للإنتاجية الفعلية. وهذا جانب منهجي مهم، فالنتائج قوية في فهم سلوك العاملين وتجاربهم، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات أثر سببي نهائي على الإنتاجية الكلية.

التدريب بوصفه الاستثمار المكمل

يظهر التدريب في الدراسة كعامل حاسم، فالتبني الرسمي للذكاء الاصطناعي يرتبط بزيادة احتمال المشاركة في التدريب بنحو ٨ نقاط مئوية، كما يرتبط بحضور عدد أكبر من الدورات التدريبية. وهذا يعني أن المؤسسة حين تعتمد الذكاء الاصطناعي رسمياً، فإنها غالباً تضيف إليه استثماراً بشرياً وتنظيمياً (Arntz et al, 2026, p. 18).

تنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات التي ترى أن التكنولوجيا لا تنتج أثرها تلقائياً، فهي تحتاج إلى قدرات استيعابية لدى الأفراد والمؤسسات. وقد أكد ويسلي كوهين Wesley Cohen ودانيال ليفنثال Daniel Levinthal أن قدرة المؤسسة على التعلم واستيعاب المعرفة الجديدة شرط أساسي للاستفادة من الابتكار (Cohen & Levinthal, 1990).

لذلك الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يدرس كأداة تقنية مجردة، بل يجب أن يدرس كمنظومة عمل. فالأداة وحدها لا تكفي، بل يجب أن يرافقها تدريب، وثقافة تنظيمية، وضوابط أخلاقية، وتحديد واضح للمهام التي يجوز تفويضها إلى الخوارزميات، والمهام التي يجب أن تبقى تحت الحكم الإنساني.

الإدارة الخوارزمية ومخاطر الرقابة

تلفت الدراسة النظر إلى جانب آخر من التبني الرسمي، فحين يدخل الذكاء الاصطناعي من خلال المؤسسة، لا يستخدم فقط لمساعدة العاملين. قد يستخدم أيضًا في توزيع المهام، وإدارة الوقت، وتقييم الأداء. وهذا يفتح باب الإدارة الخوارزمية.

تؤكد النتائج أن المستخدمين الرسميين أكثر احتمالاً للإبلاغ عن إشراف قائم على الذكاء الاصطناعي. ورغم أن المعدلات العامة لهذا الإشراف ما تزال منخفضة، فإن الفروق بين المستخدمين الرسميين وغير الرسميين مهمة. وهنا تظهر مفاضلة دقيقة. فالذكاء الاصطناعي قد يرفع الكفاءة، لكنه قد يزيد كثافة الرقابة، ويقلل استقلالية العامل، ويحول الأداء إلى مؤشرات رقمية ضيقة.

ترتبط هذه النقطة بإدارة الأزمات داخل المؤسسات. ففي أوقات الضغط، قد تميل الإدارات إلى الاعتماد على الأدوات الخوارزمية لتسريع القرارات وضبط الأداء. لكن الإفراط في ذلك قد يضعف الثقة، ويخلق توترًا مهنيًا، ويحول العامل إلى موضوع مراقبة دائمة. لذلك تحتاج المؤسسات إلى حوكمة واضحة، توازن بين الإنتاجية والكرامة المهنية.

القطاع العام والاحتكاكات المؤسسية

تظهر الدراسة أن القطاع العام في ألمانيا أقل اندفاعًا نحو زيادة الاستخدام الرسمي للذكاء الاصطناعي. ويرتبط ذلك غالبًا بقيود تنظيمية، ومخاوف قانونية، ومحدودية الجاهزية المؤسسية، وبطء التغيير الإداري. وقد أظهرت دراسات حديثة أن المؤسسات العامة تواجه عوائق خاصة في تبني الذكاء الاصطناعي، بسبب متطلبات الامتثال، وحماية البيانات، وبنية القرار الإداري (Gerhards & Baum, 2024).

هذه النتيجة مهمة للدول العربية أيضًا، فالقطاع العام هو غالبًا أكبر مشغل، وأكبر منظم، وأكبر مالك للبيانات. وإذا تأخر في إدماج الذكاء الاصطناعي بطريقة مدروسة، فسيبقى التحول الرقمي محصورًا في المبادرات الفردية أو في القطاع الخاص. أما إذا تبناه القطاع العام بلا تدريب وحوكمة، فقد يتحول إلى أداة بيروقراطية جديدة، لا إلى وسيلة لتحسين الخدمة العامة.

قراءة تحليلية من زاوية الاقتصاد الرقمي وإدارة الأزمات

تقدم الدراسة الألمانية درسًا أعمق من مجرد قياس استخدام الذكاء الاصطناعي، فهي تكشف أن الأزمة الحقيقية ليست في الوصول إلى التقنية. الأزمة تكمن في تحويل الوصول إلى قدرة. فقد انخفضت الحواجز التقنية، وأصبحت الأدوات متاحة، وتراجعت الكلفة. لكن الرهان أصبح أعلى، لأن الاستخدام غير المنظم قد يعمق الفجوات، ويزيد الاعتماد على أدوات خارجية، ويفتح أسئلة حول الخصوصية، والامتثال، والسيادة الرقمية، وجودة القرار.

فمن منظور الاقتصاد الرقمي، يمكن تلخيص الدرس في ثلاث نقاط.

١. أن الذكاء الاصطناعي ينتشر بسرعة حين تنخفض حواجز الدخول. لكن هذا الانتشار السريع لا يكفي لصناعة قيمة اقتصادية مستدامة.

٢. أن القيمة تظهر عندما يتحول الاستخدام الفردي إلى تعلم تنظيمي، أي عندما تصبح الأداة جزءًا من سير العمل، ومن نظام التدريب، ومن قواعد الجودة، ومن أخلاقيات المؤسسة.

٣. أن العدالة الرقمية لا تتحقق تلقائيًا، إذا تُرك الذكاء الاصطناعي ينتشر عبر المبادرة الذاتية وحدها، فسيستفيد منه الأقوى فنيًا أولاً. أما الأقل مهارة، والنساء في بعض القطاعات، والعاملون الأكبر سنًا، والقطاع العام، فقد يتأخرون أكثر.

دلالات للسياسات العامة والمؤسسات العربية

رغم أن الدراسة أجريت في ألمانيا، فإن دلالاتها مفيدة عربيًا، فالمنطقة العربية تواجه تحديات متقاربة. من بينها الفجوات المهارية، والتفاوت في البنية الرقمية، وضعف التدريب المستمر، وتردد بعض المؤسسات في تبني أدوات الذكاء الاصطناعي. لذلك يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بناء مقاربة عربية متوازن، وفق النقاط التالية:

١. يجب عدم الاكتفاء بقياس عدد مستخدمي الذكاء الاصطناعي، فالأهم هو قياس كثافة الاستخدام، ونوعه، ومدى اندماجه في العمل.

٢. ينبغي تحويل الاستخدام غير الرسمي إلى قناة تعلم، لا إلى خطر صامت. يمكن للمؤسسات أن تراقب أنماط الاستخدام، وتضع أدلة مهنية، وتفتح مساحات تدريب، بدلاً من الاكتفاء بالمنع أو التجاهل.

٣. يجب أن يرتبط التبني الرسمي بسياسة مهارات شاملة، لا يكفي تدريب النخبة الرقمية، بل يجب أن يصل التدريب إلى الموظفين الإداريين، والنساء، والعاملين الأكبر سنًا، والقطاع العام، والمهن المتوسطة.

٤. يجب وضع قواعد واضحة للإدارة الخوارزمية، فالرقابة الذكية قد تتحول إلى عبء نفسي وتنظيمي إذا لم تقترن بالشفافية، وحق الاعتراض، وفهم العامل لكيفية اتخاذ القرار.

٥. ينبغي النظر إلى الذكاء الاصطناعي كجزء من إدارة الأزمات، فالمؤسسات التي تمتلك مهارات رقمية، وبيانات منظمة، وثقافة تعلم، ستكون أكثر قدرة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية والإدارية.

الخلاصة

تؤكد الدراسة أن الذكاء الاصطناعي في ألمانيا انتشر بسرعة داخل أماكن العمل، لكنه لم يندمج بالعمق نفسه. يستخدم ٦٤٪ من العاملين أدوات الذكاء الاصطناعي، لكن ٢٠٪ فقط يستخدمونها بكثافة. كما أن ثلث المستخدمين فقط يستعملون أدوات أدخلتها جهة العمل رسميًا. وهذا يعني أن الانتشار غير الرسمي أصبح المسار الأكبر (Arntz et al, 2026, pp. 12).

غير أن هذا المسار، رغم سرعته، يحمل خطرًا واضحًا. فهو يعتمد على المبادرة الفردية، ويخدم غالبًا الأكثر تعليمًا ومهارة. لذلك قد يوسع فجوات سوق العمل. أما التبني الرسمي، فيرتبط بتدريب أفضل، واستخدام أعمق، ومكاسب إنتاجية مدركة أعلى، لكنه لا يوسع الوصول بالضرورة، فهو يبقى غالبًا موجهًا إلى الفئات الأكثر جاهزية (Arntz et al., 2026, pp. 19).

تساعد الدراسة في فهم مفارقة الإنتاجية. فانتشار الذكاء الاصطناعي وحده لا يكفي، تحتاج المؤسسات إلى استثمارات مكملة في التدريب، وإعادة تصميم العمل، والحوكمة، والثقة. ومن دون ذلك، سيبقى الذكاء الاصطناعي واسع الانتشار ومحدود الأثر.

أخيرًا، أرى أن القيمة الكبرى لهذه الدراسة أنها تنبهنا إلى ضرورة الانتقال من سؤال الاستخدام إلى سؤال الحوكمة. فالتقنية أصبحت قريبة من الجميع، لكن العدالة في الانتفاع منها تحتاج إلى سياسة، وتدريب، وتنظيم، ورؤية إنسانية واضحة. وهنا يظهر دور الباحث، فهو لا يقرأ الذكاء الاصطناعي كأداة إنتاج فقط، بل كتحول في السلطة، والمهارة، والعمل، والمخاطر، والفرص.

المراجع

1. Acemoglu, D., & Autor, D. (2011). Skills, tasks and technologies: Implications for employment and earnings. In D. Card & O. Ashenfelter (Eds.), Handbook of Labor Economics, Vol. 4, pp. 1043–1171. Elsevier.
2. Acemoglu, D., Autor, D., Hazell, J., & Restrepo, P. (2022). Artificial intelligence and jobs: Evidence from online vacancies. Journal of Labor Economics, 40(S1).
3. Aldasoro, I., Armantier, O., Doerr, S., Gambacorta, L., & Oliviero, T. (2024). The gen AI gender gap. Economics Letters.
4. Arntz, M., Baum, M., Brüll, E., Dorau, R., Hartwig, M., Matthes, B., Meyer, S.-C., Schlenker, O., Tisch, A., & Wischniewski, S. (2026). Low barriers, high stakes: Formal and informal diffusion of AI in the workplace. Working paper, January 8, 2026.
5. Bick, A., Blandin, A., & Deming, D. J. (2024). The rapid adoption of generative AI. NBER Working Paper.
6. Brynjolfsson, E., Li, D., & Raymond, L. (2025). Generative AI at work. The Quarterly Journal of Economics, 140(2), 889–942.
7. Cohen, W. M., & Levinthal, D. A. (1990). Absorptive capacity: A new perspective on learning and innovation. Administrative Science Quarterly, 35(1), 128–152.
8. Dahlke, J., Beck, M., Kinne, J., Lenz, D., Dehghan, R., Wörter, M., & Ebersberger, B. (2024). Epidemic effects in the diffusion of emerging digital technologies: Evidence from artificial intelligence adoption. Research Policy.
9. Falck, O., Kerkhof, A., & Wölfl, A. (2024). Künstliche Intelligenz: Wie Unternehmen sie nutzen und was sie noch daran hindert. ifo Schnelldienst, 77(09), 57–63.
10. Gerhards, C., & Baum, M. (2024). AI in the workplace: Who is using it and why? A look at the driving forces behind artificial intelligence in German companies. Annals of Computer Science and Information Systems, 41.
11. Humlum, A., & Vestergaard, E. (2024). The adoption of ChatGPT. IZA Discussion Paper No. 16992.
12. Humlum, A., & Vestergaard, E. (2025). Large language models, small labor market effects. National Bureau of Economic Research.
13. Nelson, R. R., & Winter, S. G. (1982). An evolutionary theory of economic change. Harvard University Press.
14. Nicoletti, G., von Rueden, C., & Andrews, D. (2020). Digital technology diffusion: A matter of capabilities, incentives or both? European Economic Review, 128.
15. Otis, N., Chen, Y., Jones, M., & Raghunathan, S. (2024). Global evidence on gender gaps and generative AI. Harvard Business School Working.
16. Rogers, E. M. (2003). Diffusion of innovations, 5th ed. Free Press.

التشخيص الطبي المدعوم بالذكاء الاصطناعي:

دراسة تأصيلية في الموثوقية التقنية والأبعاد الأخلاقية والقانونية

أ. م د. محمد فهمي رشاد

أستاذ التفسير وأصول الفقه المساعد بجامعة القصر الدولية

كلية الحقوق قسم الشريعة الإسلامية وعضو هيئة التدريس بالجامعة

التحول الرقمي في القطاع الصحي وثورة البيانات الضخمة:

يشهد العالم المعاصر انعطافةً تاريخيةً كبرى في بنية الأنظمة الصحية؛ إذ لم يعد التحول الرقمي مجرد خيار تقني ترفي، بل أضحى ضرورةً حتميةً فرضتها تحديات العصر وتسارع المتغيرات المعرفية. إنَّ هذا التحول يمثل "انتقالاً إبستمولوجيًا" في كيفية توليد المعرفة الطبية وإدارتها؛ حيث انتقل القطاع الصحي من نمط الأرشفة التقليدية والخبرة البشرية المجردة إلى فضاء "الرقمنة الشاملة" التي تدمج بين العلوم البيولوجية والعلوم السيبرانية.

وفي قلب هذا التحول، برزت ظاهرة "البيانات الضخمة" (Big Data) كأحد أهم الموارد الاستراتيجية في الطب الحديث. إن تدفق البيانات السريرية، والجينومية، والصور الإشعاعية، والبيانات الحيوية الصادرة عن الأجهزة الذكية، أدى إلى تشكّل مخزون معرفي هائل يتجاوز القدرة الاستيعابية للعقل البشري المنفرد. وهنا تكمن الأهمية التأصيلية للذكاء الاصطناعي؛ إذ لم يعد دوره مقتصراً على الأتمتة الإجرائية، بل تجاوزه ليكون "عقلاً رديفًا" قادراً على استنطاق هذه البيانات، وكشف الأنماط الخفية فيها، وتحويلها من مجرد أرقام صماء إلى مؤشرات تشخيصية ذات قيمة تنبؤية عالية.

إن التوصيف الأكاديمي لهذه المرحلة يشير إلى ولادة ما يُعرف بـ "الطب القائم على البيانات" (Data-Driven Medicine)، وهو برادايجم (Paradigm) جديد يعيد صياغة مفهوم التشخيص الطبي، وينقله من حيز التقدير الشخصي المبني على الملاحظة، إلى حيز اليقين الإحصائي المبني على المعالجة الخوارزمية، مما يفتح آفاقًا غير مسبوقة في دقة التشخيص وسرعة التدخل العلاجي.

مشكلة البحث: تتمور مشكلة البحث في الفجوة الجدلية بين "تسارع التقنية" و"جمود التأصيل"؛ ويمكن بسط هذه المشكلة عبر المحاور التأصيلية التالية:

أولاً: معضلة الموثوقية وتآكل "اليقين الطبي": تكمن المشكلة في أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وخاصة نماذج "التعلم العميق"، تعمل بنظام يُعرف تقنيًا بـ "الصندوق الأسود" (Black Box)، حيث تقدم الآلة تشخيصًا دقيقًا دون الكشف عن المسار المنطقي المؤدي إليه. وهذا يطرح إشكالاً تأصيليًا عميقًا في مهنة الطب؛ فالأصل في التشخيص هو "التعليل السريري"، بينما يعتمد التشخيص الآلي على "الاستدلال الإحصائي"، مما يؤدي إلى فجوة في الثقة بين الطبيب والآلة، ويجعل الاعتماد الكلي على التقنية مخاطرةً معرفية لم يتم تأصيل حدودها بعد.

ثانيًا: التخلف التنظيمي والتشريعي: ثمة هوة واسعة بين انفجار الثورة التقنية وبين الأطر الناظمة لها؛ فالنصوص القانونية والقواعد الفقهية الكلاسيكية قد صيغت في عصرٍ كان فيه "الفعل الطبي" حكرًا على البشر. ومع دخول الذكاء الاصطناعي كفاعل (Agent) في العملية التشخيصية، برزت أسئلة معقدة لم تجد إجابات حاسمة في القوانين الحالية، مثل:

- هل يُعد مخرَج الذكاء الاصطناعي "استشارة" أم "قراراً طبيًا"؟
- كيف يمكن تكييف "الخطأ الطبي الإلكتروني" في ظل غياب الشخصية الاعتبارية المستقلة للآلة؟

ثالثا: أزمة المسؤولية وتوزع الدم الضائع: تتمثل أعقد جوانب المشكلة في تحديد "جهة المسؤولية" عند حدوث تشخيص خاطئ أدى إلى ضرر للمريض. فالمسؤولية هنا تتوزع بين (الطبيب المستخدِم، المبرمج المطور، والشركة المصنعة، والبيانات التي تدربت عليها الآلة). هذا التشتت في المسؤولية يخلق حالة من الإفلات من التبعات القانونية أو الجنائية، مما يستوجب تأصيلاً فقهيًا وقانونيًا جديداً يحدد مفهوم "الخطأ المشترك" في البيئات الرقمية.

رابعًا: الانكشاف الأخلاقي وحرمة البيانات: إن التشخيص الذكي يقتات على بيانات المرضى؛ وهنا تبرز مشكلة الموازنة بين "الحق في الخصوصية" وبين "المنفعة العامة" المتمثلة في تحسين دقة الخوارزميات. فالفجوة التأصيلية هنا تتعلق بمدى شرعية وقانونية استخدام البيانات الشخصية الحساسة في تدريب نماذج تجارية، ومخاطر التحيز الخوارزمي الذي قد يؤدي إلى تمييز فئات من المرضى على أساس العرق أو الجينوم.

أهمية البحث: تنبثق أهمية هذا البحث من ضرورة إيجاد "مرجعية تأصيلية ناظمة" تحكم العلاقة التفاعلية بين الطبيب وأدوات الذكاء الاصطناعي، وتتجلى هذه الأهمية في الأبعاد الآتية:

أولاً: الأهمية المعرفية (تأصيل "الوكالة التقنية"): تكمن الأهمية في محاولة صياغة إطار معرفي يحدد طبيعة "الذكاء الاصطناعي" في العمل الطبي؛ فهل يُصنف كـ "أداة تبعية" (Tool) تخضع لإشراف الطبيب الكامل، أم يُنظر إليه كـ "وكيل تشخيصي" (Autonomous Agent) يمتلك قدراً من الاستقلالية؟ إن هذا البحث يساهم في فض الاشتباك المفاهيمي حول "أهلية الآلة" في تقديم الاستشارة الطبية وما يترتب عليها من أحكام.

ثانيًا: الأهمية القانونية والتشريعية (رسم حدود المسؤولية): تظهر الضرورة القصوى لهذا البحث في وضع "خارطة طريق" للمشرعين والحقوقيين لتحديد "نطاق المسؤولية المدنية والجنائية". إن غياب مرجعية تحدد أين تنتهي مسؤولية المبرمج وأين تبدأ مسؤولية الطبيب يضع القطاع الصحي في حالة من "الارتباك القضائي". لذا، يسعى البحث إلى وضع معايير موضوعية للفصل بين:

- خطأ المستخدم (User Error): سوء تفسير الطبيب لمخرجات الآلة.
- خطأ النظام (System Failure): خلل في الخوارزمية أو تحيز في البيانات التدريبية.

ثالثًا: الأهمية المهنية والأخلاقية (حماية القائمين على الرعاية): يوفر البحث حمايةً مهنيةً للأطباء؛ فبدون مرجعية علمية واضحة، قد يجد الطبيب نفسه بين فكيّ كماشة: إما رفض التقنية وبالتالي الحرمان من دقتها (مما قد يُعد تقصيراً)، أو استخدامها وتحمل تبعات أخطائها غير المفهومة. تبرز هنا أهمية تحديد "معيار العناية الواجبة" (Standard of Care) في عصر الذكاء الاصطناعي.

رابعًا: الأهمية المجتمعية (تعزيز الثقة بالمنظومة الصحية): يساهم التأصيل العلمي في بناء "جسر ثقة" بين المريض والمنظومة الصحية الرقمية. فعندما تتوفر مرجعية علمية تحدد ضمانات الدقة وحقوق المتضررين، يتبدد التوجس المجتمعي من "تألي القوة الخوارزمية" على الحكمة البشرية، مما يضمن تحولاً رقميًا آمنًا ومستدامًا.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث بصفة رئيسة إلى تحقيق حزمة من الأهداف الاستراتيجية التي تضبط العلاقة بين التقنية التشخيصية والممارسة الطبية، وذلك وفقًا للآتي:

أولاً: الاستقصاء التقني لأدوات التشخيص الذكية: يهدف البحث إلى رصد وحصر أحدث أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الطبي (مثل خوارزميات الرؤية الحاسوبية في الأشعة، وأنظمة

التحليل الجيني)، مع تصنيفها وفقًا لدرجة استقلاليتها (Autonomous vs Assistive)، وذلك لتقديم قاعدة بيانات معرفية يعتمد عليها التأصيل اللاحق.

ثانيًا: التحليل النقدي لمعايير الدقة والموثوقية: لا يكتفي البحث بالعرض الوصفي، بل يهدف إلى تحليل الموثوقية العلمية لهذه الأدوات عبر مراجعة نسب الخطأ والتحيز الخوارزمي. ويروم هذا الهدف تحديد مدى مطابقة مخرجات الآلة لمعايير "اليقين الطبي" المقبولة، وكيفية التعامل مع مخرجات "الصندوق الأسود" من وجهة نظر إبستمولوجية.

ثالثًا: التأصيل الشرعي للتشخيص الخوارزمي: يهدف البحث إلى إيجاد مقاربة فقهية معاصرة تكيّف عمل الذكاء الاصطناعي ضمن أدوات التشخيص؛ وذلك من خلال: بحث مدى اعتبار مخرجات الآلة "قرينةً" أو "شهادةً تقنية" يُعتد بها شرعًا.

تأصيل المسألة بناءً على مقاصد الشريعة (حفظ النفس) وقواعد الفقه الكلية مثل "لا ضرر ولا ضرار".

رابعًا: التقعيد القانوني وتحديد نطاق المسؤولية: يهدف البحث إلى بناء إطار قانوني مقترح يحدد بوضوح حدود المسؤولية المترتبة على استخدام هذه الأدوات. ويشمل ذلك صياغة معايير تفرق بين "الخطأ البشري" و"الخلل التقني"، واقتراح تعديلات تشريعية تضمن حقوق المريض في التعويض وحقوق الطبيب في الحماية القانونية عند اتباعه للبروتوكولات الذكية المعتمدة.

خامسًا: وضع ميثاق أخلاقي وتنظيمي: الوصول إلى صياغة توصيات معيارية (Standard Guidelines) يمكن تبنيها من قبل المؤسسات الصحية، تضمن الشفافية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي، وتكفل حق المريض في "التفسير" (Right to Explanation) وفهم كيفية اتخاذ القرار الطبي المتعلق بصحته.

منهجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة على التكامل بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن؛ وذلك تلبيةً لمتطلبات التأصيل العلمي لموضوع يتسم بالديناميكية التقنية والتعقيد المعياري، ويمكن بسط فلسفة استخدام هذه المناهج على النحو الآتي:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي: يُعد هذا المنهج هو العمود الفقري للدراسة، حيث يتم توظيفه في مسارين متكاملين:

- الجانب الوصفي: يهدف إلى رصد واقع أدوات الذكاء الاصطناعي في الطب، وتوصيف آليات عمل الخوارزميات التشخيصية، مع بيان أنواع البيانات التي تقتات عليها. إن "الوصف" هنا ليس مجرد سرد، بل هو استقصاء علمي يحدد خصائص الظاهرة المدروسة.
- الجانب التحليلي: ينتقل البحث من مرحلة التوصيف إلى تفكيك هذه الأدوات وتحليل قدراتها المعرفية، ومناقشة معضلات "الصندوق الأسود" والتحيز الخوارزمي. هذا التحليل هو الذي يمهد الطريق لعملية "التأصيل"، إذ لا يمكن تكييف المسألة فقهيًا أو قانونيًا دون فهم عميق ومحلل لبنيتها التقنية.

ثانيًا: المنهج المقارن: تفرض طبيعة البحث اللجوء إلى الموازنة والمقارنة على مستويات عدة:

- المقارنة بين "الفعل البشري" و"الفعل الآلي": للموازنة بين دقة التشخيص التقليدي والذكاء الاصطناعي، مما يساعد في تحديد حدود "الخطأ المهني المقبول".
- المقارنة التشريعية والقانونية: من خلال استعراض كيف تعاملت الأنظمة القانونية المختلفة (مثل الأنظمة اللاتينية والأنجلوسكسونية) مع أخطاء الذكاء الاصطناعي، وكيف عالجت المنظمات العالمية (مثل منظمة الصحة العالمية) أخلاقيات هذه التقنية.
- المقارنة الفقهية: في حال ركز البحث على الجانب الشرعي، يتم المقارنة بين تكييف هذه الأدوات على قواعد "القرائن" أو "الشهادات" أو "الأدوات المعينة"، لاستنباط الحكم الأنسب الذي يحقق مقاصد الشريعة.

ثالثًا: مبررات اختيار المنهجية المركبة: إن الجمع بين المنهجين الوصفي والمقارن يضمن للبحث "الشمولية والعمق"؛ فالمنهج الوصفي يمنح البحث "الواقعية" من خلال الالتصاق بالتطورات التقنية المعاصرة، بينما يمنح المنهج المقارن البحث "الرصانة المعيارية" عبر استنطاق التجارب القانونية والفقهية المختلفة، مما يؤدي في النهاية إلى "تأصيل" يتجاوز مجرد التنظير ليصل إلى وضع حلول عملية لإشكالية المسؤولية الطبية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتقني للذكاء الاصطناعي الطبي

المبحث الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في السياق الطبي

ينطلق التأصيل المفاهيمي من اعتبار الذكاء الاصطناعي (AI) فرعًا من فروع علوم الحاسوب يهدف إلى محاكاة القدرات الذهنية البشرية، كالتفكير والتعلم والاستنتاج. وفي السياق الطبي، يُعرف بأنه

"مجموعة من الخوارزميات والبرمجيات القادرة على تحليل البيانات الصحية المعقدة لتقديم استنتاجات سريرية تشابه أو تفوق قدرة الطبيب البشرية".

أما التعلم الآلي (Machine Learning)، فهو المحرك الفعلي لهذا الذكاء؛ حيث لا يتم تلقين الحاسوب قواعد ثابتة، بل يُترك لاستخلاص الأنماط من البيانات الضخمة (Big Data). تأصيليًا، يُعد التعلم الآلي في الطب تحولاً من "الطب القائم على القواعد المنطقية" إلى "الطب القائم على الأنماط الإحصائية"، مما يمنح الآلة قدرةً تنبؤيةً فائقة في تشخيص الأمراض قبل ظهور أعراضها السريرية الواضحة.

المبحث الثاني: آليات عمل خوارزميات التشخيص (من معالجة الصور إلى تحليل الجينات)

تعتمد رصانة التشخيص الذكي على مسارين تقنيين يمثلان جوهر العمليات التشخيصية المعاصرة:

- المعالجة الآلية للصور الطبية (Computer Vision): تعتمد على "الشبكات العصبية الالتفافية" (CNN)، حيث تقوم الآلة بتفكيك الصور الإشعاعية (أشعة سينيّة، رنين مغناطيسي) إلى بكسلات دقيقة، ومقارنتها بملايين الحالات السابقة للكشف عن الأورام أو الآفات بدقة متناهية، وهو ما يُعرف بـ "التشخيص المعتمد على الرؤية الحاسوبية".
- تحليل البيانات الجينية والطب الدقيق: تعمل الخوارزميات هنا على معالجة "البيانات المهيكلة وغير المهيكلة" في السجل الطبي للمريض، وصولاً إلى تحليل التسلسل الجيني للتنبؤ بالأمراض الوراثية.
- تأصيليًا، تخرج هذه الآليات من حيز "الآلة الحاسبة" الصماء إلى حيز "نظم الاستدلال الاستقرائي"، حيث تستنبط الآلة الكليات من الجزئيات المتاحة في ملف المريض.

المبحث الثالث: تصنيف أدوات التشخيص الذكية

يمكن تصنيف هذه الأدوات بناءً على دورها الوظيفي ومدى استقلاليتها إلى ثلاثة أصناف رئيسة:

- أنظمة دعم القرار السريري (CDSS): وهي أدوات استشارية تقدم توصيات للطبيب (مثل التنبيه للتفاعلات الدوائية أو اقتراح تشخيص بناءً على المختبر)، وتظل فيها السلطة التقديرية كاملةً للطبيب.

- الروبوتات التشخيصية والجراحية: وهي أنظمة تدمج بين الذكاء البرمجي والذراع الميكانيكية، وتستخدم في إجراء فحوصات دقيقة أو خزعات تحت إشراف خبير، مما يقلل من نسبة الخطأ البشري الناتج عن الرعاش أو التعب.
- التشخيص عن بُعد (Tele-Diagnostic AI): وهي الأنظمة التي تعتمد على إنترنت الأشياء الطبية (IoMT)، حيث يتم مراقبة المريض عبر أجهزة استشعار ذكية تقوم بتشخيص الحالات الطارئة (مثل السكتات الدماغية أو النوبات القلبية) وإرسال تقارير فورية للمراكز الطبية.

الفصل الثاني: التأصيل العلمي والعملي للتشخيص الذكي

المبحث الأول: معايير الدقة والموثوقية (الصدق، الثبات، والقابلية للتفسير)

يرتكز التأصيل العلمي للتشخيص الذكي على ثلاثية معيارية تضمن سلامة المخرجات الطبية:

- الصدق والثبات (Validity & Reliability): يشير الصدق إلى قدرة الخوارزمية على تشخيص المرض بدقة (الحساسية والخصوصية)، بينما يشير الثبات إلى استقرار النتائج عند تكرار الفحص في ظروف مشابهة. تأصيليًا، تُعد هذه المعايير هي "موجبات الاطمئنان" التي يعتمد عليها الفقيه أو المشرع في قبول شهادة الآلة.
- القابلية للتفسير (Explainable AI – XAI): تمثل هذه النقطة التحدي الأكبر؛ فالتشخيص التقليدي يعتمد على "التعليل السريري"، بينما يعتمد الذكاء الاصطناعي غالبًا على معالجة معقدة غير مفهومة بشريًا. يهدف الـ XAI إلى جعل "مسار اتخاذ القرار" داخل الخوارزمية شفافًا وقابلاً للمراجعة من قبل الطبيب، وهو ما يخرج الآلة من تهمة "الجهالة" ويجعل مخرجاتها قابلة للطعن أو التأييد العلمي.

المبحث الثاني: مقارنة بين التشخيص البشري والتشخيص الآلي (دراسات حالة)

يستعرض هذا المبحث كفاءة الآلة مقابل الخبرة البشرية عبر نماذج تطبيقية أثبتت فيها الخوارزميات جدارةً استثنائية:

- سرطان الثدي: أظهرت خوارزميات "التعلم العميق" قدرة على اكتشاف الأورام المتناهية الصغر في صور الماموجرام بنسب خطأ (False Positives) أقل من الأطباء في بعض الحالات.

- اعتلال الشبكية السكري: نجحت الأنظمة الذكية في تحليل قاع العين بدقة تضاهي كبار الاستشاريين، مما يتيح فحصًا واسع النطاق في المناطق النائية.
- الأمراض الجلدية: أثبتت تطبيقات الرؤية الحاسوبية قدرة فائقة على تمييز الآفات السرطانية الحميدة من الخبيثة عبر تحليل أنماط التصبغ.
- التأصيل العملي: لا تعني هذه المقارنة استبدال الطبيب، بل تعني تحوله من "جامع للبيانات" إلى "محلل ومصادق" على نتائجها، وهو ما يعزز دقة التشخيص النهائي.

المبحث الثالث: تحديات البيانات (التحيز، الجودة، والخصوصية)

يمثل هذا المبحث الجانب "المظلم" أو التحدي الوجودي للذكاء الاصطناعي الطبي:

- التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias): إذا تدربت الآلة على بيانات عرقية معينة، فقد تفشل في تشخيص الأعراق الأخرى. هذا التحيز يطرح إشكالاً أخلاقيًا وتأصيليًا حول "عدالة الرعاية الصحية".
- جودة البيانات (Data Quality): القاعدة التقنية تقول "مدخلات فاسدة تعني مخرجات فاسدة" (Garbage In, Garbage Out)؛ لذا فإن تأصيل الموثوقية يوجب مراقبة جودة البيانات المصدرية.
- خصوصية المريض (Patient Privacy): يواجه التشخيص الذكي معضلة الحفاظ على السر الطبي في ظل الحاجة لمشاركة البيانات مع الشركات المطورة. التأصيل هنا يستوجب الموازنة بين "مصلحة المريض الخاصة" في سرية بياناته، و"المصلحة العامة" في تطوير الطب.

الفصل الثالث: الأبعاد التأصيلية (الفقهية، القانونية، والأخلاقية)

المبحث الأول: التكييف الفقهي والقانوني لـ "الآلة المشخِّصة"

يتمحور التكييف القانوني والفقهي حول تحديد "الطبيعة القانونية" للذكاء الاصطناعي، وينحصر ذلك في اتجاهين رئيسين:

- الاتجاه التبعي (الآلة كأداة): يرى هذا الاتجاه أن الذكاء الاصطناعي لا يعدو كونُه "آلة متطورة" تشبه المجهر أو جهاز الرنين، تظل تحت الإشراف الكامل للطبيب. تأصيليًا، تندرج هنا تحت قاعدة "الآلة جماد لا فعل لها"، وأن الفعل يُنسب للمستخدم لا للأداة.

- الاتجاه الاستقلالي (الوكيل التقني) : بالنظر إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات "ذاتية" بناءً على معالجة بيانات لم يلقنها إياها البشر حرفيًا، بدأ البعض يميل لتكييفه كـ "وكيل تشخيصي" .
- التأصيل المختار : الأقرب للأصول هو اعتبارها "أداة دعم قرار عالية التعقيد" ؛ فلا يمكن منحها "شخصية قانونية" مستقلة حاليًا، لأن الأهلية تقتضي الإرادة والوعي، وهما مفقودان في الخوارزميات .

المبحث الثاني : المسؤولية الطبية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي

تعد معضلة "توزع المسؤولية" من أعقد الإشكالات التي يواجهها الفقه والقانون المعاصر، ويمكن تأصيلها عبر توزيع الأدوار :

- مسؤولية الطبيب : يتحمل المسؤولية إذا أهمل في "رقابة الآلة" أو اعتمد تشخيصًا يتنافى مع البديهات الطبية الظاهرة . فالسلطة التقديرية تظل بيده، وعليه يقع عبء "المصادقة النهائية" .
- مسؤولية المبرمج والشركة المصنعة : تنهض مسؤوليتهما في حالة وجود "عيب مصنعي" أو خلل في الخوارزمية (Software Defect) لم يتم التنبيه عليه . قانونيًا، تندرج تحت "المسؤولية عن المنتجات المعيبة" .
- المسؤولية المشتركة : تأصيليًا، قد تضيع حقوق المرضى في حالة "الخطأ المجهول المصدر" ؛ لذا يوصي البحث بتبني مفهوم "المسؤولية الموضوعية" أو إنشاء صناديق تأمين خاصة ضد مخاطر الذكاء الاصطناعي، قياسًا على تعويضات حوادث المركبات .

المبحث الثالث : الموافقة المستنيرة وحق المريض في المعرفة

يقوم الركن الأخلاقي في الطب على مبدأ "الاستقلال الذاتي للمريض" . ويترتب على ذلك استحقاقات تأصيلية هامة :

- الحق في الإعلام : يجب إخطار المريض بأن جزءًا من العملية التشخيصية يتم بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي . هذا ليس ترفًا، بل هو جزء من "الأمانة الطبية" .

- الحق في التفسير (Right to Explanation): شرعًا وقانونًا، للمريض الحق في معرفة "لماذا" تم التوصل لهذا القرار. وهنا تبرز الأهمية الأخلاقية للذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (XAI)؛ فالتشخيص الغامض (الصندوق الأسود) قد يخدش ركن "الرضا" في العقد الطبي.
- التأصيل الأخلاقي: الاستناد إلى قاعدة "الضرر يُزال"؛ فإخفاء دور الآلة قد يؤدي إلى فقدان الثقة، وهو ضرر معنوي ومادي يمس جوهر العلاقة الطبية.

الفصل الرابع: استشراف مستقبل التشخيص الطبي الذكي

المبحث الأول: تكامل الذكاء الاصطناعي مع الطب الشخصي

يُمثل الطب الشخصي القفزة النوعية القادمة، حيث يُنقل التشخيص من "العموم" إلى "الخصوص".

- الشرح التقني: يعتمد هذا المسار على تحليل "البيانات الضخمة" الخاصة بكل مريض على حدة (النمط الجيني، العوامل البيئية، نمط الحياة) لتصميم بروتوكول تشخيصي وعلاجي فريد.
- التأصيل العلمي: يؤصل الذكاء الاصطناعي هنا لمفهوم "الفردانية الطبية"؛ حيث تنتهي حقبة "العلاج الواحد للجميع". وتأصيليًا، يعزز هذا التوجه مقصد "حفظ النفس" من خلال تقليل الآثار الجانبية للأدوية غير المناسبة جينيًا، مما يرفع من كفاءة العملية التشخيصية إلى مستويات يقينية غير مسبوقة.

المبحث الثاني: تطوير الأطر التنظيمية العالمية والمحلية

مع تسارع التقنية، تبرز الحاجة إلى "دسترة" ممارسات الذكاء الاصطناعي الطبي عبر أطر تنظيمية صارمة:

- المعايير العالمية (مثل FDA وCE): تتبنى الهيئات الدولية حاليًا سياسات تعامل الذكاء الاصطناعي كـ "جهاز طبي" (SaMD – Software as a Medical Device)، مما يفرض عليه اجتياز اختبارات سريرية صارمة قبل الاعتماد.
- التنظيم المحلي: يستوجب التأصيل القانوني على الهيئات الصحية الوطنية صياغة لوائح "الترخيص الذكي"، التي لا تمنح الإذن للخوارزمية بالعمل إلا بعد إثبات خلوها من "التحيز العرقي" وقدرتها على حماية "خصوصية البيانات".
- التأصيل السيادي: تفعيل دور الرقابة الوطنية يحمي المنظومة الصحية من التبعية التقنية الكاملة للشركات العابرة للقارات، ويضمن مواءمة التقنية مع الأخلاقيات والمكتسبات المجتمعية المحلية.

المبحث الثالث: مقترح لبروتوكول "التشخيص الهجين" (التعاون التكاملي)

يخلص البحث إلى طرح نموذج تشغيلي يُسمى "الذكاء المعزز" (Augmented Intelligence) بدلاً من الذكاء الاصطناعي المستقل، ويقوم هذا البروتوكول على الأسس التالية:

- توزيع الأدوار: تقوم الآلة بالمهام الاستقصائية المجهدة (تحليل آلاف الصور، المقارنات الجينية)، بينما يتفرغ الطبيب للمهام "الإدراكية" (الربط بين النتائج، الحالة النفسية للمريض، اتخاذ القرار النهائي).
- حلقة المراجعة البشرية (Human-in-the-loop): تأصيليًا، لا يُعتبر أي تشخيص ذكي نافذاً إلا بعد "مصادقة بشرية". هذا البروتوكول يضمن بقاء الإنسان هو المركز الأخلاقي والقانوني للعملية الطبية.
- القيمة التأصيلية: يحقق هذا النموذج التوازن بين "السرعة التقنية" و**"الأمان الحيوي"**، ويحول العلاقة من "صراع استبدال" إلى "شراكة استكمال".

خاتمة البحث: تناول هذا البحث مسألة "التشخيص الطبي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي" من منظور تأصيلي، جامعًا بين الأبعاد التقنية والمعايير الأخلاقية والقانونية. وخلصت الدراسة إلى أن ولوج الذكاء الاصطناعي للمجال الطبي ليس مجرد تحسينٍ إجرائي، بل هو إعادة صياغة لمفهوم "الفعل الطبي" في عصر الرقمنة، مما يستوجب تكييفًا فقهيًا وقانونيًا يتناسب مع طبيعة هذه الآلات الذكية.

أولاً: نتائج البحث:

- الموثوقية التقنية المشرُوطة: أثبت البحث أن أدوات الذكاء الاصطناعي بلغت مستويات عالية من الدقة تفوقت في بعض المجالات على الخبرة البشرية، إلا أن هذه الموثوقية تظل رهينة "جودة البيانات" وخلو الخوارزميات من "التحيز"، مما يمنع الركون إليها استقلالاً دون إشراف بشري.
- التكييف القانوني التبعي: خلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي –في وضعه الراهن– لا يتمتع بالأهلية القانونية، ويظل يُكيّف بصفته "أداة دعم قرار" (Decision Support Tool)، وتظل المسؤولية القانونية النهائية معلقة بذمة الطبيب بوصفه المشرف على العملية التشخيصية.

- معضلة "الصندوق الأسود": تبيّن أن غياب القابلية للتفسير (Explainability) يمثل أكبر عائق أمام التأصيل الكامل؛ فعدم معرفة "كيفية" اتخاذ الآلة للقرار يحول دون إضفاء صبغة "اليقين" على مخرجاتها، ويجعلها في دائرة "القرائن" لا "الأدلة القطعية".
- توزع المسؤولية: أثبتت الدراسة أن الخطأ الطبي في عصر الذكاء الاصطناعي لم يعد بسيطًا، بل هو "خطأ مركب" قد يشترك فيه المبرمج والشركة والمنتج والطبيب، مما يتطلب فلسفة قانونية جديدة لتوزيع تبعات الضرر.

ثانيًا: التوصيات: بناءً على ما تقدم، يوصي الباحث بمجموعة من النقاط الموجهة للمشرعين والباحثين والمؤسسات الصحية:

- **على المستوى التشريعي والقانوني**: سنّ قوانين خاصة بالمسؤولية الذكية: ضرورة صياغة أطر قانونية تفرق بين "الخطأ المهني للطبيب" و"الخلل البرمجي للآلة"، وتبني مفهوم "المسؤولية التقصيرية للمنتج" في حالات عيوب الخوارزميات.
- **إقرار "حق التفسير"**: إلزام الشركات المطورة بتقديم نماذج ذكاء اصطناعي قابلة للتفسير (XAI)، لتمكين الأطباء والمرضى من فهم مبررات التشخيص.
- **على المستوى المهني والطبي**: تحديث مواثيق الأخلاق الطبية: إدراج نصوص صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحدد معايير "الموافقة المستنيرة" التي تضمن إحاطة المريض علمًا بدور الآلة في تشخيصه.
- **التدريب البيني**: تكثيف البرامج التدريبية للأطباء للرفع من "الثقافة الرقمية"، لتمكينهم من نقد مخرجات الآلة وعدم التسليم لها تسليمًا مطلقًا.
- **على المستوى البحثي والتأصيلي**: التأصيل الفقهي المستمر: دعوة المجامع الفقهية والمؤسسات الفكرية لمواكبة تطورات "الوكالة التقنية" ووضع قواعد شرعية تنظم حجية "الشهادة الرقمية" للآلة في قضايا الجنايات والتعويضات الطبية.
- **دعم البحث في "العدالة الخوارزمية"**: توجيه الباحثين لدراسة سبل تنقية البيانات الطبية من التحيزات العرقية والجنسية لضمان عدالة التوزيع في الرعاية الصحية.

أولاً: المصادر والمراجع العربية (تأصيل فقهي وقانوني)

تعتمد هذه القائمة على أمهات الكتب الفقهية (لقياس النوازل) والدراسات المعاصرة:

١١. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم: "الأشباه والنظائر"، (لتأصيل قواعد الضرر واليقين والاعتراف بالقرائن).

١٢. الشاطبي، إبراهيم بن موسى: "الموافقات في أصول الشريعة"، (لتأصيل مقاصد الشريعة في حفظ النفس).

١٣. الزحيلي، وهبة: "الفقه الإسلامي وأدلته"، (للبحث في قضايا الجنايات والمسؤولية الطبية).

١٤. منصور، محمد حسين: "المسؤولية الطبية"، (مرجع قانوني لتحديد أركان الخطأ والضرر).

١٥. كنعان، نواف: "النظام القانوني للذكاء الاصطناعي"، (دراسة معاصرة حول التكييف القانوني للآلة).

١٦. قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي: (خاصة القرارات المتعلقة بالمسؤولية الطبية والتقنيات الحديثة).

ثانيًا: المصادر الطبية والأجنبية

يجب توثيق هذه المراجع وفق نظام APA أو Vancouver لضمان الرصانة الأكاديمية:

17. Topol, E. J. (2019). Deep Medicine: How Artificial Intelligence Can Make Healthcare Human Again. Basic Books.

(مرجع أساسي في فهم فلسفة دمج الذكاء الاصطناعي في الطب).

18. Amann, J., et al. (2020). "Explainability for artificial intelligence in healthcare: a multidisciplinary perspective". BMC Medical Informatics and Decision Making.

(مرجع لمناقشة معضلة "الصندوق الأسود" والقابلية للتفسير).

19. Char, D. S., et al. (2018). "Implementing Machine Learning in Health Care — Addressing Ethical Challenges". The New England Journal of Medicine.

(دراسة حول التحديات الأخلاقية للتعلم الآلي في الرعاية الصحية).

20. World Health Organization (WHO). (2021). Ethics and Governance of Artificial Intelligence for Health.

(الدليل الاسترشادي العالمي لأخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي الصحي).

21. Price, W. N., & Cohen, I. G. (2019). "Privacy in the age of medical big data". Nature Medicine.

(مرجع متخصص في خصوصية البيانات الضخمة الطبية).

بعض قواعد لغة التجارة العالمية "الانكوتيرمز"

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

المؤسس والمدير التنفيذي / شركة د. عبد القادر ورسمه للاستشارات ذ.م.م

إن قواعد الغرفة التجارية الدولية والتي تمثل قواعد لغة التجارة العالمية، والمسماة جوازا "انكوتيرمز"، تم أنشاتها بواسطة غرفة التجارة الدولية بباريس في عام ١٩٣٦. وتمثل الانكوتيرمز مجموعة من القواعد التجارية التي يتم تحديثها دوريًا بعد مشاورات ومناقشات طويلة وفقا لمتطلبات وحاجة أطراف التجارة الدولية، وآخر إصدار لهذه القواعد الدولية صدر في عام ٢٠٢٠.

إن قواعد الانكوتيرمز تعمل أساسا على توحيد المصطلحات الرئيسية الخاصة بالمبيعات الدولية للسلع بين الشركات في شكل (B2B – بي تو بي، بزنس مع بزنس) . وهي تهدف لتوضح مكان التسليم، من بين أمور أخرى، وتحديدا متى تنتقل مسؤولية "تبعة الهلاك" أي مخاطر الفقدان أو التلف للبضائع من الطرف البائع إلى الطرف المشتري. وهذه نقطة قانونية هامة جدا خاصة في البيوع التجارية الدولية، وذلك نظرا للخلافات التي قد تطرأ بين أطراف العملية التجارية للعمل على تجنب المسؤولية وما ينتج من مخاطر متعددة قد تقود لخسائر مادية مرهقة.

من وجهة نظري، فإنه من الضروري أن نشير هنا الى وجود عدة قواعد تحكم العلاقة بين البائع والمشتري. وكل من هذه القواعد المتعددة، أي كل قاعدة، توضح نقاطا محددة، ومنها نذكر الآتي:

- من القواعد، نقطة التسليم وانتقال المخاطر، والتوضيح هنا يتعلق بتوضيح المكان والنقطة الدقيقة التي يتم فيها تسليم البضائع، وانتقال تبعة الهلاك والمخاطر من البائع إلى المشتري.
- ومن القواعد، قاعدة توزيع التكاليف، والتوضيح هنا يتعلق بتوضيح التكاليف التي يتحملها البائع والتكاليف التي يتحملها المشتري.
- ومن القواعد، قاعدة ترتيبات النقل والأمن، والتوضيح هنا يتعلق بالطرف المسؤول عن ترتيبات النقل والامتثال لأي متطلبات أمنية.
- ومن القواعد، قاعدة مسؤوليات التأمين، والتوضيح هنا يتعلق بقاعدتين مرتبطتين بالتأمين، حيث يتم توضيح ما إذا كان سيتم ترتيب تأمين على البضائع ومن سيقوم بذلك.

- ومن القواعد، قاعدة إجراءات التصدير والاستيراد، والتوضيح هنا يتعلق بالمسؤول عن التخليص الجمركي، والرسوم، وأي إجراءات خاصة بدول العبور (الترانزيت) .
- ومن القواعد، قاعدة التعبئة والتغليف والوسم والشهادات، والتوضيح هنا يتعلق بالمسؤول عن تعبئة البضائع ووسمها وتغليفها والحصول على أي شهادات للجودة أو الوزن .

وللضرورة العملية، سنتناول في هذا المقال الاشارة لفئتين من قواعد الانكونتيرمز للتجارة الدولية . وهما الفئة "سي C " والفئة "دي D" "، وذلك من أجل توضيح حالات استخدام كل من هاتين الفئتين والاختلافات الجوهرية بينهما .

بالنسبة لمصطلحات الفئة "سي" C انكوتيرمز لعام ٢٠٢٠، تتكون المصطلحات من "سي أي أف CIF" و" سي أف آر CFR" و"سي أي بي CIP" و"سي بي تي CPT" .

مع العلم أنه، وعلى الرغم من أن كل مصطلح من فئة "سي" يتبعه دائمًا اسم "مكان الوصول" (على سبيل المثال CIF ميناء دبي أو ميناء جدة – انكونوتيرمز ٢٠٢٠) إلا أن هذه المصطلحات تعني أن البائع يسلم البضائع وينقل مخاطر الفقدان أو التلف إلى المشتري بمجرد تسليم البضائع إلى الناقل المتعاقد معه من قبل البائع في المكان المحدد، أو عند تحميل البضائع على متن السفينة في ميناء الشحن .

وهذا يعني أن المخاطر وتبعة الهلاك لا تنتقل عند وصول البضائع إلى المكان أو الميناء المسمى للوصول .

وبناءا على ذلك، فإن لمصطلحي "مكان التسليم" و "مكان الوصول" في فئة "سي" معان مختلفة ومنها :

- مكان التسليم (حيث تنتقل المخاطر) وهو المكان الذي يسلم فيه البائع البضائع إلى الناقل مثل مقر البائع، أو مطار أو محطة سكة حديد المغادرة، أو ميناء الشحن . وعادة ما يكون ذلك في بلد البائع أو موقع التصدير .
- مكان الوصول وهو المكان الذي سيتم فيه استلام البضائع مثل الحدود البرية، أو المطار، أو محطة سكة حديد، أو ميناء بحري بالقرب من المشتري أو في بلده . وهو، بشكل حاسم، المكان الذي يلتزم البائع بترتيب نقل البضائع إليه .

وبالتالي، في قواعد الفئة " سي "، يعد "التسليم" و"الوصول" أمرين منفصلين ويلعبان أدواراً مختلفة في عملية البيع . ولا بد من استيعاب هذه اللغة وفهمها تماما خوفا من اللبس وسوء الفهم لاحقا .

بالتوسع في المثال السابق (سي أي اف (CIF ميناء دبي أو جدة انكوتيرمز لعام ٢٠٢٠ ، يحدث تسليم البضائع (وانتقال المخاطر) في ميناء التصدير، على سبيل المثال في ميناء في البرازيل، وتحديداً عند تحميل البضائع على متن السفينة في ذلك الميناء.

علاوة على ذلك وبالاضافة لما تم ذكره، ومن الأمور بالغة الأهمية بموجب القانون ولوائح الانكوتيرمز (خاصة سي أي أف انكوتيرمز ٢٠٢٠ المواد أ ٢ وأ ٣ و أ عشرة) ويجب على البائع إخطار المشتري بحدوث التسليم. ومع ذلك، فإن التسليم وانتقال المخاطر يكتملان بغض النظر عن وقت تقديم هذا الإخطار. ونتيجة لذلك، قد لا يكون المشتري على دراية بالتوقيت والمكان الدقيقين لـ "التسليم" وانتقال المخاطر وتبعة الهلاك لفترة من الوقت بعد وقوعهما فعليًا .

ولهذا وغيره من الأسباب، يجب الحرص الدائم على فهم ومعرفة مصطلحات لغة التجارة الدولية الصادرة من غرفة التجارة الدولية بباريس بموجب قواعد الانكوتيرمز، حتي يتم التعامل بفهم ودراية ومن فهم لغة قوم أمن ...

يتبع...

ضرورة تطبيق معيار المحاسبة /٣٧/ عند إعداد القوائم المالية للمؤسسات الوقفية

د. هلا المالح

محاسب قانوني سوري

مدقق شرعي

تختلف المؤسسات الوقفية عن الكيان ذي الغرض التجاري البحت أو مؤسسة القطاع العام، ويختلف الهيكل المؤسسي للوقف عن معظم هياكل المؤسسات. ويعهد للمؤسسات الوقفية بمسؤوليات استئمانية (رعاية مصالح الغير)، مما يتطلب منها تحسين مستوى الشفافية وتقديم تفسيرات واضحة بشأن أوضاعها وأدائها المالي، باعتماد ممارسات سليمة عند إعداد تقاريرها المالية.

إن تقديم الإرشادات المتعلقة بمتطلبات التقرير المالي من شأنه أن يعزز مستويات الرقابة والحوكمة والالتزام الشرعي، ويعمق مساهمة أصحاب المصالح في المؤسسات الوقفية، كما أن تحسين جودة التقرير المالي سيساعد أيضاً على التخلص من مخاطر سوء الإدارة وسوء الحوكمة.

يهدف المعيار إلى وضع مبادئ التقرير المالي للمؤسسات الوقفية التي تؤسس وتزاول عملياتها وفقاً لمبادئ الشريعة وأحكامها. ويساعد للوصول إلى فهم أفضل للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ذات الغرض العام، ويعزز ثقة أصحاب المصالح في المؤسسات الوقفية.

تاريخ سريان المعيار:

يبدأ سريان المعيار في أول كانون الثاني عام ٢٠٢٢.

تعريفات:

الوقف: حبس العين وتسبيل المنفعة إلى المستفيدين. والوقف مال غير قابل للتصرف.

المستفيدون (المستحقون): هم الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون المستحقون لما يصرف من منافع الوقف أو على الخدمات والبرامج التي يقدمها الوقف وفقاً لأحكام وثيقة الوقف.

عين الوقف: هي الأعمال التجارية أو الموجودات التي تم حبسها من قبل الواقف باعتبارها عين الوقف التي يتعين تحقيق استدامتها.

الواقف (منشئ الوقف): شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بالأهلية القانونية والشرعية، يقوم بإنشاء الوقف وتحبيس موجودات مملوكة له على سبيل الوقف.

الناظر (المتولي): هو شخص طبيعي أو اعتباري أو مجلس إدارة أو وكالة حكومية تقع عليه/ عليها مسؤولية إدارة الوقف وحوكمته وحماية موجوداته وموارده وتطويرها وتوزيع منافعه بما يتماشى مع الشروط والأحكام المحددة في وثيقة الوقف.

الإدارة: هي جهاز أو مجموعة أجهزة تدير عمليات الوقف وموارده. تشتمل وظائف الإدارة على: تقييم المخاطر والتخطيط والتنظيم واختيار فريق العمل والقيادة والتوجيه والرقابة على الوقف. وتشتمل على: العاملين في الوقف والمتطوعين والناظر أياً كانت مسمياتهم أو التعويضات المدفوعة لهم. ويمكن ان تعني الإدارة أيضاً الأقسام أو الإدارة التنظيمية بأكملها أو كليهما.

الأموال المقيدة: هي الأموال التي تم تقييد استخدامها من قبل الواقف لأغراض يحددها الواقف أو الجهة المانحة أو الضوابط الرقابية أو معيار المحاسبة المالية أو سياسات الحوكمة لدى الوقف.

المساهمات: ما تقدمه أطراف خارجية من موجودات أو منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات لتعزيز قدرة المؤسسة الوقفية على تحقيق أهدافها، بما يؤدي إلى زيادة حقوق ملكية الوقف/ صافي موجودات الوقف الناتجة عن معاملات غير تبادلية.

المؤسسة الوقفية: تشتمل على المؤسسة الوقفية والمؤسسة الوقفية الافتراضية.

المؤسسة الوقفية الافتراضية: مؤسسة وقفية تم تأسيسها وفقاً لمبادئ الشريعة وأحكامها من دون الحاجة إلى تسجيلها أو توثيقها قانونياً او لدى الجهات الرقابية.

الموجودات: مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المؤسسة الوقفية كنتيجة لمعاملة أو حدث أو ظرف وقع في الماضي، ويكسبه القدرة على توليد المنافع الاقتصادية المستقبلية بما فيها القدرة على أداء الخدمات (تشتمل على عين الوقف).

صافي الموجودات: الحق المتبقي في موجودات المؤسسة الوقفية بعد اقتطاع جميع مطلوباتها.

المطلوب: واجب قائم قانوني أو حكمي، قابل للتنفيذ على المؤسسة الوقفية بحيث ينتج عنه تدفقات خارجة من الموارد الاقتصادية.

ينتج عن معاملات أو حداث وظروف وقعت في الماضي. ولا يعد الارتباط المستقبلي واجباً قائماً وفقاً لهذا التعريف ما لم يعد محملاً بالخسائر.

الغلة: الفائض الصافي المتحقق من الأنشطة المالية والمكاسب / الخسائر الأخرى المنسوبة إلى المستفيدين. والمعدلة بالبنود غير النقدية والبنود غير المتاحة للتوزيع.

المصروفات: الانخفاض في المنافع الاقتصادية أو القدرة على أداء الخدمات خلال الفترة المالية، وذلك في صورة تدفقات خارجة او استهلاك موجودات أو تحمل المطلوبات التي ينتج عنها انخفاض في صافي موجودات المؤسسة الوقفية (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٤).

الإثبات الأولي للموجودات المكونة لعين الوقف:

يتم الإثبات الأولي للموجودات المكونة لعين الوقف بالقيمة العادلة، مع إثبات المبلغ المقابل كحقوق ملكية للوقف. (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ١٠).

يتم الإثبات الأولي للموجودات المكونة لعين الوقف التي لا يتوقع أن تولد أي منافع اقتصادية إلا منافع الاستخدام بمبلغ رمزي مثل المساجد والمخطوطات (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ١٢).

القياس اللاحق للموجودات المكونة لعين الوقف:

تقاس الموجودات المكونة لعين الوقف باستثناء المساهمات بالقيمة العادلة مع إثبات الأثر المقابل لمكاسب القيمة العادلة وخسائرها بصورة مباشرة في حقوق ملكية الوقف ولا تحمل أي مصروفات إهلاك أو استنفاذ. ويجب مراجعة القيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية للنظر في وجود أي مؤشرات بحصول تغييرات جوهرية عن التقييم السابق يلزم معها إعادة القياس.

يتم إثبات الدخل المتولد عن الموجودات المكونة لعين الوقف (ما عدا مكاسب القيمة العادلة أو خسائرها المبينة في الفقرة السابقة) في قائمة الأنشطة المالية.

تسجل الموجودات المكونة لعين الوقف التي لا يتوقع أن تولد منافع اقتصادية إلا منافع الاستخدام (كالمساجد) بالقيمة الرمزية المحددة لها ابتداءً ويفصح عنها بالشكل المناسب. وعندما يمكن تقدير

القيمة العادلة / الاستبدالية بطريقة موثوقة، فإن الإفصاح عنها قد يقدم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

معالجة نتيجة القياس اللاحق للمساهمات النقدية أو مساهمات الموجودات العينية التي لا يحددها الواقف عيناً للوقف توجه مكاسب أو خسائر حساب القيمة العادلة إلى قائمة الأنشطة وتعد جزءاً من الغلة (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ١٤-١٦).

إثبات الدخل والمصروف:

يمثل الدخل المثبت في قائمة الأنشطة المالية للفترة إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية أو القدرة على تقديم الخدمة وقياسها مالياً، مما يؤدي إلى زيادة في صافي موجودات المؤسسة الوقفية.

ويثبت الدخل المتولد عن الموجودات المكونة لعين الوقف في قائمة الأنشطة المالية، ما عدا مكاسب / خسائر القيمة العادلة فتكون في حقوق ملكية الوقف.

تشتمل المصروفات المثبتة في قائمة الأنشطة المالية للفترة على الآتي:

ا. المصروفات اللازم تكبدها لتوليد الدخل، بما فيها المصروفات المباشرة المتعلقة باستثمار عين الوقف وصيانتها وإدارتها، وما إلى ذلك؛

ب. نفقات حوكمة الوقف وإدارته (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ١٨-١٩).

إثبات التصرف بالدخل:

يعد التصرف بالغلة تجنيباً (استقطاعاً) من حقوق الملكية، ولذلك يعرض ضمن قائمة التغيرات في حقوق ملكية الوقف مع تقديم إفصاحات مفصلة عن ذلك في قائمة الغلة.

التسلسل الهرمي لاختيار السياسات المحاسبية:

يجب على المؤسسات الوقفية وضع السياسات المحاسبية وفقاً للتسلسل الهرمي الآتي:

١. معيار من معايير المحاسبة المالية أو أي بيان آخر صادر عن أيوفي يتداول المعاملة أو الحدث أو الطرف ذي العلاقة بشكل محدد.

٢. معيار آخر من معايير المحاسبة المالية يتداول مسائل مماثلة.

٣. مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً حسبما هي مطبقة في الدولة أو النطاق الرقابي ذي العلاقة، طالما لم تكن متعارضة مع إطار المفاهيم لأيوفي ومبادئ الشريعة وأحكامها.

٤ . اجتهادات الإدارة ما لم تتعارض مع إطار المفاهيم لأيوفي ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٢١–٢٢) .

العرض العام للقوائم المالية :

يجب أن تتضمن القوائم المالية نصاً صريحاً بالالتزام بهذا المعيار إلى جانب معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن أيوفي المنطبقة وأنها قد طبقت كلياً . وفي حالة عدم تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي بسبب متطلبات القوانين واللوائح المالية فلا داع لتقديم النص الوارد أعلاه، وإنما يجب على المؤسسة الإفصاح عن حالات الخروج الجوهرية عن معايير أيوفي .

المجموعة الكاملة للقوائم المالية :

تشمل مجموعة القوائم المالية الكاملة المطلوبة من المؤسسة الوقفية على الآتي :

ا . قائمة المركز المالي كما هي في نهاية الفترة .

ب . قائمة الأنشطة المالية للفترة .

ت . قائمة الغلة للفترة .

ث . قائمة التغيرات في حقوق ملكية الوقف للفترة .

ج . قائمة التدفقات النقدية للفترة .

ح . إيضاحات القوائم المالية (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٢٤–٢٦) .

خ . قائمة أداء الخدمة (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٤٣–٥٤) .

قائمة المركز المالي كما هي في نهاية الفترة :

الموجودات * وتتضمن عموماً ما يلي:	
النقد وما في حكمه	
الذمم المدينة	المبالغ المستحقة التحصيل ولا سيما الإيجارات وتوزيعات الأرباح وذمم الديون التجارية المدينة .
المخزون	مصنفاً بصورة ملائمة وفقاً لطبيعة عمليات المؤسسة
موجودات التمويلات الإسلامية	مصنفة وفق معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة
الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة	
الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة	

الاستثمار في العقارات	
الاستثمارات الأخرى	مع الإفصاح عن أنواعها
العقارات والآلات والمعدات	الإفصاح عن الأنواع الجوهرية النسبية ومجمع الاهلاك المتعلق بها إن وجد
الموجودات الوظيفية والمجموعات الفنية	التاريخية والتراثية ومجمع الاهلاك المتعلق بها إن وجد
المطلوبات وتتضمن عموماً ما يلي:	
الذمم التجارية الدائنة	
الدخل غير المكتسب/ المؤجل	
مبلغ المنافع مستحق الدفع المعلن عنها	تمثل المبلغ غير المدفوع من الغلة وتصنف حسب شرط
ذمم التمويلات الإسلامية الدائنة	مصنفة وفق معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة
المبالغ المقيدة**	مصنفة حسب طبيعتها
مصروفات البرامج مستحقة الدفع	
حقوق ملكية الوقف وتتضمن عموماً ما يلي:	
المبلغ المقابل لعين الوقف الذي تم قياسه عند الإثبات	
الاحتياطيات	التي يتم تكوينها من وقت لآخر
الفائض غير المخصص/ العجز التراكمي	بحيث يتم التمييز بين الغلة غير المخصصة وغيرها.
تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالموجودات المكونة	
التعديلات الناشئة عن بيع عين الوقف أو تحويله أو	وفقاً لمبادئ الشريعة وأحكامها

*يجب أن تميز البنود الرئيسية للموجودات بين الموجودات المكونة لعين الوقف عن غيرها.

**تمارس المؤسسات الوقفية بعض الأنشطة غير الأساسية للوقف كجمع الأموال لغرض معين وتوزيعها مثل الزكاة تعد هذه المساهمات أموالاً مقيدة، يجب أن يتم إثباتها الأولي عند استلامها ضمن المطلوبات ويسجل مقابلها ضمن الموجودات مع ضرورة تصنيفها، ويجب الإفصاح الكافي عنها في الإيضاحات (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٢٨-٣٥).

قائمة الأنشطة المالية للفترة:

تعرض وفق طبيعة العمليات في المؤسسة	
الدخل من مختلف الاستثمارات	وفق تصنيف قائمة المركز المالي
الدخل من فئات الموجودات الأخرى	وفق تصنيف قائمة المركز المالي

الدخل الصافي من المتاجرة والعمليات	إن وجد
المساهمات المقدمة من الواقف أو غيره	التي لم تصنف أنها من عين الوقف
صافي الفائض/ (عجز) البرامج	ترد الإفصاحات المتعلقة بكل برنامج في إيضاحات القوائم المالية
مكاسب/ (خسائر) القيمة العادلة للاستثمارات والموجودات الأخرى	غير المكونة لعين الوقف
الدخل من مصادر أخرى	
(مصروفات الحوكمة والإدارة)	
(خسائر الهبوط في القيمة والخسائر	
(الإهلاك والاستنفاذ)	
(المصروفات الأخرى)	
الفائض/ (عجز الفترة)	

(المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٣٦) .

قائمة الغلة :

الغاية من إعدادها عرض الجوانب الآتية في موضع واحد لفائدة مستخدمي القوائم المالية :

ا. تحديد الغلة وفقاً لشرط الواقف أو لما تقتضيه أهداف الوقف .

ب . المنافع التي تم تخصيصها أو توزيعها خلال الفترة من الغلة المتاحة للتوزيع .

ت . الرصيد المتاح من الغلة غير المخصصة كما هو في بداية الفترة ونهايتها (كجزء من حقوق ملكية الوقف) .

فهي شبيهة بقائمة التدفقات النقدية لكنها تعكس طبيعة المؤسسة الوقفية . تتضمن :

ا. تحديد الغلة للفترة:
الفائض/ (العجز) للفترة كما هو في قائمة الأنشطة المالية للفترة
يطرح: مكاسب القيمة العادلة والدخل المستحق (محسوماً منه مبلغ هبوط القيمة ذي العلاقة) والزيادة الأخرى في الموجودات أو النقص في المطلوبات غير المتاحة للتوزيع كغلة.
تضاف: خسائر القيمة العادلة.
تضاف: مكاسب القيمة العادلة التي سبق إثباتها والدخل المستحق والزيادة الأخرى في الموجودات أو النقص في المطلوبات التي تحققت في النقد وما في حكمه.
يطرح: خسائر القيمة العادلة التي سبق إثباتها والتي تحققت في النقد وما في حكمه.
يطرح: الغلة المنسوبة إلى حقوق ملكية الواقف (ويفصح عنها كاحتياطي).

تضاف: التحويلات من الاحتياطيات.
تضاف/ تطرح: تعديلات العملات الأجنبية
أخرى حسب الحاجة
ب. رصيد أول الفترة للغلة غير المخصص.
ت. إجمالي الغلة المتاحة للتوزيع (مجموع أ + ب)
ث. المنافع الموزعة/ المخصصة مستحقة الدفع:
التوزيعات المباشرة للمستفيدين (تصنف وتعرض وفق طبيعة عمليات المؤسسة
انتفاع البرامج الخاصة والتحويلات الأخرى إلى قائمة النشطة المالية للفترة.
الانتفاع من أجل شراء الموجودات في صورة تكوين احتياطيات رأسمالية.
أي تعديلات عرضية أخرى.
ج. رصيد آخر الفترة للغلة غير المخصصة (ت –ث)

(المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٣٧–٣٨) .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للوقف :

يجب أن تعرض حركة مختلف مكونات حقوق الملكية للوقف خلال الفترة . ويجب أن تعرض الحركة المتعلقة بالغلة وتوزيع المنافع ضمن حركة الفائض غير المخصص / العجز المتراكم .

المكاسب أو الخسائر الرأسمالية من الموجودات المكونة لعين الوقف لا تصلح أن تصنف دخلاً محاسبياً أو غلة، وتعالج في حقوق ملكية الوقف مباشرة .

قائمة التدفقات النقدية للوقف :

يجب أن تعرض التدفقات النقدية الناتجة عن / المستخدمة في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للفترة (المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٤٠–٤٢) .

إيضاحات القوائم المالية :

- يجب أن تفصح إيضاحات القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المهمة بالإضافة إلى الإفصاحات التفصيلية الأخرى بشأن مكونات القوائم المالية .
- يجب الإفصاح بشكل خاص عن الآتي :

ا. التكلفة التاريخية للموجودات والمطلوبات عندما تكون مسجلة في قائمة المركز المالي بمبالغ معاد تقييمها.

ب. حركة مخصصات الخسائر الائتمانية المتعلقة بالذمم المدينة خلال الفترة.

- إفصاحات إدارة المخاطر: للإفصاح عن استدامة حقوق ملكية الوقف.
- يجب على المؤسسات الوقفية إعداد قائمة أداء الخدمة وعرضها ضمن إيضاحات القوائم المالية، أو ملحقة بالقوائم المالية. والغرض منها توفير معلومات غير مالية لمساعدة المستخدمين على فهم الأداء التشغيلي للمؤسسة المرتبط بأنشطتها المالية ووضعها العام.

يتم الإفصاح عن مصروفات الحوكمة والإدارة في قائمة الخدمة على أساس وظيفي.

تستند القائمة إلى عنصرين:

ا. وصفاً للنتيجة (لنتائج): أثر المؤسسة في المجتمع وفقاً لما تنص عليه وثيقة الوقف. يركز على المدى القصير والمتوسط.

ب. وصفاً وتحديداً كمياً للمخرج (المخرجات): السلع والمنافع والمنح والتوزيعات أو الخدمات التي قدمتها المؤسسة خلال الفترة.

- يجب أن تفصح القوائم المالية عن: الاسم القانوني للمؤسسة الوقفية، نوعها، ورقم التسجيل.
- يجب على المؤسسة الوقفية أن تقدم المعلومات الآتية:

ا. عرض رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها وفقاً لأحكام وثيقة الوقف.

ب. هيكل الحوكمة والعلاقة مع المؤسسات الأخرى.

ت. الأنشطة الرئيسة المنفذة لتحقيق أهداف المؤسسة الوقفية.

ث. المصادر الرئيسة للنقد والموارد الأخرى.

ج. مصادر الدخل الرئيسة.

ح. الاعتماد على المتطوعين والتبرعات من سلع وخدمات.

خ. معلومات الاتصال: الموقع الالكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني وعنوان البريد ورقم الاتصال.

د. الشروط الجوهرية للواقف.

(المعايير المالية للمحاسبة الإسلامية، المعيار ٣٧، فقرة ٤٣–٥٤) .

تحليل مزايا معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم / ٣٧ / :

- تتضمن مقاصد الوقف جانبين:

الجانب الأغلب هو الطبيعة الاجتماعية الخيرية للأوقاف فهدف الوقف تقديم خدمات ومنافع على سبيل البر والإحسان إلى الموقوف عليهم مما يلحقه بالمؤسسات غير الهادفة للربح .

كما أن مبدأ التأبيد أحد المبادئ الأساسية للوقف يميزه عن أعمال المنظمات غير الربحية وهو ما يجب أن ينعكس على التقارير المالية .

والجانب الآخر مقصد تنمية أموال الوقف واستثمارها للحفاظ على الأصول الوقفية وتحقيق عوائد منها ومنافع مستمرة يتم توزيعها على الموقوف عليهم (المستفيدين) وهذا يلحقه بالمؤسسات التجارية الهادفة للربح . ولكن هيكله المؤسسي يختلف عن معظم هياكل الشركات والمنظمات .

راعى المعيار مبدأ استدامة وتأبيد الوقف من خلال معالجته للفئات المختلفة لموجودات عين الوقف ورأيه بعدم إهلاكها بسبب تأبيد الموجودات واستدامتها وبسبب تطبيق نموذج القيمة العادلة . إضافة لتفريقه بين موجودات عين الوقف وغيرها .

- كما راعى تقييم مدى الوفاء بشروط الواقف من خلال قائمة الغلة حيث توضح احتساب غلة الوقف وكيفية توزيعها وفقاً لشروط الواقف و / أو لما تقتضيه أهداف الوقف ومدى استدامة توزيع الغلة على المستفيدين .
- الاهتمام بتقييم أداء المؤسسة الوقفية : ألزم المعيار المؤسسات الوقفية بعرض قائمة أداء الخدمة ضمن القوائم المالية أو الإيضاحات، والهدف من هذه القائمة عرض معلومات مالية أو غير مالية تشير لأداء المؤسسة الوقفية التشغيلي، ومدى تحقيقها للنتائج المخطط لها .
- الإثبات والقياس : ميز المعيار بين الإثبات الأولي والقياس اللاحق، ونتيجة ذلك القياس بين الأنواع المختلفة لموجودات عين الوقف .
- الإفصاح والشفافية :
  - يظهر اهتمام المعيار بتعزيز مستوى الإفصاح من خلال القوائم الجديدة المطلوبة فيه كقائمة الغلة، وقائمة التغيرات في حقوق ملكية الوقف وقائمة أداء الخدمة .

- وألزم المعيار المؤسسات الوقفية بالإفصاح عن المخاطر التي تؤثر على استدامة حقوق ملكية الوقف، ويفرض المعيار عرض المخاطر وفق النقاط التالية:

– المخاطر القانونية أو التجارية أو التشغيلية،

– المعلومات التي تمكن من تقييم أهداف المؤسسة وسياسات إدارة المخاطر لديها،

– متطلبات استدامة الوقف وآلية إدراجها ضمن سياسات المؤسسة، وفي حال عدم الامتثال لتلك المتطلبات يتم الإفصاح عن أسباب ذلك.

- وألزم المؤسسات بالإفصاح عن أي تعديلات تمت على صك الوقف خلال الفترة المالية ضمن إفصاحات المركز المالي.
- كما ألزم المؤسسات الوقفية بالإفصاح عن ما يتعلق بمكافآت أو أجرة ناظر الوقف وكبار التنفيذيين.

فيما يلي نموذج مقترح للإفصاح عن مكافآت وأجرة ناظر الوقف وكبار التنفيذيين:

الاسم	مكافآت ثابتة				مكافآت متغيرة			المجموع
	مكافآت شهرية	بدل حضور جلسات	مزايا عينية	انتفاع بموجودات الوقف	نسبة من الغلة	مكافآت أعمال تنفيذية	غير ذلك	

– معالجة نتيجة التصرف في موجودات عين الوقف: لا يجوز التصرف في ناتج بيع الموجودات العينية المكونة لعين الوقف ولا استبدالها، وتوجه نتائج التصرف بها إلى مكاسب أو خسائر في حقوق ملكية الوقف. بينما توجه مكاسب او خسائر التصرف بالموجودات التي لا يحددها الواقف عيناً للوقف لقائمة الأنشطة وتعد جزءاً من الغلة.

– إثبات الزكاة والتبرعات المقيدة: ضمن الالتزامات في قائمة المركز المالي حتى تنفذ، ولا تعالج في قائمة الأنشطة. وهذا أضمن لحقوق المتبرعين.

– إثبات التبرعات كأوقاف: يعترف بالإضافات إلى عين الوقف في قائمة المركز المالي ضمن الموجودات، وفي قائمة التغير في حقوق ملكية الوقف وفق المادة ١١ من المعيار.

يجب أن تلزم الجهات الوصائية المؤسسات الوقفية بعرض قوائمها المالية وفق المعيار بهدف الحفاظ على أموال الأوقاف، وجعل قوائم المؤسسات الوقفية قابلة للمقارنة، ولتطبيق الشفافية وإعادة الثقة

للناس لإعادة تفعيل دور الوقف في عصرنا ، كما ينبغي أن تعرض هذه القوائم كما تعرض القوائم المالية للشركات المساهمة المدرجة؛ فمال الله أحق أن يحفظ من أموال المساهمين وحقوق الموقوف عليهم أهم من ربحية مالكي الأسهم.

المرجع:

المعيار / ٣٧ / من موقع هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: www.aaoifi.com

مؤشر التشتت النسبي المعدل MRDI

أوهاج بادنين عمر

ماجستير في المحاسبة والتمويل

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مؤشرالتشتت النسبي المعدل هو مؤشر يقيس استقرار النسبة المئوية المعدل من مؤشر التشتت النسبي، وقميتة بين (٠، ١)، أي كلما اقترب من الصفر كان الاستقرار أعلى.

الصيغة:

MRDI = (p^.5 × (1-p))^.5

p= النسبة المئوية (p≤1≥0)

خصائص مدى القيم:

0 ≤MRDI≤0.5

MDRI = 0 عدذ P =0 أو P =1 (أقصى استقرار)

MRDI = 0.5 غند P =0.5 (اقصى تشتت)

التفسير:

MRDI≤0.2: استقرار عال

0.2≤MRDI< 0.4: استقرار متوسط

MRDI≥0.4: تشتت مرتفع

خطوات تطبيق MRDI:

١–جمع البيانات النسبية.

٢– حساب MRDI لكل مجموعة.

٣– مقارنة النتائج.

٤– تفسير الاستقرار.

مزايا استحدام MRDI:

١– سهل الحساب.

٢– مقارنة تشتت مجموعات محتلفة.

٣– يعطي فكرة عن الاستقرار.

مجالات استخدامات المؤشر:

١– تحليل استقرار النسب المئوية.

٢– الجودة والمالية.

٣– تقييم أداء العمليات.

٤– أدارة المخاطر وعدم اليقين

مثال في الاستثمار:

إذا كان هنالك صندوقين للاستثمار كلاهما يحقق عائد سنوي متوسط ٨٪ خلال أربع سنوات ولكن مع استقرار مختلف:

الصندوق الأول:

السنة الأولى: ٢٥٪

السنة الثانية : ١٦٪

السنة الثالثة: ٢٨٪

السنة الرابعة: ١٥٪

الصندوق الثاني:

السنة الاول: ٣٠٪

السنة الثانية : ١٨٪

السنة الثالثة: ٢١٪

السنة الرابعة: ١٥٪

المطلوب معرفة أيهما أكثر استقرار مستخدما الأدوات الآتية:

١– الانحراف المعياري.

٢– معامل الاختلاف.

٣– مؤشر التستت النسبي المعدل.

الحل:

أولاً– الانحراف المعياري

الصندوق الأول

الانحراف المعياري			
مربع الانحرافات		المتوسط	النسب الستوية
0.0016	0.04	0.21	0.25
0.0025	-0.05	0.21	0.16
0.0049	0.07	0.21	0.28
0.0036	-0.06	0.21	0.15
0.0126			0.84
0.00315			0.21
0.05612	الانحراف المعياري		

الصندوق الثاني :

الانحراف المعياري			
مربع الانحرافات		المتوسط	النسب السنوية
0.0081	0.09	0.21	0.300
0.0009	-0.03	0.21	0.180
0	0	0.21	0.210
0.0036	-0.06	0.21	0.150
0.0126			0.840
0.00315			
0.05612486	الانحراف المعيارى		

ثانيًا– معامل الاختلاف :

الصندوق الأول : ٢٦.٧٢٦٪

الصندوق الثاني : ٢٦.٧٢٦٪

ثالثًا : مؤشر التشتت النسبي :

الصندوق الأول :

النسب السنوية	متوسط MRDI	الجديد MRDI

	0.612372	0.25
	0.579655	0.16
	0.617242	0.28
	0.573763	0.15
	2.383033	0.84
0.558584	0.595758	0.21

الصندوق الثاني :

MRDI الجديد	MRDI متوسط	النسب السنوية
	0.619198	0.3
	0.589828	0.18
	0.601684	0.21
	0.573763	0.15
	2.384472	0.84
0.558419	0.596118	

النتيجة :

الصندوق الثاني أكثر استقراراً من الصندوق الأول .

البرهان مع افتراض مبلغ الاستثمار ١٠٠ جنيه يستلم في نهاية العام الرابع

الصندوق الأول = ١.١٥ X ١.٢٨ X ١.١٦ X١.٢٥ X ١٠٠ =٢١٣.٤٤

الصندوق الثاني = ١.١٥ X ١.٢١ X ١.١٨ X ١.٣ X ١٠٠ =٢١٣.٤٥٦١

مثال آخر:

دراسة حالة أسعار النفط العالمية في الفترة ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ وحتى ٢٤ مارس ٢٠٢٦، ولمعرفة حالة الأسعار، حيث نسبة الزيادة ٥٠٪.

P = 50%
MRDI = (p^.5×(1-p))^.5
MRDI = (50%^.5×(1-50%))^.5
MRDI = 0.5946

تفسير النتيجة: **تشتت مرتفع**

النتائج:

مؤشرالتشتت النسبي المعدل MRDI، لايعتمد على النسبة المتوسطة فقط، بل يعتمد علي توزيع القيم حول هذه النسبة.

Broccoli Now Available

Professional accounting

Less efforts

Broccoli handles the books so management can focus on the business – with instant reports, full compliance with international standards, and the flexibility to match how your company actually works.

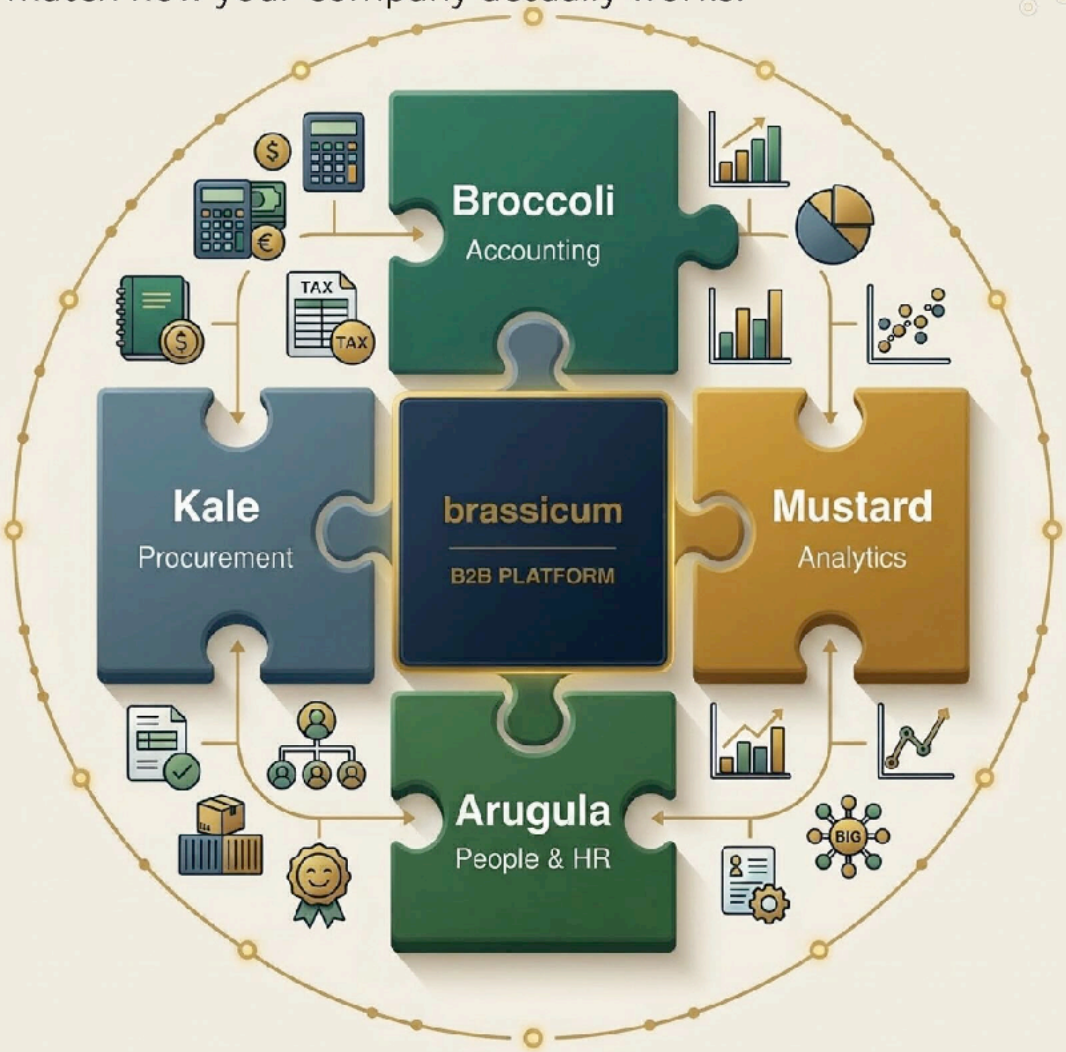

International Standards

IFRS, IAS, GAAP and FAS coming soon. Plus Zakat calculations, tax compliance and e-invoicing integration.

Growth

A system that grows with you – continuously updated at no extra cost. As your business expands, add Brassicum modules: Mustard, Arugula, Kale – no migration, no new vendor.

Language

Arabic first, not an afterthought – bilingual at the data level. Chart of accounts, reports and the full interface in Arabic with complete right-to-left support. No translation layer added on top.

Flexibility

Unlimited chart of accounts, multiple templates, compound entries, account migration – Broccoli adapts to how your company actually works.

https://www.brassicum.com

هدية العدد – كتاب: الإسلام والنظرية السياسية

دراسة فقهية تأصيلية

لمؤلفه: حمزة عبد الرحمن عميش

رابط التحميل

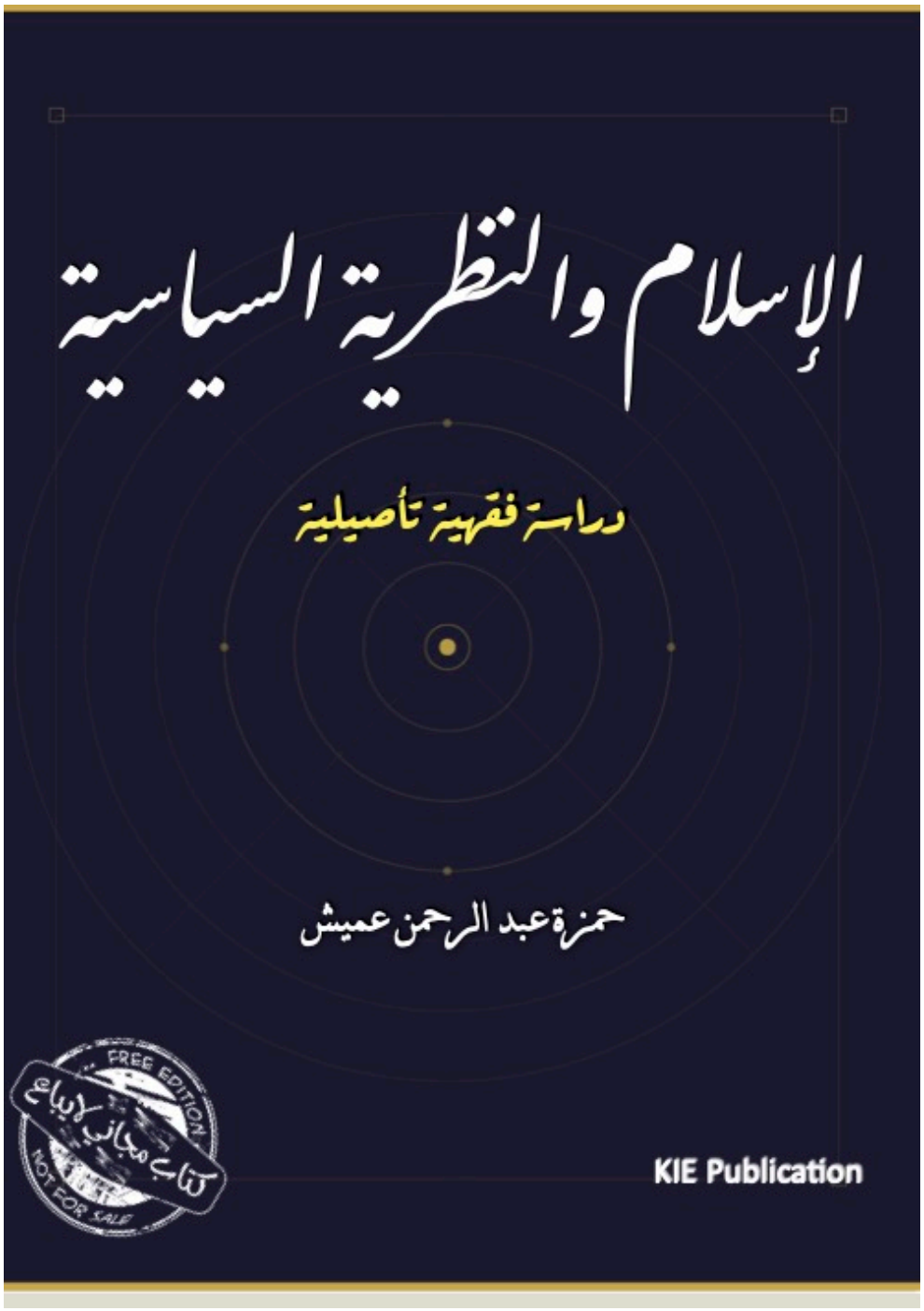

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الالكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق الكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

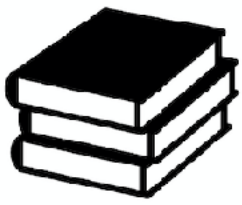

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

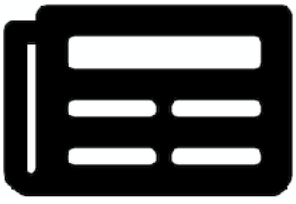

الأخبار الزكوية

GIEM